جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الإقتصاد السياسي الدولي
بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات استراتيجية

من إعداد الطالبة:

- خديجة بلالطة

تحت إشراف الأستاذ :

د. رشيد عثامنة

أعضاء لجنة المناقشة

د.بلال لعيساني.....رئيسا
د. رشيد عتامنة..... مقررا
أ.صيفي مشاور.....مناقشا

السنةالجامعية 2015- 2016

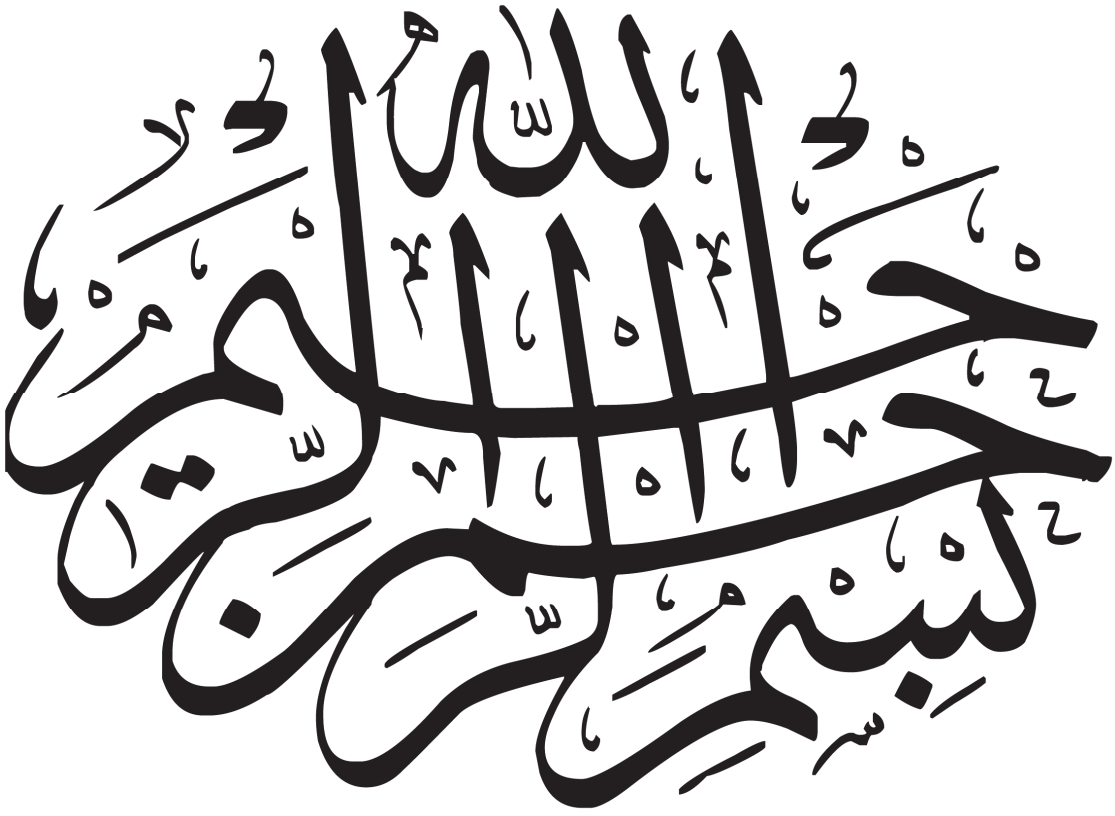
بسم الله الرحمن الرحيم

إني رأيت أنه يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن.

ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهذا دليل على استيلاء النقص على جملة البشر

قول الأصفهاني

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ المشرف "**الدكتور رشيد عثامنة**" أشرف علينا في إنجاز هذا العمل– أقول لك شكرا– كما أتشكر كل من " **الأستاذ صيفي مشاور**" وكدا "**الدكتور بلال لعيساني**"

كما أرسل تشكراتي لكل ساهم في إكمال هذا العمل من قريب أو بعيد

ومسك أولها وختامها الحمد والشكر لله تعالى على توفيقنا لإنجاز هذا العمل

فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هديتنا يا أ الله

الإهداء

إلى الذي يحرض في روح الثورة من اللحد، إلى الذي لم يشهد سوى ترتيلي لبعض الآيات في الكتاب....

إليك أبي العزيز " نوار" – رحمك الله–

إلى التي كان لها الفضل والمنة والتي كانت تعتصر ألما في الخفاء إليك أمي الحبيبة " ذهبية" – حفظك الله–

إلى الإخوة : عديلة وزوجها نعمان، محمد وزوجته حليمة، فطيمة وزوجها عيسى، مريامة وزوجها عبد الحميد، كريمة وزوجها تهامي، إلى عائشة ورقية.

إلى سفيرات السعادة: ضحى، نعمة، أروى، محمد عبد الودود،

صفوة، ومعاوية.

إلى مبعوثات الصدق والوفاء في حياتي صديقاتي

وإلى زملائي وزميلاتي في قسم العلوم السياسية

والعلاقات الدولية بتا سوست

خديجة

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول : الإقتصاد السياسي الدولي :مقاربة معرفية ونظرية

- **المبحث الأول : مقاربة معرفية حول الإقتصاد السياسي الدولي**

المطلب الأول : ماهية الإقتصاد السياسي الدولي

* تعريف الإقتصاد السياسي الدولي (الأنطولوجيا)
* الإقتصاد السياسي الدولي : التطور وظروف الظهور (الجينالوجيا)

المطلب الثاني : الإقتصاد السياسي الدولي من المنظورات إلى مستويات التحليل

* المنظورات الأساسية للإقتصاد السياسي الدولي
* مستويات التحليل في الإقتصاد السياسي الدولي

- **المبحث الثاني : مقاربة الإقتصاد السياسي الدولي: المضمون والأهمية العلمية**

المطلب الأول : تأسيس مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي

* الإفتراضات الأساسية لمقاربة الإقتصاد السياسي الدولي
* مدارس الإقتصاد السياسي الدولي

المطلب الثاني : الأهمية العلمية لمقاربة الإقتصاد السياسي الدولي بين نظريات العلاقات الدولية

* المشهد النظري في فترة ما قبل تأسيس مقاربة الإقتصاد السياسي الدولي
* مقاربة الإقتصاد السياسي الدولي وتجميع الأجزاء (تكامل المنظورات)

- **المبحث الثالث : القوة والثروة في الإقتصاد السياسي الدولي : دراسة في الهياكل والعمليات**

المطلب الأول : القوة والثروة : الخلق ، التوزيع والعلاقة

* الفهم الإقتصادي السياسي الدولي للقوة والثروة
* قدرة الاقتصاد السياسي الدولي على خلق القوة والثروة
* العلاقة بين القوة والثروة

المطلب الثاني : تغير الأنظمة الدولية وتجاذبات القوة والثروة

* النظريات المفسرة لدينامية الإقتصاد السياسي الدولي
* آليات التغير الهيكلي في الإقتصاد السياسي الدولي (مصادر التغير)

الفصل الثاني: الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وديناميكية الاقتصاد السياسي الدولي

- **المبحث الأول : دراسة لواقع الاقتصاد السياسي الدولي لعالم ماقبل 2008**

المطلب الأول: النظام الاقتصادي الدولي : توصيف الوضع (دراسة التطور)

- الهيمنة الأمريكية ونظام بروتن وودز (1944- 1976)
- ما بعد السلام الأمريكي (1976- 2008)

المطلب الثاني: توزيع القوة والثروة في عالم ما قبل الأزمة المالية 2008

- الثروة: تحديد مواقع التراكم
- توزيع القوة في العالم ما قبل 2008

➢ **المبحث الثاني:تطور الأزمة المالية العالمية 2008 وفهم الاقتصاد السياسي الدولي**

المطلب الأول: مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي وأزمات النظام الرأسمالي
- تاريخ الأزمات في الرأسمالي
- مقارنة الاقتصاد السياسي الدولي والأزمة المالية 2008

المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية 2008 بين الانفجار والانتشار
- الرهن العقاري وانفجار الأزمة
- الأزمة المالية العالمية 2008 وخاصية الانتشار

➢ **المبحث الثالث:الأزمة المالية العالمية لعام 2008 بين التفسير والتفاعل**

المطلب الأول: الجوهر والتمظهر في الأزمة المالية العالمية 2008
- الآليات المولدة للأزمة المالية
- العوامل المفجرة للأزمة المالية العالمية (المشاكل الاقتصادية)

المطلب الثاني: الاقتصاد العالمي من خطط الانقاد إلى التعافي
- الاستجابات الدولية للأزمة
- الاقتصاد العالمي من الركود إلى التعافي

الفصل الثالث: الاقتصاد السياسي الدولي حاضرا ومستقبلا: دراسة في تأثيرات الأزمة 2008

➢ **المبحث الأول:** الاقتصاد السياسي الدولي لما بعد الأزمة وإعادة توزيع القوة والثروة

المطلب الأول: توزيع القوة في العالم: تأكيد مسار الانتقال
- القوى الصاعدة والتصنيف العالمي الجديد
- الثالوث التقليدي ومؤشرات القوة

المطلب الثاني: إعادة توزيع الثروة والفرصة الاستراتيجية لعالم ما بعد الأزمة المالية 2008
- إعادة توزيع الثروة: التركيز والتباعد
- القوى الصاعدة والحكم العالمي

➢ **المبحث الثاني: التأثيرات الجيواستراتيجية لإعادة توزيع القوة والثروة على العالم**

المطلب الأول:انتقال القوة من الغرب إلى الشرق :دراسة في الاتاحات
- التراجع الأمريكي والصعود الصيني: عرض الأطروحة
- انتقال القوة من الغرب إلى الشرق: تحليل مؤشرات الإثبات

المطلب الثاني: الاعتماد المتبادل وتحديات انتقال القوة

- الاعتماد المتبادل بين الولايات المتحدة الأميركية والصين
- العالم بين رهانات الصعود الصيني وإمكانيات القيادة الأمريكية

➢ **المبحث الثالث: المشهد ألاتجاهي العالمي في 2030 بين الإمكانات والرهانات**

المطلب الأول: محدد المشهد العالمي لعام 2030

- النمو في رأس المال المادي
- النمو في قوة العمل
- النمو في رأس المال البشري (نوعية العمل)
- التقدم التكنولوجي

المطلب الثاني: المشهد العالمي في 2030: مؤشرات توزيع القوة والثروة

- الحجم النسبي للاقتصاديات
- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع
- مستويات الدخل النسبية

خلاصة واستنتاجات

مقدمة

شهد العالم منذ سبعينات القرن العشرين تغيرات كثيرة وعميقة أثرت على مجمل القضايا والتفاعلات السياسية الاقتصادية والاجتماعية، وأحدثت ترابطات بين المنفصل من القضايا والتفاعلات كما عمقت علاقات المترابط منها لدرجة أضحى فيها الحديث عن قضايا ذات طبيعة سياسية اواقتصادية محضة" يوتوبيا" ولى زمانها لصالح حقيقة جديدة مصدقة واقعيا، هذه الحقيقة تقول بالطبيعة التشابكية لقضايا وتفاعلات وسياقات عصر العولمة الذي كان قد بدأ مع تسعينيات القرن العشرين وتكرس مع بدايات الألفية الثالثة (القرن 21) فطمست معه عديد المعالم والحدود الأكاديمية والعلمية.

ويعتبر الاقتصاد السياسي الدولي واحدا من مخرجات حالة التعقد في العالم، فمع مأسسته سنة 1944 بإنشاء مؤسسات Bretton woods وصول إلى الإعلان الرسمي عن تأسيس مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي من قبل International political Economy Group بقيادة Susan strange عام 1971 في ابريطانيا، دخلت التفاعلات الدولية والعالمية فضلا عن النقاشات العلمية والأكاديمية عصرا جديدا دشن ملامح عالمية متشابكة ضاعت معها فرص من تحديد البدايات والنهايات، فصل الاقتصادي / الاجتماعي عن السياسي ، عزل المحلي القومي عن الدولي والعالم، إبعاد الدولة عن السوق أو السوق عن الدولة، وأضحت القدرة على استغلال حالة التعقد هذه هي السبيل لحيازة القوة والثروة وتفعيل هذه المقدرات لسبب الفعالية الاقتصادية والنفاذ السياسي والتأثير الاجتماعي.

الأهمية العلمية للدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية علمية محترمة في الأوساط الأكاديمية والممارساتية نظرا للطبيعة التعقدية لعالم الاقتصاد السياسي الدولي في ظل العولمة ويمكن إيجاز أهميته العلمية في:

- الاهتمام المتزايد بهذا الحقل المعرفي الحديث نسبيا منذ سبعينيات القرن العشرين مع الإعلان الرسمي عن تأسيسه من قبل Susan Strange ومجموعة (جماعة) الاقتصاد السياسي الدولي عام 1971.
- تساعد دراسة الموضوع في وضع خارطة طريق أولية قابلة للتصحيح تساعد باحثي العلاقات الدولية على فهم مسار تطور الحقل والميدان الخاص بالاقتصاد السياسي الدولي وتمتهد الطريق لدراسات أعمق حول الموضوع.
- كون الاقتصاد السياسي الدولي يسعى لتفسير التفاعلات الدولية والعالمية بمنطق تحليلي أكثر انفتاحا وأبعد عن الطبيعة الاقصائية للمنظورات التحليلية السائدة أو حتى الموجودة على العموم.

أسباب اختيار الموضوع:

تراوحت الأسباب التي دفعت إلى اختيار الموضوع محل الدراسة بين مبررات موضوعية وأخرى ذاتية:

أما المبررات الموضوعية فتتمثل في:

* النقاشات الأكاديمية على المستوى العالمي حول قضايا تعد من صميم الاقتصاد السياسي الدولي.
* تحيين البحث في العلوم السياسية لمسايرة التوجيهات العالمية.
* المساهمة في البحث عن الأدبيات المعتمدة على آليات تحليلية لجسر المودة بين الاقتصاد والسياسة وبين المحلي والدولي والعبر دولي والعالمي في إطار السعي لفهم حالة التقدم المتزايدة الآيلة إليها الظاهرة الدولية.

في حين تتمثل المبررات الذاتية في:

* الرغبة في تحصيل تراكم رصيد معرفي حول واحد من أهم اتجاهات البحث والتحليل عالميا وكذا أخذ محددات السياقات العالمية المهملة خاصة في نصف الكرة الجنوبي.
* تحصيل المزيد من الاطلاع حول القضايا والمواضيع الأساسية في الاقتصاد الحالي.

تحديد إشكالية الدراسة:

لقد فتحت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 الباب على مصراعيه لتحسين آليات الاقتصاد السياسي الدولي للتغيير الهيكلي، فارتفعت على إثرها الأصوات المنادية بتغيير قواعد الحكم العالمي التي سادت منذ إجماع واشنطن لعام 1944 وتراجعت معها مصداقية الآليات النيولبرالية لحفظ التوازن العالمي مع تأكيد قوى جديدة لقدرتها على تجاوز الأزمة بأقل التكاليف وليس هذا فقط وإنما أيضا فقد كانت هذه الأزمة بمثابة فرصة إستراتيجية حاولت من خلالها تأكيد دورها في توجيه التفاعلات وخلق خطابات لها من المصداقية ما يؤهلها لتكون بديلا عالميا وإن كان هذا على المدى البعيد والإشكال المطروح هنا : إلى أي مدى دفعت (ساهمت) الأزمة المالية لعام 2008 كديناميكية في الإقتصاد السياسي الدولي في إعادة توزيع القوة والثروة على المستوى العالمي؟.

وتندرج تحت هده الإشكالية أسئلة فرعية تتمثل:

* كيف يمكن فهم وتحليل مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي؟
* كيف كان واقع الاقتصاد السياسي الدولي قبل الأزمة المالية؟
* كيف فسرت وتطورت الأزمة المالية العالمية؟
* كيف تجلت تأثيرات الأزمة المالية خاصة ومستقبل الاقتصاد السياسي الدولي؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذه التساؤلات نقترح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: كرست الأزمة المالية العالمية لعام 2008 لتراتبية جديدة بخصوص التوزيع العالمي القوة والثروة في النظام السياسي الدولي.

مع أربع **فرضيات فرعية** أخرى تندرج تحتها تتمثل:

* فهم وتحليل مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي يعتمد على مقاربة مزدوجة عملية إمبريقية ونظرية معرفية.
* عرف الاقتصاد السياسي الدولي لما قبل 2008 بداية إعادة توزيع القوة والثروة.
* خضع تطور وتغيير الأزمة المالية لـ 2008 للآليات و الفهوم النيولبرالية للاقتصاد السياسي الدولي (العالمي)عملية.
* أدت الأزمة المالية العالمية ل2008 إلى تكريس إعادة توزيع القوة والثروة عالميا في الحاضر (حاليا) والمستقل (مستقبلا).

الإطار الزمني والمكاني للدراسة:

إن الدال الزمني " 2008" رغم إيحاءاته السطحية باعتباره " الشاهد التاريخي " للموضوع إلا أن نظرة متفحصة على الموضوع تفرض اعتماد شواهد أبكر بكثير من سنة 2008 ،وهدا بالعودة إلى البدايات الأولى لظهور التفكير بمنطق الاقتصاد السياسي الدولي مع أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر مع مفكرين أمثال Adam Smith و Karl Marx هذا نظريا أما علميا فيعبر إجماع واشنطن وإنشاء مؤسسات Bretton Woods عام 1944 انطلاقة تاريخية عمليا، بعدها ظرف الأزمة أو سنواتها ما بين 2007 – 2010،ثم من سنة 2010 إلى سنة 2016 سنة إعداد الدراسة كمسافة زمنية أولى ثم من سنة 2016 إلى سنة2030 في محاولة لاستشراف مستقبل التوزيع العالمي للقوة والثروة.

أما الحدود المكانية للموضوع فهي حدود العالم وأي مكان يحتوي تفاعل من وحدات لحيازة القوة والثروة عبر العالم لكن بالتركيز على القوى التقليدية غرب الكرة الأرضية والقوى الصاعدة التي أغلبها جنوبا أو حتى في الجنوب الشرقي للعالم.

الإطار المنهجي للدراسة:

فرضت الطبيعة المعقدة للظاهرة الاجتماعية عموما والسياسية على وجه الخصوص وفي محاولة للالتزام بمقتضيات المنهج العلمي واحترام ضرورات الروح العلمية والموضوعية فقد تم اعتماد مجموعة من المناهج في إطار " تكامل منهجي " لتحقيق فهم أعمق للظاهرة المدروسة.

- ✓ المنهج التتابعي المقارن الذي كان واضحا في تتبع التيارات زمنيا ومكانيا في الاقتصاد السياسي الدولي كواقع ممارس وكمقارنة تحليلية.
- ✓ المنهج المقارن عبر إجراء مقارنات مباشرة أو غير مباشرة باعتماد دوال أو شواهد زمنية أو مكانية وقد كان اعتماد هذا المنهج واضحا أكثر في فترات ما قبل الأزمة / الأزمة / وما بعد الأزمة المالية وهذا كان بمزجه مع المنهج التتابعي المقارن سالف الذكر.

- ✓ المنهج الإحصائي الذي تكرس مع ثورة المدرسة السلوكية ويبرز اعتماد من خلال الاعتماد على إحصائيات وأرقام حول حجم الاقتصادات ونسب النمو وتدفقات التجارة والاستعارات وتراكمات الثورة عالميا.

الإطار النظري وأدبيات الدراسة:

لقد فرضت طبيعة الموضوع الإطار النظري الواجب اعتماده في الدراسة والمتمثل في " مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي" المفسرة للعلاقة الجدلية بين السياسي " وين" الاقتصادي/ الاجتماعي حيث حللت المقاربة النهايات الاقتصادية / الاجتماعية للبدايات السياسية وكذا الانعكاسات السياسية للممارسات الاقتصادية / الاجتماعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد حاولت المقاربة أيضا تحليل التداخل بين " المحلي" و " الدولي" وحتى العالمي وبين " الاقتصاد الكلي" النطاق الدولي والسوق بين " الاقتصاد الجزئي" الخاص بالدولة والمؤسسة أو الشركة.

وفي سبيل الالتزام بالحدود الأنطولوجية والايبستيمولوجية لمقاربة الاقتصاد السياسي الدولي فقد تم الاعتماد على مجموعة من المؤلفات والأدبيات لمنظري المقاربة ومؤسسي هذا الحقل المعرفي ومحللي تفاعلات هذا الميدان الممارساتي ونذكر منها:

- ❖ Robert Gilpin وكتاب "الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية" وكذا كتاب War » and change in world politics « فبينما كان هذا الأخير مهتما أكثر بداية لتغيير في الأنظمة الدولية فإن الكتاب الأول قد اهتم أكثر بدراسة للوضع القائم على المستويين النظري والامبريقي.
- ❖ كتاب After Hegemony : coorporation and discord in world political Economy » لصاحبه Robert keohane الذي ضمنه أهم تحليلاته بخصوص الاعتماد المتبادل وسلط الضوء على عصر ما بعد الهيمنة الأمريكية لصالح التعاون في ظل العولمة.
- ❖ أيضا Josph .Nye بمؤلفه power in Global Information » : age From realism toGlobalization « ناقش فيه قضايا التعاون والتحول في طبيعة القوة.
- ❖ تقرير تابع بمركز price waterhouse coopers بعنوان : : The world in 2050 will the shift in global Economic power continued ? وهو دراسة استراتيجية لمستقبل العالم باعتماد عديد المؤشرات الاقتصادية، الديمغرافية، البيئية والمؤسساتية.

تبرير تفصيل الدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول:

1- الفصل الاول كان فصلا نظريا وبدلك فقد اهتم بتفكيك المقاربة، وهذا لا يتأتي إلا من خلال تحصيل جملة من الادركات والمدركات حول ماهية الاقتصاد السياسي الدولي، بداية عبر

دراسة تاريخية استطلاعية بالتركيز على الجوانب الأنطولوجية (onthology) الجينيالوجية (Genealogy)ختاما بالجوانب الابستيمولوجية (epistimology) مع ضرورة توفير رصيد معرفي بخصوص مضمون المقاربة بالتركيز على ما هو متقاسم من أفكار ومنقسم (المدارس و الافتراضات) وإبراز قيمتها العلمية في وسط نظري مزدحم بالأطر النظرية والمقاربات التحليلية للعلاقات الدولية والعالمية الاقتصادية والسياسية، بعدها من الضروري والثروة (power / wealth) واثبات قدرة الاقتصاد السياسي الدولي على الخلق، التوزيع وإعادة التوزيع ثم تحليل التفاعلات (العلاقات) بين فواعل الاقتصاد السياسي الدولي في سعيهم لحيازة القوة والثروة وانعكاسات هذا السعي على بنية أو هيكل الاقتصاد السياسي الدولي وطبيعة الأنظمة الدولية.

2- أما الفصل الثاني فهو فصل استكشافي بالاساس لشكل توزيع القوة والثروة عالميا باعتباره المحدد لمدى أو حجم التغير سواء في العلاقات والتفاعلات أو في البنى والهياكل العاكسة محصلة حيازة القوة والثروة في الاقتصاد السياسي الدولي. وتعتبر الأزمة المالية العالمية" لعام 2008 واحدة من " الأحداث الكبرى " التي شهدها الميدان والحقل والبناء الخاص بالاقتصاد السياسي الدولي، والحديث عن هذه الأزمة يستدعي قبلا الإحاطة بالإطار الشامل لها وهو واقع الاقتصاد السياسي الدولي قبل وقوعها عبر تحديد وتحليل التغيرات الهيكلة في النظام الاقتصادي الدولي كتعبير عن حالة التغير أو إعادة التوزيع بشأن القوة والثروة الذي كان بدوره نتيجة لجملة من الأزمات عانى منها النظام الرأسمالي، بعدها سيكون ملحا تقديم فهم الاقتصاد السياسي الدولي للأزمة لعام 2008 وتحديد مراحل تطورها والعوامل المولدة والمفجرة لها لفهم جذورها الحقيقية وامتداداتها التاريخية، ليتم فيما بعد التطرق للاستجابات الموضوعية للاقتصاد السياسي الدولي عبر خطط الانقاد المالي لأهم فواعل الاقتصاد السياسي الدولي ثم الاستجابة الذاتية لهذا الأخير متجلية في مسار التعافي العالمي.

3- في حين كان الفصل الثالث مفرد الدراسة تأثيرات الأزمة المالية لعام 2008 على حاضر ومستقبل الاقتصاد السياسي الدولي، فتم التطرق للتوزيع الجديد للقوة والثروة المتأثر بالأزمة، ومحاولة القوى الصاعدة استغلالها للاشتراك في الحكم العالمي، بعدها الانعكاسات غير المباشرة لعملية إعادة التوزيع على شكل أوضاع ونقاشات جيواستراتيجية عالمية وإقليمية مع الصعود الصيني، بعدها يتم التطرق التطرق لدراسة إستشرافية لمستقبل توزيع القوة والثروة عالميا في حدود 2030 وحتى 2050، باعتماد محددات ومؤشرات تتحكم في مستقبل العالم كما تحكمت سلفا في تاريخه وحاليا في واقعه.

الفصل الأول

الإقتصاد السياسي الدولي :مقاربة معرفية ونظرية

إن الفهم الجيد لمقاربة الاقتصاد السياسي الدولي وتحصيل أفضل تحليل لما يعتمد إلى حد بعيد على مدى القدرة على تفكيك المقاربة، وهذا لا يتأتي إلا من خلال تحصيل جملة من الادركات والمدركات حول ماهية الاقتصاد السياسي الدولي، بداية عبر دراسة تاريخية استطلاعية بالتركيز على الجوانب الأنطولوجية (onthology) الجينيالوجية (Genealogy)ختاما بالجوانب الابستيمولوجية (epistimology) مع ضرورة توفير رصيد معرفي بخصوص مضمون المقاربة بالتركيز على ما هو متقاسم من أفكار ومنقسم (المدارس و الافتراضات) وإبراز قيمتها العلمية في وسط نظري مزدحم بالأطر النظرية والمقاربات التحليلية للعلاقات الدولية والعالمية الاقتصادية والسياسية، بعدها من الضروري والثروة (power / wealth) واثبات قدرة الاقتصاد السياسي الدولي على الخلق، التوزيع وإعادة التوزيع ثم تحليل التفاعلات (العلاقات) بين فواعل الاقتصاد السياسي الدولي في سعيهم لحيازة القوة والثروة وانعكاسات هذا السعي على بنية أو هيكل الاقتصاد السياسي الدولي وطبيعة الأنظمة الدولية.

المبحث الأول: مقاربة معرفية حول الاقتصاد السياسي الدولي

المطلب الأول : ماهية الاقتصاد السياسي الدولي

تعريف الاقتصاد السياسي الدولي :

بداية لابد من الاعتراف بعدم وجود اتفاق أو إجماع "للجماعة العلمية" على تعريف الاقتصاد السياسي الدولي ، لكن مع ذلك سيتم التركيز على التعاريف والمفاهيم، التي أعطاها قادة فكر الإقتصاد السياسي الدولي لهذا المجال المعرفي والفضاء الإمبريقي، لأنها قادرة على إعلامنا بما يجب أن تتضمنه تحليلاتنا، وما يجب أن يكون خارجها .

يعتبر أهم عامل لغياب الإجماع العلمي حول تعريف الإقتصاد السياسي الدولي ؛ طبيعة موضوعه مثله في ذلك مثل باقي فروع العلوم الإجتماعية والإنسانية ،وبالتالي فهو ليس بالمجال الممثل فقط لإحدى بنيات العالم المادي ،وإنما يتعداها إلى بنى أخرى غير مادية :نفسية ، تاريخية وثقافية ،مايجعل السعي لفهم الإقتصاد السياسي الدولي ،باعتباره جزءا من العالم الإنساني والإجتماعي ،يتطلب أكثر من مجرد إيجاد واكتشاف "سر عالمي"، للسلوك الإنساني والإجتماعي متمثلا في العقلانية، فلابد من تبصر كيفية تفاعل الأفراد جميعا ،مع المضامين الثقافية والسياقات الإجتماعية والتاريخية الواسعة ،والتي تعتبر المحرك الخفي لسلوكات الأفراد واختلاف المجتمعات ،وبالتالي تباين وتشابه أو حتى تطابق السياسات والإقتصادات التي يتم إنتاجها [1]، وهذا ماقصده **ألفرد مارشال** بقوله :" إن الإقتصاد السياسي أو علم الإقتصاد ،هو دراسة للبشرية في ممارسة شؤون حياتها العادية".[2]

كذلك لابد من التنويه بأن الإقتصاد السياسي الدولي ،ليس بالمجال المنفصل باعتبار مايقدمه تحليلات إقتصادية خارج الممارسات السياسية ،فضلا عن عدم قبوله – كعلم وكممارسة– لهرمية الهيمنة الإقتصادية (العامل الإقتصادي) منهجيا وتحليليا ،كما أنه ليس ذلك المجال الذي يهتم بتسييس politicisatio الإقتصاد أو بأقتصدة Economisation السياسة ،وبدلا من هذا كله فهو يسعى لتحقيق وبناء فهم تاريخي ،لنمو وتغير الإقتصاد السياسي العالمي وتأثيراته ،عبر فهم يعكس النظرية والممارسة.[3]

وقد قدمت مفاهيم عديدة للإقتصاد السياسي الدولي ، إختلفت باختلاف المشارب الفكرية والإنتماءات النظرية لمقدميها مفكرين ، منظرين ومحللين ، نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر :

***Susan Strange** عرفت الإقتصاد السياسي الدولي :" بأنه الترتيبات الإجتماعية السياسية والإقتصادية ،التي تؤثر على الأنظمة العالمية في مجالات الإنتاج ، التبادل

---

[1] Thimothy c.lim ,**International political economy :An introduction to approaches regimes and issues** . saylor foundation,__,2014,p12,13.

[2] جون كينيث جالبريت ، **تاريخ الفكر الإقتصادي : الماضي صورة الحاضر** .تر:أحمد فؤاد بلبع ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ،2000،ص19.

[3] Christopher hill ,Pamela beshoff**, Tow worlds of international relations**. British library cataloguing in publication data, London,2005,p65.

والتوزيع ، وكذا مزج القيم المنعكسة على المستوى العالمي ،متمثلة في الأمن ، الثروة ، الحرية والعدالة .[1]

إن أهمية هذا التعريف تكمن في أنه حاز أبرز وأهم المواضيع ،في دراسة الإقتصاد السياسي الدولي على المستوى المحلي القومي الدولي والعالمي ، فضلا عن أنه لا يوحي ولا بمنح قيمة لترتيب أي موضوع على حساب البقية ،كما أنه بعيد كل البعد عن إقتراح علاقات خاصة ،أو حركيات نسبية بخصوص التوتر أو الخلاف وحتى النزاع ،بين الدول والأسواق أو بين الفئات والطبقات الإجتماعية والأمم.

من كل هذا فإن هذا التعريف ،لايحاول إقناعنا بالنظر إلى العالم من خلال زاوية واحدة نظريا ،أي أنه ليس بالتعريف الإقصائي ،وإنما يشجع على النظر للحقيقة المعقدة للإقتصاد السياسي الدولي بطريقة مفتوحة أو منفتحة[2].

***Robert Gilpin** عرف الإقتصاد السياسي الدولي بأنه :" حركية التفاعل المتبادل والمشترك في العلاقات الدولية ،لحيازة الثروة وحيازة القوة "[3] ،وقد كانت إشكالية الإقتصاد السياسي حسب **Gilpin** ،بخصوص ثلاث نقاط أساسية هي [4]:

- أسباب ونتائج إقتصاد السوق العالمي .
- العلاقة بين التغيرات الإقتصادية والسياسية .
- أهمية الإقتصاد العالمي للإقتصاديات المحلية .

وقد قدم **Gilpin** الإجابة على المسائل الثلاث سالفة الذكر ،من منظور المقاربات الثلاث الأساسية المفسرة للإقتصاد السياسي الدولي : الليبرالية – الواقعية – الماركسية .

بينما كانت أهم الإشكالات حسب **Strange** من قبل:[5]

- مديات استمرارية الدول في لعب دور الفاعل المسيطر في الإقتصاد العالمي .
- تفسيرات تراجع الرقابة الدولاتية على النشاط الإقتصادي والسياسي في إقليمها .
- تأثيرات العولمة على العالم وعلى علاقات القوة في العالم.
- الحدود الفاصلة بين "المحلي " و"الدولي" ، وبين "السياسي" و" الإقتصادي ".
- العلاقة بين الديموقراطية والرأسمالية ،وبين العدالة الإجتماعية والمساواة السياسية من جهة ،وبين حقوق الإنسان المنسجمة مع السوق الحرة من جهة أخرى .

وفي كتابه "الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية" Political Economy of international relation ،فقد قدم **Robert Gilpin** أصل الإختلاف حول تعريف الإقتصاد السياسي الدولي ،والذي يعود إلى أربع دلالات له متمثلة في[6]:

---

[1] Ibid .p61.

[2] Thimothy c.lim ,op.cit,p 33

[3] Robert Keohane ,**After hegemony :cooperation and discord in the world political economy.**princeton press,new jersey,1984,p18

[4] Christopher hill,op.cit,p62

[5] Thimothy c.lim, op.cit,p34

[6] روبرت جيلبان ، **الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية** .تر: مركز الخليج للأبحاث ، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ،2004،ص24.

← **Adam smith** والاقتصاديين التقليديين استخدموه للدلالة على ما يعرف حاليا بعلم الإقتصاد .

← **Anthony Downs & Beker gary** فقد تحدثا عن تطبيق أسلوب الإقتصاد المنهجي ،القائم على نموذج الفاعل المنطقي والعقلاني لكل سلوكات الإنسان .

←استخدم للدلالة على نماذج نظرية إقتصادية محددة لتفسير السلوك الإنساني مثل : الماركسية ونظرية اللعب (المباريات) .

← دلالة مستندة في تفسير السلوك إلى أطر منهجية من جهة ،ونظرية علم الإقتصاد من جهة أخرى .

وبناءا على ما سبق ذكره ؛فإن الإقتصاد السياسي الدولي على المستويين النظري والممارساتي ،هو ميدان للبحث والفعل من قبل فواعل مختلفة : دول ، أسواق ، مجتمعات ، جماعات وأفراد ، قيم مؤسسات منظمات وشركات ،في سعيهم لتوزيع العوائد الملموسة على شكل ضرائب مثلا ،أو غير ملموسة مثل الأمن ،عبر صنع واتخاذ القرارات ،وأبعاد اقتصادية إضافة للأبعاد السياسية ،الناتجة عن استعمال القوة سالفة الذكر – تشرح كيفية توزيع الموارد النادرة بين الدول ، الجماعات والأفراد من جهة وبين القطاعات والمؤسسات العامة والخاصة- من جهة أخرى ما تكرس بعد تأكيد آلية السوق لدورها ،الذي ما عاد مقتصرا على مراقبة آليتي العرض والطلب ،وإنما تتعدى ذلك إلى قيادة عملية تقاسم السلوك الإنساني ،وتنميطه وحتى تعليبه : تعليب الإنسان ، المجتمع والدولة، فضلا عن أبعاد اجتماعية عبر اهتمامه بالمشاكل الدولية مثل : الدين والهوية والإثنية ، الهجرة واللجوء ، التغير المناخي وتفاعلات المجتمع المدني العالمي (الجماعات العابرة للقومية)[1].

كانت بداية الإقتصاد السياسي الدولي من خلال نصائح وحلول عملية ،يتم تقديمها للحكام من قبل المفكرين والإقتصاديين ، واستخدمت عبارة "الإقتصاد السياسي " ،لأول مرة مع الفرنسي **"أنطوان دي مون كريتيان"** سنة 1615 ،في كتابه " رسالة في الإقتصاد السياسي " ، تطور بعدها تدريجيا إلى غاية منتصف القرن الثامن عشر ،أين تم إرساء قواعده العلمية مع المدرستين التقليديتين : المدرسة الفيزيوقراطية (الطبيعية) في فرنسا ، والمدرسة الإنجليزية في بريطانيا [2] ، بينما كان تأسيس الإقتصاد السياسي الدولي الرسمي – إن صح التعبير – عام 1971 ،مع تأسيس **Susan Strange** في المعهد الملكي للشؤون الدولية لما يسمى " بمجموعة الإقتصاد السياسي الدولي
(International political economy group "IPEG") التي ضمت دارسين وصناع السياسات وصحفيين ،وركزت المجموعة "IPEG" على كيفية نجاح الية سعر الصرف الثابت.[3]

---

[1] David . N. Balaam , Bradford dillman **, Introduction to International political economy .**5th ed, pearson education on international , united states nations, 2011,p7,8.

[2] كامل وزنه، **آدم سميث : قراءة في إقتصاد السوق .** معهد الدراسات الإستراتيجية ،د ب ن، د س ن ، ص7.

[3] Graingn.N. Murphy , Douglas .R.Nelson , 'International political economy : A tale of two heterodoxies'**,British jornal of politics and international relations** .leverhulme centre for research on globalization and economy policy ,__ , __ , p2

*الإقتصاد السياسي الدولي : التطور وظروف الظهور (جينالوجيا الإقتصاد السياسي الدولي):

كانت بدايات التفكير الإقتصادي أو الفكر الإقتصادي ،مع عصر الأنوار وتحديدا في النصف الثاني من القرن الخامس عشر ،في ظرف نمت وازدهرت فيه التجارة من واردات منتجات الشرق الأدنى والأقصى ،وكذا سياق الإكتشافات الجغرافية ،وتكديس فوائض الذهب والفضة القادمة من العالم الجديد ،لصالح القوى الإستعمارية التقليدية خاصة إسبانيا والبرتغال بداية ،ثم فرنسا وهولندا وبريطانيا لاحقا ،مايؤكد دور وأهمية التغيرات الحياتية وطبيعة المؤسسات الإقتصادية وحتى السياسية على الفكرالإقتصادي، وهذا مؤداه أنه ليس بالمجال الساعي للتوصل لنظام مطلق وثابت ،بقدر سعيه للتلاؤم مع التغيير.[1]
وعموما فإنه يمكن تقسيم تطور الفكر الإقتصادي الذي أفضى في نهاية المطاف إلى ظهور الإقتصاد السياسي الدولي كمجال معرفي وكفضاء عملي إلى ثلاثة مراحل أساسية تتمثل في :

*الفكر الإقتصادي التقليدي (الكلاسيكي) :

انتعش هذا الفكر في في البلدان الصناعية السباقة ،والتي علمت الإقتصادات التي جاءت بعدها ،كيفية الإفادة من التجارة ومزاياها ،بداية من الإسهامات الفرنسية عبر المدرسة الفيزيوقراطية ، والمدرسة البريطانية حيث ساهمت هذه الأخيرة بالخبرة والمعرفة كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأميركية، بخصوص طبيعة السوق الكلاسيكية وقضايا التجارة الحرة .[2]
ويعتبر **Adam Smith** زعيم هذا التيار ،حيث صاغ الإقتصاد كعلم وغايته الكامنة في الوصول إلى الثروة ع،بر عنصري الإنتاج والعمل إضافة لتقسيم العمل أو التخصص كأهم عنصر ،إضافة إلى نظريتي التوزيع والريع ،ودافع عن التجارة الخارجية ، ثم جاء بعده قانون المنافذ "العرض يخلق الطلب عليه" وفكرة دور المنظم مع **"جون باتيست ساي "** ، إلا أن الإنتقادات التي تعرض لها مذهب الحرية الفردية وتحرير التجارة ،قد دفعت ب**"جون ستيوارت ميل "** إلى افتتاح البرنامج الإصلاحي ،الناص على تدخل الدولة ومنحها صلاحيات أوسع مما منحها إياها مذهب الحرية الفردية [3] ،إضافة إلى أعمال كل من **دافيد ريكاردو** و**توماس مالتوس** ،ثم **ألفرد مارشال** الذي جمع شتات الفكر الإقتصادي أواخر القرن التاسع عشر ، وقد نادى أهم وجوه هذا المذهب بضرورة إعفاء الباحثين الإقتصاديين من أي إلتزام أخلاقي واجتماعي ،حتى يستطيع علم الإقتصاد أن يكون "علما"، وهنا قال وأكد **" وليام ستانلي جيفونز"** في كتابه نظرية الإقتصاد السياسي :" إن علم الإقتصاد حتى يكون علما حقا ،يجب أن يكون علما رياضيا " ،وذلك لتحقيق الصدق العلمي .[4]

*الفكر الإقتصادي الماركسي (الإشتراكية العلمية):

[1] جون كينيث جالبريت، مرجع سابق، ص7 و10.
[2] المرجع نفسه، ص311
[3] كامل وزنه ، مرجع سابق ، ص 1248.
[4] جون كينيث جالبيرت ، مرجع سابق ، ص16،138.

يعتبر **Karl Marx** زعيمه ، الذي تعدى القضايا الإقتصادية إلى الأبعاد السياسة والإجتماعية والتاريخية وحتى المستقبلية من خلال كتاباته ،ويعتبر كتابه "رأس المال " أهم مؤلفاته ، تحدث فيه باستفاضة عن انتقادات وأوجه القصور في التيار الإقتصادي الكلاسيكي ، تحدث عن دور البنية المادية التحتية ،في تشكيل وتوجيه البنية الفوقية ،وعن استغلال من يملكون وسائل الإنتاج ،لمن لا يملكون ،وتنبأ بسقوط الليبرالية لأنها بتعبيره تحمل بذور فنائها بداخلها ،وأكد بأن سلطة الرأسمالي تتعدى حدود مؤسسته إلى المجتمع والدولة ،ووفق هذا المنطق فقد غدت الدولة في خدمة البورجوازية :"إن الأفكار الحاكمة في كل عصر ،كانت دائما أفكار طبقته الحاكمة".[1]

*الفكر الإقتصادي التقليدي الجديد (النيو كلاسيكية):

ظهر في العالم الجديد في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ،ركز على القضايا التي كانت مهملة في التيار الكلاسيكي ،فبدلا من الحديث عن الطرق والأساليب العلمية والمنهجية (الجانب العلمي) ،كان الاهتمام فيه على الأطر الممارساتية، وأفرد فيه مجال واسع للقضايا الإجتماعية والأخلاقية مثل تحرير العبيد ،ويعتبر " **جون مينارد كينز**"أبرز وجوهه ،وهكذا فإن الفكر الإقتصادي قد تطور من أفكار محددة ،وانعكاسا لسياقات محددة ،بداية من **Smith** وسياق الصدمة المبكرة للثورة الصناعية، بعدها أفكار "**ريكاردو**" مع نضج الثورة ، ليأتي **Marx** مع عصر القوة الرأسمالية مطلقة العنان أو عصر الإمبريالية ،وأخيرا أفكار "**كينز**" كاستجابة للكساد العظيم لعام 1929 .[2]

لقد أدت هذه الأفكار إضافة إلى سياقات "حديثة " نسبيا ،إلى ظهور ما يسمى حاليا "بالإقتصاد السياسي الدولي " ،هذه السياقات تراوحت بين الأكاديمي والواقعي الممارساتي وتتمثل أساسا في :[3]

-انكسار الحدود الفاصلة بين "المحلي "و"الدولي " أكاديميا كما عمليا ،بسبب الإعتماد المتبادل الذي حجم أهمية الفصل في المصطلحات التحليلية والسياسية ،وخاصة مع استمرار تأكيد التجمعات السياسية والإقتصادية الوطنية وعبر الوطنية دورها مثل : الجماعة الإقتصادية الأوروبية وحتى الآسيان .

- تراجع الفصل التقليدي بين "الإقتصاد" و" السياسة" من جهة ،وبين "الإقتصاد الجزئي" و " الإقتصاد الكلي" من جهة أخرى وهذا كله نتيجة للتغير الأول .

- البنية الأيديولوجية البراغماتية والتحليلية لمفهوم الإقتصاد السياسي الدولي ،والذي جاء بعد خلق مؤسسات Bretton Woods الداعمة والمشرعنة لليبرالية الأمريكية الأورثوذوكسية .

- التضرر الأمريكي من الفصل بين "المحلي" و"الدولي" ، بين "الإقتصادي " و"السياسي" ،وبين " الجزئي " و" الكلي" ،خاصة في الفترة من 1968 إلى 1971 ،أين بدأ معدل النمو الأمريكي والغربي بالتراجع ،وتعالت الأصوات بداية الإنهيار الأمريكي ، ثم جاء بعدها عام 1973 واعتماد النفط كسلاح ،وهكذا بدأت الولايات المتحدة الأميركية بتغيير النظام، وتم إنهاء عهد Bretton Woods مع إعلان الرئيس الأمريكي Nixon الإستراتيجية

[1] المرجع نفسه،ص 148، 149.

[2] المرجع نفسه،716.

[3] Christopher hill, Pamela beshoff, op.cit ,pp6264.

الإقتصادية الجديدة في 15أوت1971 ،الناصة على إلغاء وفك الإرتباط بين الذهب والدولار ،خاصة بعد الخسائر الأمريكية الفادحة في حرب الفيتنام ،وبهذا تم التأكيد على وطادة العلاقة بين الإقتصاد والسياسة ،بعدما كان سابقا الترويج للفصل بينهما ،لكن لما أصبح الفصل يسبب مشاكل في بنى القوة المهيمنة والقوى التابعة ،أصبح لزاما على الولايات المتحدة الأميركية تغيير القاعدة ، والانتقال بالعالم من ضرورة الفصل بين الإقتصاد والسياسة خدمة لمصالح الطبقة التجارية ،إلى ضرورة إلغاء الفصل خدمة لمصالح القوى الكبرى عالميا .

لكن رغم ضخامة التغيرات التي حدثت على المستوى العالمي إقتصاديا وسياسيا ،فإن القليل فقط من علماء السياسة لاحظوا ذلك خلال الستينات من القرن العشرين ،ويبرز ذلك جليا من خلال أعمال **"Rymond Vernon"** ،وأهم عمل حول هذه الكيانات الجديدة كان عمل جمع **" Vernon"** بكتاب آخرين ،ناقشوا فيه فكرة ضرورة إدماج العلاقات عبر القومية في دراسة السياسة الدولية ،وكذا التأثيرات السياسية للتغيرات في القوى الإقتصادية والتكنولوجية، وقد اعتمدت فرضياتهم على المنظور التعددي ،المسيطر في السياسة المحلية خاصة الولايات المتحدة الأميركية.[1]

المطلب 2 :الإقتصاد السياسي الدولي من المنظورات إلى مستويات التحليل:

*المنظورات الأساسية للإقتصاد السياسي الدولي :

نظرا لكون الإقتصاد السياسي الدولي جزءا من واقع العلاقات الدولية من جهة ،وحقلا تحتيا (حقل معرفي) في مجال أوسع هو العلاقات الدولية من جهة أخرى ،فإن المنظورات أو البرادايمات المسيطرة على هذا الأخير ،قد سيطرت على التحليلات النظرية للإقتصاد السياسي الدولي ممثلة في ثلاث منظورات هي : المنظور الليبرالي ، المنظور الواقعي ، والمنظور الماركسي .

1– المنظور الليبرالي The leberal perspective:

حسب الليبرالية بكل تطويراتها فإن السوق نشأ تلقائيا خدمة لصالح الأفراد وتلبية لحاجاتهم ، وعلى اعتبار أن الإنسان حيوان إقتصادي فإن هذا الإنسان الحيوان سيدعم السوق ،وسيسعى لحفظ بقائها لتحقيق الرفاهية وتسهيل التبادل ،فضلا عن مزايا السوق خاصة فيما يتعلق بزيادة معدلات النمو الإقتصادي ،ورفع الجودة والكفاءة بفضل المنافسة ودعم أمن وقوة الدولة ،كل هذا على أساس مفتاح ليبرالي ،هو"عقلانية الفرد" المستهلك أو المنتج(يعترف وفق حسابات الربح / الخسارة) [2]،وهكذا فإن الإقتصاد السياسي الدولي بالمنظور الليبرالي ،له القدرة على خلق القوة والثروة لكافة الفواعل:أفراد ،جماعات ، شركات ، ودول .

ولتحقيق القوة والثروة فقد وضع المفكرين الليبراليين ،ترسانة من المصطلحات والآليات مثل : اليد الخفية لحفظ التوازن في السوق ، قانون المنافذ بخصوص العرض والطلب ، قانون الميزة النسبية فيما يتعلق بتقييم العمل والتخصص ،وقانون المنفعة الحدية أو الهامشية

[1] Peter .J.Katzenstein and others, " International organization and the study of world politics", **International organization.** Vol.52,No.4 , MITpress,__, 2012,p55 .

[2] روبيرت جيلبان ، مرجع سابق ، ص47 .

وعلاقته بإشباع الحاجات ،ومفهوم النذرة الإقتصادية ،فضلا عن تناسب المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية [1].

إن طبيعة العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الدول ،تتميز بانسجام عال بفضل الإعتماد المتبادل والترابط الإقتصادي، وهذا بمثابة أساس لعلاقات سلمية بين الأمم لأن الإقتصاد حسبها يوحّد الأمم والشعوب ،ونظرا للطبيعة النسبية للمكاسب التي يخلقها الإقتصاد السياسي الدولي الليبرالي (القوة والثروة) ،فإن الشعوب ستدفع لمزيد من تحرير للأسواق هذا على المستوى الإقتصادي [2] ،أما تأثيرات ذلك سياسيا فتبرز من خلال علاقة إقتصاد السوق بالديموقراطية من جهة ،وعلاقة الديموقراطية بالسلم أو السلام من جهة أخرى ،والتي تتضمنها " نظرية السلام الديموقراطي ".

2 – المنظور القومي الواقعي : The Nationalist Perspective

هذا المنظور مرتبط أكثر بالعلوم السياسية وبالفلسفة السياسية الواقعية ،التي تقول بأن الممارسات الإقتصادية كغيرها من الممارسات ،خاضعة دوما لمصلحة الدولة منذ واستفاليا 1648 ،أين أصبحت الدولة هي الفاعل المهيمن على العلاقات الدولية والتحليلات الأكاديمية.

إن سعي الدولة لحيازة القوة والثروة ،قد حقق إجماعا نسبيا بين الواقعيين ،حول فرضيات أساسية تتمثل في [3]: (حسب " **Jacob Viner** "):

* الثروة أهم وسيلة لتحقيق القوة لاستخدامها دفاعا وهجوما .
* القوة وسيلة مهمة لامتلاك الثروة والحفاظ عليها .
* الغاية النهائية للسياسة الوطنية هي القوة والثروة .
* الإنسجام بين الغايات الوطنية متوفر على المدى الطويل .

وحسب المركنتيلية الإقتصادية فإن التصنيع هو أهم مجال إقتصادي ،وعلى الدولة امتلاكه لترابطاته الأمامية والخلفية مع قطاعات أخرى ،مايحقق الإكتفاء الذاتي والإستقلال الوطني الضروريان ،على قدم المساواة لتحقيق الإزدهار ،فضلا عن الموارد الطبيعية ذات العلاقة بالموقع الجغرافي ،وإتاحات الإعتماد غير المتبادل في إطار السوق ،الذي يعمل بما فيه من فواعل : أفراد ، جماعات وشركات ومنظمات ،لصالح الدولة ذات المكانة العليا في تصنيفات الفواعل لأنها أكثر الفواعل عقلانية[4].

3- المنظور الماركسي : The Marxist Perspective:

كما أسلفنا فإن **Marx** هو زعيم هذا المنظور ،بالإضافة إلى **Engles Friedrich** مع أواسط القرن 19 ،وقد انتشرت الكتابات الماركسية حول الديموقراطية الإجتماعية مع **Edward Bernstein** ،والماركسية الثورية مع لينين[5]،وترى النظريات الماركسية منذ

---

[1] المرجع نفسه، ص 47 50.

[2] المرجع نفسه،ص 51.

[3] المرجع نفسه، ص53 .

[4] المرجع نفسه، ص 53،55.

[5] المرجع نفسه، ص 55،56.

ماركس Marx إلى وقتنا الحالي ،بأن الرأسمالية العالمية آلية لتكريس الوضع القائم ، بالنسبة للأقوياء الأغنياء وللضعفاء الفقراء على حد سواء ،وبالتالي فإن التوزيع العالمي الحالي للقوة والثروة في إطار الإقتصاد السياسي الدولي ،هو نتيجة منطقية لنمط الإنتاج السائد (الليبرالي)، ذلك أن البنى المادية التحتية (الإقتصاد) هي المحدد للبنى الفوقية غير المادية (السياسة والفكر والثقافة) ،هذا الوضع شرعنته ودعمته المؤسسات القانونية والسياسية والتوترات المجتمعية .[1]

والفواعل حسب هذا المنظور تتراوح بين من يملك وسائل الإنتاج المال والقوة ،وبين من لا يملك على مستوى الأفراد ، المجتمعات ، الجماعات والدول والنظام الدولي .

وقد أوضح **Robert Gilpin** الفروقات بين المنظورات الثلاث وفقا لمتغيرات تحليلية كالآتي :

العنوان : مقارنة بين الفهوم الثلاثة للإقتصاد السياسي الدولي:

المنظورات / متغيرات المقارنة	الليبرالية	المركنتلية	الماركسية
*طبيعة العلاقات الإقتصادية	*منسجمة	*تنازعية	*تنازعية
*طبيعة الفواعل	*الشركات	*الدولة القومية	*الطبقات الإقتصادية
*هدف النشاط الإقتصادي	*تعظيم الرفاه العالمي	*تعظيم المصالح القومية	*تعظيم مصالح الطبقة
*العلاقة بين الإقتصاد والسياسة	*الإقتصاد يجب أن يحدد السياسة	*السياسة تحدد الإقتصاد	*الإقتصاد محدد للسياسة

الجدول رقم : 1

المصدر: Robert Gilpin, **T**he Political Economy of Multinational corporation :Three contrasting perspectives. **The American Political Science Review** . Vol. 70, No. 1, princeton university,new jersy,1976,p185

[1] عامر مصباح ، **نظرية العلاقات الدولية : الحوارات النظرية الكبرى** . دار الكتاب الحديث ، القاهرة ،2009، ص 123، 124،125.

العنوان : تضارب منظورات الإقتصاد السياسي حول العلاقات بين الدولة والسوق في المجتمعات الرأسمالية:

	اللبرالية المؤساتية	اليبرالية الكنزية التدخلية	المركنتلية	الماركسية (البنيوية)	الديموقراطية الإجتماعية (البنيوية)
الأفكار الرئيسية حول الرأسمالية	Laissez faire الحد الأدنى من تدخل الدولة وتوازن السوق	أولويات الدولة (التوازن المالي) في الإقتصاد لتعزيز الثقة بها وحفظ الإستقرار	الدولة تلعب دور الفاعل في الإقتصاد لقيادة وتوجيه وحماية أهم صناعاتها	الدولة تراقب وضع الأسعار الإقتصادية عبرالتركيز رسميا على التخطيط ووضع الأجندات	الحكومة تتعاون مع التجار لتدعيم النمو الإقتصادي والتوزيع العادل للعوائد
القيم Values	الفعالية الإقتصادية التكنولوجيا انفتاح واندماج الأسواق الدولية العولمة	فعالية ممزوجة أو متجانسة مع الأهداف السياسية والإجتماعية للدولة	الأمن الوطني توجيه الدولة للإقتصاد المساواة النسبية	المساواة	العدالة والمساواة النسبية
المفكرين Thinkers	Adam Smith/David Ricardo/ Friedrich Hayck/ Miltton Friedman "مدرسة شيكاغو"	John Stuart List/John Maynard Keynes/ Robert Reich/ Josef Stigliz/Dani Rodrik/Jeff Sachs	Friedrich List/ Alexandar Hamilton/ Ha-Joon Chang	Karl Marx/ Lenin Vidinir/ Mao Zedong/ Fidel Castro	Jams Gabraith Robert Kuttner
أدوات السياسة Policy	.الأفضلية للسياسة المالية والنقدية	.الدولة تستخدم السياسة المالية والنقدية	.سياسة صناعية وتجارية	. السياسة المالية والنقدية	.الدولة تستخدم السياسة

tools	الضرورية أحيانا لمساعدة السوق على الآداء الجيد .التجارة الحرة	.تدعيم سياسة تحرير التجارة المتضمنة لبعض المقاييس الحمائية	حمائية غالبا والضرورية لتحفيز عمل السوق ودعم الثروة والرفاه الوطنيين	.تحرير التجارة لإعادة توزيع العوائد على كل أفراد المجتمع	المالية والنقدية لإعادة توزيع المداخيل
المختصين في سياسة التجارة Trade policy expertes	. Dong Zrwin . Martin Wolf	.Deepak lal .Jagdish Bhagwati	.Ha-Joon Chang	. Walden Bello .Benjamin barber	.Amartya Sen
أمثلة الدول	.هونغ كونغ . الولايات المتحدة الأميركية . بريطانيا	. ألمانيا . الهند . المكسيك	. اليابان . كوريا الجنوبية	. ألمانيا الشرقية . الصين قبل 1982	.السويد

الجدول رقم :2

المصدر : [1]-David . N. David Balaam , Bradford dillman **, Introduction to International political economy .**op.cit,p11 .

* مستويات التحليل في الإقتصاد السياسي الدولي :

يوجد اختلاف بين المفكرين والمنظرين حول مستويات التحليل في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،وما تضمنه هذان الحقلان من تخصصات تحتية مثل الإقتصاد السياسي الدولي ،وهذا راجع لطبيعة المرجعية النظرية المعتمدة .

نجد أن **Robert Jervis** تحدث عن وجود ثلاث مستويات تحليلية ،تتمثل في المستوى البيروقراطي بتشكيلاته من جماعات مصالح وبروقراطيين ، مستوى الدولة ككيان موحد ، والمستوى الدولي لعلاقات الدول فيما بينها ، بينما إقترح **Graham Allison** مستويين فقط هما : مستوى الدولة ومستوى البيروقراطيات (بما فيها الأفراد) داخل الحكومات ، بينما كان مستوى التحليل الفردي أو الشخصي هو المحدد الوحيد من قبل

Alexandar Wendt ،على اعتبار أنه يشكل الجماعة ، الشركة والدولة[1].

إلا أن أهم محاولة في هذا السياق كانت لـ **Kenneth Waltz** ،في كتابه "رجل الدولة والحرب " " Man the State and War " ،حيث قدم فيه مجال أكثر تعقيدا للتحليل ،يبدأ من السلوك الفردي كصورة أولى ،من خلال خيارات الأفراد خاصة صناع القرار ، ثم الصورة الثانية مع الفواعل تحت الدولاتية ،أو ما أسماه بمستوى الدولة الإجتماعي ،ثم ثالث صورة وهي المستوى الدولي .[2]

إلا أن السياقات الجديدة مثل الإعتماد المتبادل والتعاون الدولي ،والتكامل الإقليمي وصعود دور المؤسسات ،والتطويرات في البرادايمات السائدة ،مثل بروز النيوواقعية والنيو- ليبرالية والليبرالية المؤسساتية ،أدى من جهة إلى إلغاء ذلك الفصل الجامد الذي إقترحه **Waltz** بين المستويات الثلاث ، تحديدا مع أفكار الإقتصاد السياسي الدولي لـ **Gilpin**، **Krasner**، و**Keohane** ،حيث نبه هؤلاء وآخرون إلى التفاعلات عبر الوطنية للفواعل من غير الدول ،مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية ،التي أضحت تلعب دورا كبيرا في توجيه مسارات العالم ،واتجاهات التفاعل فيه تعاونية تنافسية أو تنازعية[3] ، وبهذا تم الإتفاق على إدراج مستوى تحليلي رابع، في إطار فضاء العولمة هو المستوى العالمي ،وسنتطرق ببعض الشرح للمستويات التحليلية الأربعة في الآتي[4]:

* **المستوى الفردي** : حيث يشرح هذا المستوى أسباب اختيار الأفراد وبخاصة قادة الدول ،سياسة أو سلوك تبعا لطرقهم الخاصة ،وهنا يتم التركيز على النفسية وعلى الخيارات المتخذة من قبل صانعي السياسات ،مثلا رأي الرئيس الفرنسي السابق Nicolas Sarkozy لايتفق كثيرا مع مجموعة العشرين G20 ،بخصوص التعامل مع الأزمة المالية لعام 2008.

* **مستوى الدولة /الإجتماعي :** يكون التركيز هنا على فواعل داخل الدولة مثل اللوبيات ،وكيفية تأثير الجماعات السوسيوإقتصادية ، البرامج الإنتخابية ، القيم و الثقافة أو الثقافات المجتمعية ،كيفية تأثيرها على السياسات الخارجية للدول ،فضلا عن أن هذا المستوى يجيبنا على أسئلة من قبيل : لماذا بعض الدول أكثر محافظة ؟ أو لماذا الديموقراطيات لاتحارب بعضها؟ وبالتالي فإن هذا المستوى التحليلي يشرح كذلك الطريقة التي تتقاسم وتتفاعل بها الدولة مع غيرها من الدول ،على إختلاف أنواع حكوماتها وعمليات صنع القرار فيها.

* **المستوى الدولي** : بالتركيز على وضعية ميزان القوى النسبي بين الدول بمختلف مجالات القوة ؛عسكرية ، سياسية ،إقتصادية وغيرها ،وهي الوضعية التي تحدد إمكانات

---

[1]Taku Tamaki ," Levels of Analysis of the International System" , **An Introduction to International Relations.** Loughborough University institutional Repository,__,2015 , pp 87,88.

[2] David N Balam , Bradford dillman,op.cit, p 12.

[3] Taku Tamaki, op.cit, p 2.

[4] David .N. Balaam , Bradford dillman,op.cit, p 13.

الحرب ، مشاهد التعاون ، القواعد والقيم ذات العلاقة بالشركات متعددة الجنسيات ،وحتى الطرق التي تسلكها الدول للتأثير على حلفائها .

* **المستوى العالمي** : يركز هذا المستوى في شروحاته وتحليلاته على العوامل العالمية ،مثل التغير المناخي ، التطور التكنولوجي ، أسعار السلع والخدمات ، الأزمات العالمية والتي تخلق رهانات وفرص أمام / على كل الحكومات والمجتمعات وحتى الأفراد .

لكن لتحقيق فهم أعمق للإقتصاد السياسي الدولي لابد من الأخذ بكافة المستويات دون إقصاء .

وفي تحليلاتها للإقتصاد السياسي الدولي ،فقد وضعت **Susan Strange** رسما توضيحيا للتفاعل بين مستويات التحليل الأربعة سالفة الذكر ،وبنى القوى الأربعة التي اقترحتها للإقتصاد السياسي الدولي كما هو موضح أدناه :

العنوان : مستويات التحليل وبنى القوة الأربعة:

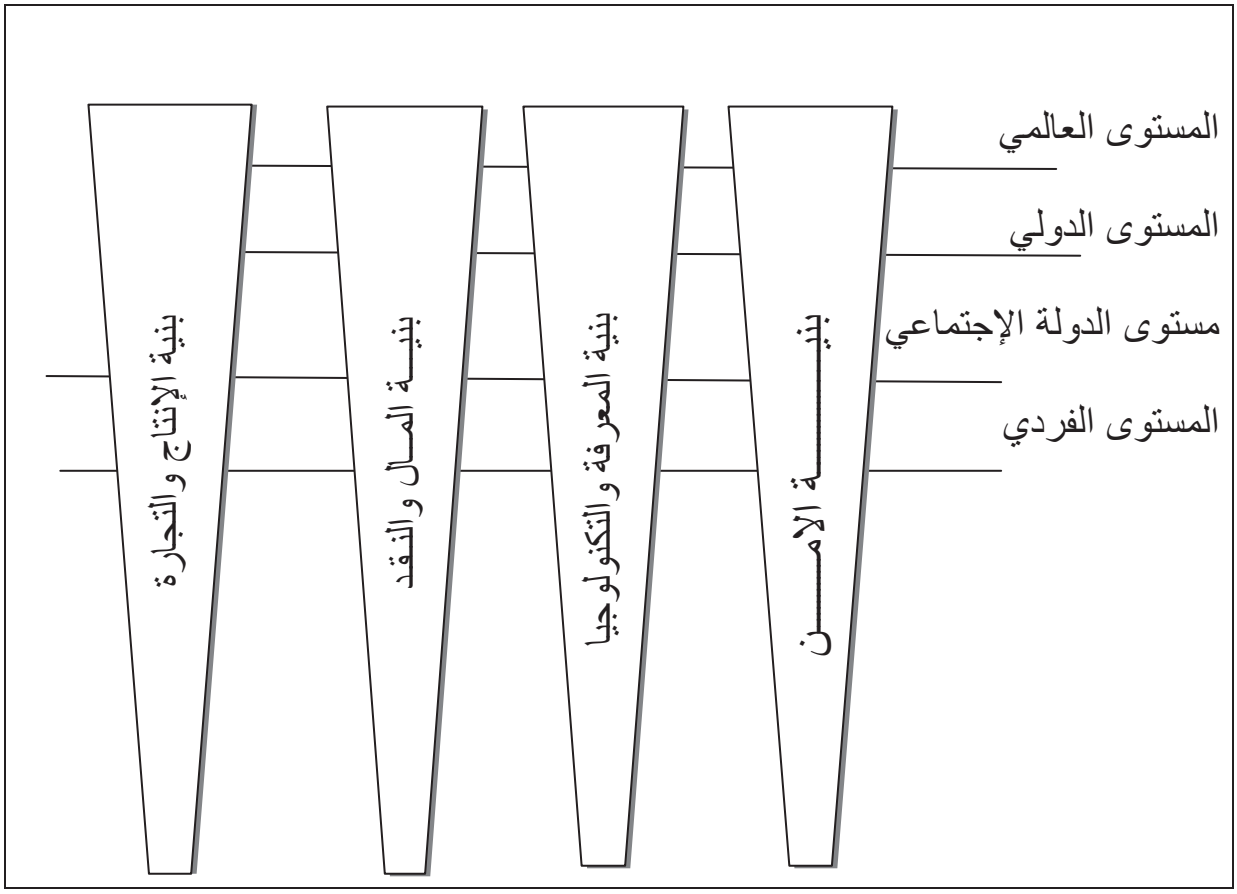

الشكل رقم: 1

المصدر : . David Balaam , Bradford dillman **, Introduction to International political economy.**op.cit**,** p14

ورغم إقرار **Strange** بأهمية المستويات التحليلية الأربعة ،إلا أنها تقول وتؤكد بأن طبيعة

البيئة هي التي تحدد المستوى التحليلي المطلوب ،أو على الأقل المستوى الأساسي في التحليل .

المبحث الثاني: مقاربة الإقتصاد السياسي الدولي: المضمون والأهمية العلمية

المطلب الأول: تأسيس مقاربة الإقتصاد السياسي الدولي :

*الإفتراضات الأساسية لمقاربة الإقتصاد السياسي الدولي :

لقد تقاسم منظرو الإقتصاد السياسي الدولي ،مجموعة من الإفتراضات المبنية على معطيات واقعية ،وكانت الأهمية النسبية لكل فرضية خاضعة لدى كل منظرلإنتماءاته النظرية ،فهناك من تحدث عن العلاقة بين الدولة والسوق ،ومنهم من تحدث عن علاقة السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية ،وآخرين تحدثوا عن تأثيرات الإقتصاد العالمي على الإقتصاد المحلي ،وغيرها من الإفتراضات التي حازت على الإجماع النسبي ،لدى دارسي الإقتصاد السياسي الدولي،وكانت الركيزة الأساسية في البحث التنظيري هي :

1-**العلاقة بين الدولة والسوق** : وتعتبر أهم فرضية في مقاربة الإقتصاد السياسي الدولي ،ذلك أن هذه العلاقة هي تجسيد لحبل الصلة بين السياسة (الدولة) و (السوق) الإقتصاد ، والتفاعل بين هذين الكيانين يضم مجمل القضايا المتعلقة بطرق تأثير الدولة ،وعملياتها السياسية على الإنتاج وتوزيع الثروة ،وعلى مجمل الممارسات الإقتصادية ،ومختلف أوجه النشاط الإقتصادي واتجاهاته ، فضلا عن أن هذه العلاقة هي التي أتاحت للإقتصاد السياسي القدرة على خلق الغايتان النهائيتان : الثروة و القوة ،رغم أسانيدهما الوجودية المتناقضة (الدولة تقوم على الإقليم ، إحتكار القوة والولاء ، بينما السوق يقوم على التكامل الوظيفي ، الترابط والتوسيع)[1].

ويعتبر **Karl Polanyi** من أوائل من كتب في هذه العلاقة * مع أواسط القرن العشرين ، في كتابه " التحول العظيم" "The Great Transformation" ،وتحدث فيه عن ضرورات وجود الدولة لبقاء ونجاح السوق ،وإتاحات السوق للدولة[2].

2-**العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية :** حيث تم إثبات أن الدولة ليست صندوقا أسودا باعتماد أسانيد تاريخية ،بداية من تأثيرات النزاع الداخلي بين الأوليغارشيين والديموقراطيين ،على اندلاع الحرب البيلوبينيزيةPiloponnisian War ،وصولا إلى مسببات انهيار الإتحاد السوفياتي[3] ،والتي كلها تؤكد قدرة السياسة الداخلية عبر الفواعل التحت والعبر دولاتية ،على توجه السياسة الخارجية للدولة وقبلها السياسة الداخلية .

وهنا يبرز دور طبيعة نظام الحكم في تحديد مسار السياسة الخارجية ،حيث ترى مقاربة الإقتصاد السياسي الدولي ،بأن الميل الخارجي السوقي (سوق حرة) ،ومكاسب التجارة تحد من توجهها أو ميولاتها للحرب ،وأكثر من ذلك فإن هذه الترابطات الإقتصادية

---

[1] روبيرت جيلبان ، مرجع سابق ، ص 26.

* العلاقة بين الدولة والسوق نظريا تم إقرارها من قبل الكلاسيكيين ثم النيوكلاسيكيين ودولة الحد الأدنى وبالتالي فالخلاف حول مدى الصلاحيات الممنوحة للدولة في إطار إقتصاد السوق وكذا طبيعة النظام السياسي المطلوب .

[2] Thimothy .c.lim , op.cit,pp 30,31.

[3] Joseph S.Ney , JR , Understanding **International Conflicts: an introduction to theory and history**.6th ed , Pearson hangman , united states, 2007, p 43.

،والإعتمادات المتبادلة تجعل من الحرب أقل أهمية بالنسبة لصناع القرار ولجماعات المصالح الداخلية[1].

3- **الإعتمادالمتبادل :**تعود الفكرة ل **Keohane** ،وقد اعتبرت طعنا في فكرة مركزية الدولة ،التي كانت مسيطرة آنذاك ،وهذا على أساس أن العالم قد تغير بفعل التعقد في طبيعة النظام العالمي ،مع فواعل متعددة وغير متماثلة ،وموارد محدودة نسبيا ،هذا الوضع قاد إلى تقسيم العمل ،بين مختلف الوحدات أو المرجعيات ،وقوى بذلك الإعتماد المتبادل على المستوى الدولي ليس اقتصاديا فقط بل حتى سياسيا وأمنيا[2].

4- **الدولة والفواعل الجديدة :** فوق وعبر دولاتية يشكلون معادلة مرجعيات التحليل في الإقتصاد السياسي الدولي ،مثل الشركات متعددة الجنسيات ، المنظمات غير الحكومية وجماعات المصالح ،إلى جانب الدولة التي تستمر في لعب دور أساسي في قضايا على حساب أخرى ،مع تضخم دور قوى السوق والمجتمع[3].

5- **تغير طبيعة القوة** : فلم تعد ذات طبيعة عسكرية فقط وذلك لتغير مصادرها ،فإضافة للمصدر العسكري أصبح لها مصدر ثاني هو المصدر الإقتصادي ،مايشكل لنا القوة الصلبة كموجه أول للقوة ،والقوة الناعمة بمثابة الوجه الآخر .

*مدارس الإقتصـاد السيــاسي الدولـي :

انقسم التفكير في الإقتصاد السياسي الدولي إلى مدرستين تتمثلان في :

- **المدرسة الأمريكية** :

أبرز وجوه المدرسة الأمريكية للإقتصاد السياسي الدولي هم ومؤلفاتهم :

Robert Keohane – وأهم مؤلف لديه هو كتاب " مابعد الهيمنة " " After Hegemony" لعام 1984، كتابه مع **Joseph Ney** بعنوان : " Powr and Interdependence " " القوة والإعتماد المتبادل " لعام 1977 ،مع مقالات عديدة في مجلات مختلفة أهمها International organization(IO) ،مثل مقال بعنوان : The Study of Political Influonce ingeneral Assembly عام 1969،وعام 1972 مقال بعنوان : The Multinational Enterpise and World Political Economy[4].

[1] جهاد عودة ،**النظام الدولي: نظريات وإشكالات**. دار الهدى للنشر والتوزيع ، عمان،2005،ص 62 .

[2] Marthinus J.plessis,"the changing positions of state and state power in global affairs:views from two schools in international political economy", **scientia militaria**, vl 28, N01, South Africa journal of military studies, __, 1998,p153.

[3] Joseph S.Ney,JR,**Power in a global information age : from realism to globalization**. taylor and francise library , new York , 2004, p 5.

[4] Irver B.Neuman , Ole Wever **, The Future of International Relations : Masters in Making ?.** taylor and francise library , new York , 2005,p124.

- **Joseph Ney** وكتابه سابق الذكر مع **Keohane** إضافة إلى كتاب : Power in a Globel Information age لعام 2004 [1]، وكتاباته عن تحول القوة مثل : The Future of Power لعام 2011[2].

– **Robert Gilpin** مع كتابه " الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية لعام 1987 ، وكتابه War and Change in World Politics لعام 1981 ، ومقالات منفردة ومشتركة مثل مقال بعنوان : The Politics of Transnational Economic Relations، في كتاب **Ney** و**Keohane** لعام 1972 بعنوان : Transnational Relation and World Politics[3].

تحدث **Ney** و**Keohane** عن حركيات العلاقات الإقتصادية الدولية في كتاب : " Powr and Interdependence " ،وقدما خصائص محددة " للإعتماد المتبادل المركب " ،والمتمثلة في غياب التراتبية في المواضيع ،ثم تعدد قنوات الإتصال ،وأخيرا انحسار وتراجع دور القوة العسكرية ، وركزا على ظاهرة عبر القومية وفواعلها ، بينما ناقش **Gilpin** قضايا الإعتماد المتبادل والفواعل العبر وطنية ،في مقالاته وآرائه خاصة في مقالته بخصوص ثلاث نماذج للمستقبل Three Models for the Future "، في شرح المنظورات الأساسية للإقتصاد السياسي الدولي ،وتعتبر أهم إضافة له هي نظرية " الإستقرار بالهيمنة " في النظام الدولي ،وهي الفكرة التي يوافقه فيها **Stephen Krasner** ، بينما تحدث **Peter Katzenstein** عن التأثيرات المؤسساتية والسياسية المحلية ،على السلوك الخارجي للدولة ،التي عبر عنها باصطلاح " الهياكل المحلية Domestic Structures" ،المشكلة حسبه من الإئتلافات الحكومية والتنظيم المؤسسي[4].

***المدرسة البريطانية :**

تعتبر **Susan Strange** أبرز وجه في هذه المدرسة ،وتتمثل أهم مؤلفاتها في : "International Economics International Politics:A case of Mutual Neglect الإقتصاد الدولي والسياسة الدولية : حالة من الإهمال المتبادل " عام 1971 ، وكتاب " Sterling and British Policy الإسترليني والسياسة البريطانية " لعام 1986 ،

---

[1] Joseph S.Ney, JR , op.cit,p5.

[2] Joseph S.Ney, JR , "America and Chinese Power after the Financial crisis",**The Washington Quarterly**. Centre for strategic and international studies, Washington, October 2010,p143.

[3] Irver B.Neuman , Ole Wever, op.cit,p152.

[4] Benjamin J.Colen," The Transatlantic divide: why are American and British IPE so different" , **Review of International Political Economy**. taylor and francise library , new York , 2007,pp 202,203,204.

عام 1996 "Casino Capitalism"، ثم آخر كتاب في حياتها عام 1998 The Retreat of the State (تراجع الدولة) .[1]

إضافة إلى**Strange** يعتبر **Robert Cox** بمثابة ثاني وجه للمدرسة البريطانية ، صاحب كتاب "Production, Power and World Ordre" لعام 1987 ،ومقال قبل ست سنوات من نشر هذا الكتاب ،أي عام 1981 بعنوان "Social Forces, State and world order:beyind international relations " ، وكتاب عام 1975 مع زميله **Timothy J.Sinclair** بعنوان " Approaches to Word Order and the Multinational Corporation" ،وقد ناقش **Cox** ظاهرة الإعتماد المتبادل من خلال التركيز على ما أسماه " القوى الإجتماعية " وأدوارها عبر الوطنية وبذلك ألقى فكرة "مركزية الدولة " واستبدلها بمفهومه عن " State-Society Complex " (تعقد الدولة – المجتمع)[2].

أما **Strange** فقد سيطرت على تحليلاتها قضايا القوة ،وطبيعة العلاقة بين الدولة والسوق ،وعموما فقد تميزت كتاباتها بالإنفتاح الفكري ، المعيارية في الطموح والنقدية في الميل أو النزعة ، وقد أصبحت هذه الخصائص من صميم المدرسة البريطانية[3].

*** الفرق بين المدرسة الأمريكية والمدرسة البريطانية :**

إن الفرق بين المدرستين يكمن في الانطولوجياوالإبستمولوجيا /Onthology Epistimology الخاصة بكل مدرسة ؛ فبينما ترى المدرسة الأمريكية أنطولوجيا بمركزية الدولة ،وتؤكد امتلاك الحكومات للسيادة على كافة الوحدات، وجماعات المصالح داخلها ، فإن أنطولوجيا المدرسة البريطانية ترى النقيض من ذلك ،وتعالج أوتتعامل مع الدولة كفاعل واحد بين عديد الفواعل[4].

أما النقاط الخلافية بين المدرستين ستكون كالآتي في المستوى الأنطولوجي[5] :

• المدرسة الأمريكية تعتبر الإقتصاد السياسي الدولي ،تخصص فرعي في العلاقات الدولية ،هدفه كمجال معرفي هو الإجابة عن إشكاليات بخصوص سلوك الدولة ونظام الحكم ، أما المدرسة البريطانية فترى بأن العلاقات الدولية هي التخصص الفرعي في الإقتصاد السياسي الدولي ،والهدف منه يتمثل في خلق حلول ممكنة للتحديات الموجودة داخل النظام ،ولكونه كذلك فهو حسبها مجال أكثر انفتاحا وارتباطا بفروع معرفية أخرى، كما أن إشكاليته تتعدى نظام الحكم والمواضيع السياسية ،إلى المستوى الإجتماعي والقضايا الإثنية ،وهدفه جعل العالم مكانا أجمل .

---

[1] ibid, p45.
[2] ibid,p210.
[3] ibid,p209.
[4] Benjamin J.Cohen, "The Transatlantic divide: why are American and British IPE so different ", op.cit, p199.
[5] ibid,pp199, 200.

• المدرسة الأمريكية تعتمد موضوعيا على اتجاهات علم الإجتماع ،بينما تعتمد المدرسة البريطانية على البراغماتية التقليدية للفلسفة الأخلاقية الكلاسيكية .

بينما على المستوى الإبستمولوجي فإن الإختلاف يبرز من خلال (حيث) أن ؛المدرسة الأمريكية تعتمد على المبادئ الوضعية والإمبريقية، " دعامتا نموذج العلم الصلب" ، بينما تعتمد المدرسة البريطانية على مقاربات مؤسساتية وتاريخية في الطبيعة ،وأقل التزاما بالمنهجية مقارنة بالأمريكية ،وإذا كانت هذه الأخيرة تدرج قيمها في إطارالعلم القياسي(الطبيعي)، فإن البريطانية تدرك من خلال مايسمى " النظرية النقدية " ،أو " الصورة (الإطار) المعكوسة للعقل "[1].

المطلب الثاني : الأهمية العلمية لمقاربة الإقتصاد السياسي الدولي بين نظريات العلاقات الدولية :

المشهد النظري في فترة ما قبل تأسيس مقاربة الإقتصاد السياسي الدولي:

لقد لعبت ظروف الستينات والسبعينات (من 1960 إلى 1979 – 1980) ،دورا بارزا في وضع مصداقية البارادايم المهيمن في تفسير العلاقات الدولية محل شك ، فبيما كانت السياقات الجديدة تقول بحقيقة صعود العامل الإقتصادي واقعيا ،وهو الوضع الذي كان على هذا البارادايم الواقعي الإستجابة الجادة له ،خاصة مع النظرة الإقصائية للواقعية التقليدية للعامل الإقتصادي ،والوزن الهامشي الذي منح له مع الواقعية الجديدة .

بينما أهملت الواقعية العامل الإقتصادي ،فقد كان منظور آخر ضمن البارادايم العقلاني وهو المنظور الليبرالي ،قد إهتم بالعوامل الإقتصادية لدرجة أصبح يوصف فيها ،بأن النظرية الليبرالية هي نظرية اقتصادية أكثر منها نظرية للسياسة الدولية .

ورغم الإقصاء الأكاديمي الذي تعرضت له النظرية الماركسية ،أو ما يعرف بالمنظور الراديكالي للعلاقات الدولية ،إلا أنها استطاعت كسب بعض المصداقية خاصة في دول العالم الثالث أو ما تسميه بدول المحيط ،إلا أن تركيزها على الجانب السلبي في طبيعة العلاقات الدولية أو المحلية ،فضلا عن عدم وجود قوة ترعاها عمليا ،أو على الأقل بداية تضعضعها خاصة مع السبعينات ،قد أطفأ من وهج النظرية في تفسير العلاقات الدولية .

إن تسابق وتنافس هذه النظريات الثلاث على تفسير أو تقديم أحسن تفسير للعلاقات الدولية مع السبعينيات ،كان قد سمي بالنقاش " المتعدد البرادايمي " كما أسماه **Banks Michael** أحد فلاسفة العلم في العلاقات الدولية[2].

وبينما كانت نظرية العلاقات الدولية وإلى غاية الستينات والنقاش بينها ،يدور حول أكثر النظريات اتساقا ،أي مديات التطابق بين الإفتراضات والنتائج ،وملتزمة في ذات الوقت بالحياد أو عدم الإهتمام بواقع العلاقات الدولية مثل الحروب (حرب فيتنام) ، ومخاطر الحرب النووية بين المعسكرين ، أزمة البترول أو النفط واستخدامه كسلاح ، وإلغاء وفك ارتباط الذهب بالدولار ،ما عنى انهيار نظام Bretton Woods ،كل هذا كان

---

[1] ibid,p 200.

[2] عادل زقاغ ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم السياسية تخصص: العلاقات الدولية).**جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008 ، 2009،ص 80.

مهمشا في نظرية العلاقات الدولية ،وفي البارادايمات الثلاث : الواقعية ، الليبرالية والراديكالية في إطار البارادايم العقلاني ، وفي غمرة هذه الأحداث انتقل النقاش النظري إلى المفاضلة ليس بين الإفتراضات المتنافسة ،وإنما إلى المفاضلة بين البارادايمات التي تحتويها ،ومدى مصداقيتها إذا ما قيست بالبيئة العالمية التي تحاول تفسيرها[1].

هذا على مستوى الحقل المعرفي (العلاقات الدولية) ،أما على المستوى المنهجي فقد أخذ هذا النقاش متعدد البارادايمات Inter Paradigm Debate ، شكل نقاش بين ثلاث صور عن العالم ؛ فبينما ركزت الواقعية على الطبيعة الواحدية للعلاقات الدولية ، أي أن الدولة هي الفاعل الوحيد والموحد (الواحدية = mono) ،وترى بأن العلاقات الدولية يكون التفاعل فيها تبعا لمنطق " كرة البليار Billiard-Ball " ،أين يكون لكل فعل رد فعل يوازيه في القوة ،وبالتالي فطبيعة العلاقات الدولية هي الطبيعة الصدامية المبنية على القوة ؛ في حين ترى الليبرالية بالطبيعة التعددية لفواعل العلاقات الدولية Pluralism، فإلى جانب الدولة كفاعل أساسي توجد فواعل أخرى فوق وتحت دولاتية ، تربطها علاقات اعتمادية متبادلة تشكل في النهاية ما يشبه شبكة العنكبوت ،ولهذا سميت بنموذج شبكة العنكبوت Cobweb Model ،في حين يرى أصحاب النزعة الراديكالية بضرورة تحليل العلاقات الدولية من منظور عالميGlobal – centric ،في شكل مايشبه أخطبوط متعدد الرؤوس Multiheaded Octpus ،في إشارة لبلدان الشمال الرأسمالية التي تستغل بلدان المحيط في الجنوب الضعيف المسلوب[2].

إبستمولوجيا كانت وظيفة نظرية العلاقات الدولية لدى الواقعية محصورة في تفسير سلوك الدول ،بينما اتسع مجالها مع الليبرالية التي قالت بدورها في تفسير الأحداث العالمية " المهمة" ،أما الراديكالية فترى أن دورها يتمثل في كشف الظالم ،وأسباب التفاوت بين الأقوياء الأغنياء والضعفاء الفقراء[3] .

على المستوى الأنطولوجي فقد كانت الحدود المعرفية للحقل حسب الواقعية ،هي تلك السلوكات التي تكون الدول فاعلا فيها ، بينما كان المجال الأنطولوجي الليبرالي يشمل بالإضافة إلى الدولة كيانات أخرى تشمل الأسواق ، الشركات متعددة الجنسيات ، الإثنيات والقوميات ،والتكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية وغيرها ،في حين شمل الحقل المعرفي حسب الراديكالية ما يتضمنه المنظور الواقعي والليبرالي ،مضافا إليه طبيعة العلاقات والتفاعلات في مجال الإنتاج تحديدا ،والتي تحدد طبيعة العلاقات الدولية [4] ، والتمثيل البياني التالي يوضح أطراف هذا النقاش النظري :

[1] المرجع نفسه، نفس الصفحة .

[2] المرجع نفسه ، ص80،81 .

[3] المرجع نفسه، ص81،82.

[4] المرجع نفسه، ص 82.

العنوان : أطراف النقاش البارادايمي الثالث للعلاقات الدولية :

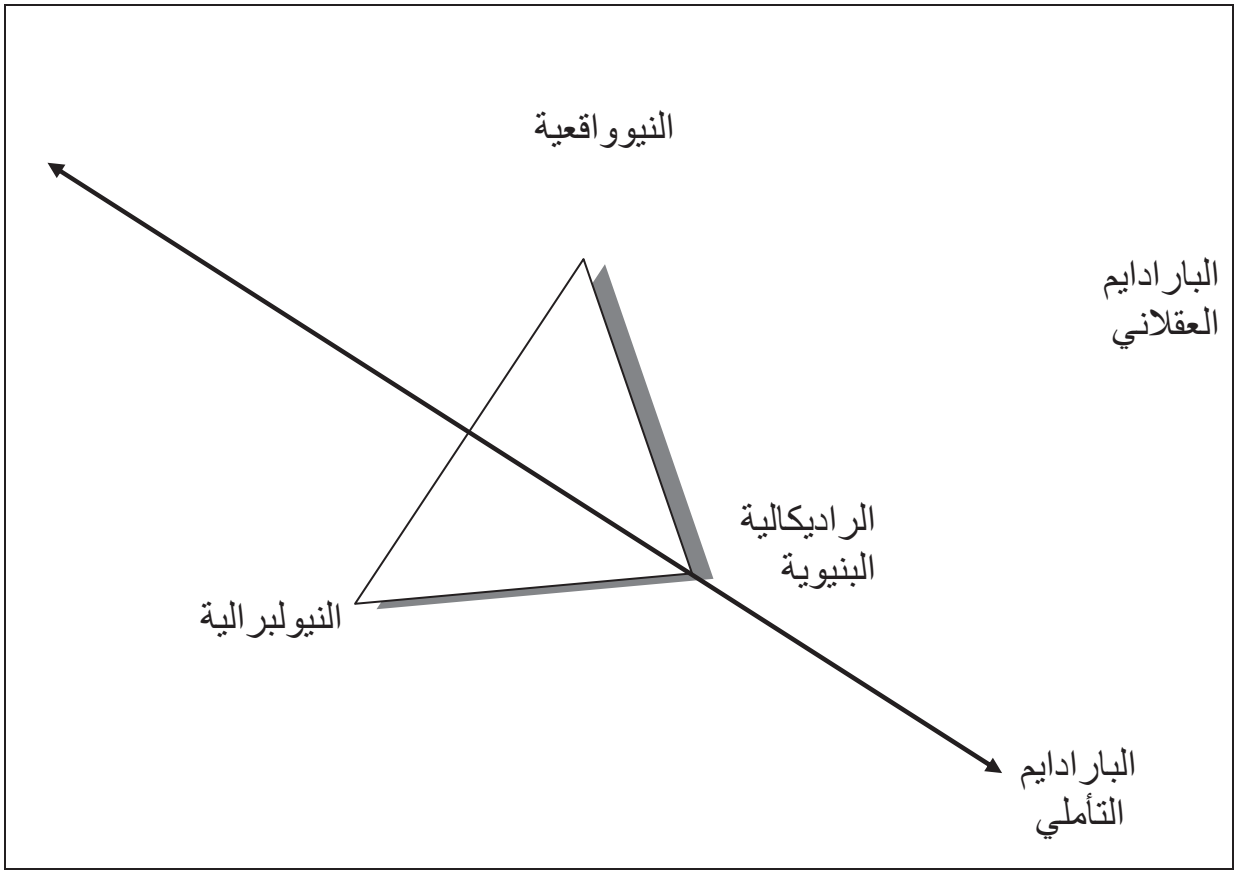

الشكل رقم: 2

المصدر : عادل زقاغ ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم السياسية تخصص: العلاقات الدولية).**مرجع سابق ، ص89.

مقاربة الإقتصاد السياسي الدولي وتجميع الأجزاء (تكامل المنظورات) :

ولأن النظرية في ظل النقاش البارادايمي الثالث ،أصبحت تقاس بقدرتها التفسيرية لواقع العلاقات الدولية ،فقد أضحت تعكس الصراع بين إيديولوجيات كانت مسيطرة على المشهد السياسي العالمي آنذاك (نهاية الستينات وبداية السبعينات)، حيث أن ثالوث البارادايمات : الواقعية / التعددية / الراديكالية ، يقابلها ثالوث الإيديولوجيات : المحافظة / الليبرالية / الإشتراكية[1] .

في حين أن ما يقابله في الإقتصاد السياسي الدولي هو ثالوث المنظورات : المركنتلية / الليبرالية / الماركسية ،وبخصوص المنظورات الثلاث للإقتصاد السياسي الدولي ،فسنقوم بتطبيق المقايسة مع واقع الإقتصادالسياسي الدولي ،في محاولة لمعرفة مديات قدرتها التفسيرية لهذا الواقع .

[1] المرجع نفسه، ص 82

1- **المنظور المركنتيلي** : إن تركيز هذا المنظور على الدولة كفاعل أساسي ،إضافة إلى وضعها للمصالح الأمنية والسياسية في المقام الأول ،وعلى حساب حتى العلاقات الإقتصادية الدولية ،فضلا عن تركيزها على القيادة والرقابة السياسية للفعاليات الإقتصادية له ما يؤكده واقعيا ،إلا أن ما يعاب عليه هو أنه بالغ- إن صح التعبير- في توصيفه للحتمية الصفرية للعبة الإقتصادية الدولية ومجمل اللعبة الدولية ، إضافة إلى أن تضارب السعي وراء القوة والثروة موجود على المدى القصير على أقل تقدير ،لأن السعي لامتلاك واستعمال القوة خاصة العسكرية له تكاليف باهضة على المجتمع والإقتصاد ،مثل حالة إسبانيا في القرن الثامن عشر ،فضلا عن أنها بتركيزها على الدولة تقصي إحدى أهم الفواعل خاصة مع عصر العولمة والموجات الإقليمية ،مثل جماعات المصالح المحلية ، ودور الإتجاهات القومية في توجيه السياسة الخارجية ممثلة في الرأي العام عبر الإعلام (القوى الإجتماعية بتعبير **Robert Cox**) ، وتركيزها على دور الدولة في تحقيق التنمية فيه الكثير مما يقال،فرغم أن الدولة ضرورية لتحقيقها إلا أنها ليست الشرط الوحيد والمطلق لذلك[1].

2- **المنظور الليبرالي** : إن محدودية المنظور الليبرالي في فهم الإقتصاد والعلاقات الإقتصادية أو الإقتصاد السياسي الدولي ،في كونه يتعامل مع الإقتصاد عكس حقيقته ،من خلال أنه يفصله عن محيطه الإجتماعي والسياسي ،كما أنه يلغي سمة مهمة في علاقات الأفراد والوحدات أو الفواعل ؛ فإلى جانب التجانس توجد حالات من اللاتوافق وحتى التنازع والتصادم ،فضلا عن إهماله لقضية توزيع الثروة والمعلوم أنها من صميم الإقتصاد السياسي الدولي ، إضافة لكونه مهتما بالواقع المعطى أكثر من اهتمامه بالمستقبل المنتظر " نظرية للوضع القائم " ،مع عدم توفره مصدقات إمبريقية حول فرضية الطبيعة الحرة والمتساوية لعملية التبادل ،بسبب العلاقات التبادلية المشحونة في الغالب الأعم بالتفاوت والإكراه تحت ضغط المساومة ،وفوق كل هذا فهو يهمل تأثير العوامل غير الإقتصادية على التبادل ،وآثارهذا الأخير على العوامل غير الإقتصادية[2] .

3- **المنظور الماركسي** : إن تركيزه على توصيف طبيعة علاقات الإنتاج ،أو التقسيم الدولي والمحلي للعمل في إطار النظام الرأسمالي (المحددات الإقتصادية) ،لايعطي إلا جزءا من واقع العلاقات الدولية ،حيث يقول الواقع بأهمية محددات أخرى من قبيل المحددات السياسية والإستراتيجية وحتى الحضارية ،بين وحدات النظام الدولي والفواعل الداخلية وعبر القومية، إلا أن تركيز المنظور الماركسي على التغير السياسي الدولي محمود ،على اعتبار أنها نظرية "غير قانعة وثورية " عكس الليبرالية والمركنتيلية عبر اعتماد متغيرات اقتصادية وتكنولوجية ،لتحديد مدى وسرعة وتوقيت التغيير ، فضلا عن أن حصرها لأسباب حركية العلاقات الدولية ، في الطابع العالمي أو الكوزموبوليتاني لليبرالية ـ رغم أن فيه شيء من الحقيقة ـ إلا أنه لايعكس كامل الحقيقة[3] .

---

[1] روبرت جيلبان ، مرجع سبق ذكره ، ص 68 ،69.

[2] المرجع نفسه، ص 7269.

[3] ـ المرجع نفسه، ص 7276.

وبناءا على ما سلف ذكره فإن أهمية مقاربة الإقتصاد السياسي ، تكمن في كونه قد جمع شتات المنظورات الثلاث ، وكمل كل منظور بالمنظورين الآخرين ، وكانت بذلك مقاربة الإقتصاد السياسي الدولي وفق منطق المقايسة ، هي الأنسب لتفسير واقع العلاقات الدولية الراهنة اقتصاديا ، سياسيا واجتماعيا ويبرز ذلك من خلال أنه :

← يسعى لتحقيق القوة كما تقول المركنتلية ، والثروة كما تقول الليبرالية ، ولتحقيق العدالة كما تنادي الماركسية (هذه الخيرة حسب **Strange** والمدرسة البريطانية) .

← يرى بأن العلاقات الدولية مثلما هي تعاونية ومنسجمة (المنظور الليبرالي) ، فهي أيضا تنازعية (المنظورين المركنتلي والماركسي) .

← الفواعل حسبه تبدأ من الفرد والشركات (الليبرالية) ،وصولا إلى الدولة المركنتيلية مرورا بالطبقات الماركسية .

← هدف النشاط الإقتصادي هو تحقيق وتعظيم الرفاه العالمي (الليبرالية) والقومي (المركنتلية) والطبقي (الماركسية).

← العلاقة بين الإقتصاد والسياسة جدلية ،فالإقتصاد يؤثر في السياسة والسياسة تؤثر في الإقتصاد (يضم المنظورات الثلاث) .

وبهذا فقد نقلتنا مقاربة الإقتصاد السياسي الدولي من النقاش البارادايمي ،إلى توليفة مركنتلية / ليبرالية /ماركسية ،هدمت بها القيود الأنطولوجية والإبستمولوجية للمنظورات الثلاث ،لصالح بناء منهجي جديد بدلا من أن يكون إقصائيا منغلقا كان أكثر إنفتاحا ، وبدلا من أن يكون محايدا أو واقعيا كان جدا متورطا في التفاعلات الدولية ،بدلا من أن يدرس الوضع القائم وآليات الحفاظ عليه ،فقد درس الوضع القائم وإمكانات التغيير، فكانت مقاربة " للوضع القائم " و" للمنظور غير القانع" على حد السواء.

إن التخصص الأكاديمي ودوره في دراسة السوق والدولة كل على حدة ،وذلك وفق المسلمة الموجودة في العلم الصلب ،والقائلة بضرورة تفتيت الظاهرة إلى أجزاء ،هذا الإجراء الأكاديمي بقدر ما أفاد في فهم الدولة المحضة والسوق المحض (الموجودين فقط في ذهن المفكر أو المنظر) ،فقد أضر بحقيقة التفاعلات على أرض الواقع لسبب بسيط هو غياب هذا الفصل ، وهنا جاء الإقتصاد السياسي الدولي كمقاربة لإعطاء نظرة أشمل ، حتى لا نقول لإعطاء الحقيقة عن الحقائق الإقتصادية والسياسية[1].

المبحث الثالث : القوة والثروة في الإقتصاد السياسي الدولي : دراسة في البنى والعمليات

المطلب الأول : القوة والثروة : الخلق ، التوزيع والعلاقة:

➢ الفهم الإقتصادي السياسي الدولي للقوة والثروة:

أعطيت تعاريف كثيرة ومتنوعة لكل من " القوة Power " و " الثروة Wealth " في الفكرين السياسي والإقتصادي تبعا للمنظور المعتمد في التعريف بهما .

Adam Smith عرف الثروة بأنها " القدرة على الإنتاج لدى الدولة "في تحد من النظرة المركنتلية التي كانت سائدة ،والمركزة على تخزين المعادن الثمينة خاصة منها الذهب ، والثروة الحقيقية Real Wealth تكمن في القدرة على الإنتاج حسبه ،لأنها تمنح

[1] المرجع نفسه، ص 20.

الدولة والأفراد القدرات لتحقيق الحياة الكريمة والأمن ،وبتعبيره فالذهب لايؤكل ولا يقاتل معنا في الحروب[1] ،في إشارة منه إلى المجال الأساسي لاستخدام الثروة وهو إشباع الحاجات، ودورها في تمكين الدولة من إستزادة القوة وتحقيق الأمن .

"Cannot eat gold,no fight a battle with it" حجة **Smith** هنا قوية جدا ،فالذهب ينفذ في حين أن امتلاك القدرات يفيدنا حاضرا ومستقبلا[2] . ،وهنا تبرز سمة أخرى للثروة بمنظور **Adam Smith** وهي خاصية الإستدامة -إن صح التعبير- ،فهي لا تقتصر على إشباع حاجات وأمن الحاضر فقط وإنما تهتم بذلك مستقبلا أيضا .

أما الثروة من منظور الإقتصاد السياسي الدولي ،فكان قد عرفها **Robert Keohane** بأنها " وسائل إشباع الحاجات سواءا عبر الإستثمار أو الإستهلاك ، مادية أو غير مادية " وهنا يبرز تأثر **Keohane** بكتابات الفكر الإقتصادي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي ، بينما كانت في الفكر الكلاسيكي تكمن في الإنتاج (مادية) كما أسلفنا ،فإن النيوكلاسيكي جعلها في قيمتها إما الإستعمالية أو التبادلية (مادية وغير مادية) في إطار إقتصاد السوق [3].

عرف **Hans J.Morgenthou** القوة بأنها :" سيطرة الرجل على أفعال وأفكار وعقول الآخرين " في إطار نظرية العلاقات الدولية ، بينما قدم Gilpin تعريفا مغايرا ينص على أنها " تلك العلاقات السببية والمتباينة بالنظر إلى السياق الذي مورست فيه ،وتميز بغياب الهرمية الأحادية لها في العلاقات الدولية "[4].

في إطار اهتمامها بموضوع القوة في الإقتصاد السياسي الدولي ،سواء في إشكالات خلقها ، توزيعها أو إعادة توزيعها فقد عرفتها**Strange** بأنها " قدرة شخص أو مجموعة أشخاص على التأثير على النتائج ا،لتي اهتمت أو إعتنت بأولوياتهم على حساب أولويات الآخرين "،فضلا عن أنها تعتبر القوة وحسب هذا التعريف ،أكبر من مجرد قدرات يمتلكها الفاعلون أفرادا كانوا أو جماعات أو دولا ،وإنما تعتبرها مظهرا أو سمة للعلاقات ، وأكثر من ذلك فهي حسبها بمثابة عمليات اجتماعية تؤثر على النتائج [5] ، وهي حسبها قلب الإقتصاد السياسي الدولي ، تتميز بإمكانية ممارستها بطرق مختلفة خاصة في البنى أين تكون العلاقات مباشرة [6] ، وقد انتقدت الدراسات التقليدية للسياسة العالمية ، التي ركزت تعريف القوة من خلال الموارد الملموسة من نوع واحد ، مثل الشعب والإقليم ومن خلال القوات المسلحة[7] .

---

[1] Raymond C.Miller**, International Political Economy:Contrasting World Wiews.** taylor and francise library , new York , 2008,p10.

[2] idem.

[3] Robert Keohane, op cit,p19.

[4] Robert Keohane, op cit,p20.

[5] Marthinus J.Plessis," The changing position of state and state power in global affairs", op cit,p154.

[6] Stefano Guzzini**, Power Analysis as a Critique of Power Politics : Understanding Power and Governance in the Second Gulf War.** European University,Florence,1994,p93.

[7] Benjamin J.Cohen**, International Political Economy : An Intellectual History.** op cit,p56.

في حين أن **Robert Keohane** و **Joseph Ney** ، فقد عرفا القوة بالإعتماد المتبادل ، وهذا الأخير لديهما معرف بالحساسية والتأثير ، أي أن الفاعل لايسعى للتغيير أو التأثير بطريقة مباشرة على النتائج ، ولكن من خلال ما أسمياه " علائقية القوة " ، الموجهة من قبل الإعتمادات المتبادلة في عديد المجالات ، والتي تترجم في شكل " عملية مساومة للتأثير على النتائج ، وبالتالي فالإعتماد المتبادل حسبهما مصدر من مصادر القوة ، وأكثر من ذلك فإن القوة (سياسيا) = الإعتماد المتبادل (إقتصاديا) .

بينما ناقش **Joseph Ney** مصادر القوة وقال بوجود ثلاثة مصادر للقوة ،اعتبر المصدر العسكري أولها وأقدمها على الإطلاق والمصدر الإقتصادي ،واللذان اختزلهما فيما أسماه بالقوة الصلبة Hard Power ،التي عنى بها جعل الآخرين يغيرون وضعهم سواء من خلال إغراءات الجزرة أو التهديدات بالعصا ،وهذا حسبه ما تمتلكه أمريكا وتنفرد به خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي ،إلا أنه توجد طريقة أخرى لتحصيل النتائج المرغوبة ،والتي أسماها " الوجه الآخر للقوة " The Second Face of Power ،والذي يعني جعل الآخرين ،دولا وجماعات و أفرادا ،يتبعون مسار تحقيق أهداف متبعيه وتأكيد قيمه ،وهي " القوة الناعمة" Soft Power التي تعتمد على المصادر غير الملموسة ،من قبيل الجذب الثقافي ، القيم والمؤسسات السياسية والسياسات التي تبدو شرعية أو تمتلك سلطة أخلاقية ، وبتعبير ناي فهي (القوة الناعمة) تكون إذا استطعت جعلك تريد ما أريده ، ولم أحتج لإرغامك لفعل ما لا تريد فعله ، وتعتبر أحسن طريقة لأنها أقل تكلفة وأكثر فعالية[1] .

➢ **قدرة الاقتصاد السياسي الدولي على خلق القوة والثروة:**

وتعتبر الإضافة التي قدمتها **Susan Strange** بخصوص القوة أساسية جدا ،حيث بسطت هذا المفهوم أو العلاقات من خلال تفسيرها لها عبر مستويين : المستوى الهيكلي والمستوى العلائقي (العلاقات) ؛ فإذا كانت علائقية القوة تقليديا هي " قوة A لجعل B يفعل ما لا يريد فعله بطريقة أخرى " ،فإن **Strange** تتفق فيها لكنها قدمت مفهوما جديدا لهيكلية القوة ،والمتمثل في القوة لتأسيس بنى الإقتصاد السياسي العالمي ،والقوة لتقرير كيفية فعل الأشياء ، والقوة لتشكيل الهيئات داخل الدول المرتبطة ببعضها ،وتبرز هذه الهيكلية في أربع بنى أو هياكل هي : الأمن ، الإنتاج ، المال والمعرفة[2] .

ويعتبر الشكل أدناه شرحا أو توضيحا لهذه البنى، إضافة لشكل العلاقة بين مستويات التحليل وهياكل القوة ،الذي تم إيراده في المطلب الثاني من المبحث الأول في هذا العمل :

---

[1] Joseph S.Ney,JR, **Power in a global information age : from realism to globalization** ,op,cit,p5.

[2] Benjamin J.Cohen**, International Political Economy : An Intellectual History.** op cit,p51.

العنوان : أبعاد هيكلية (بنيوية) القوة حسب Susan Strange:

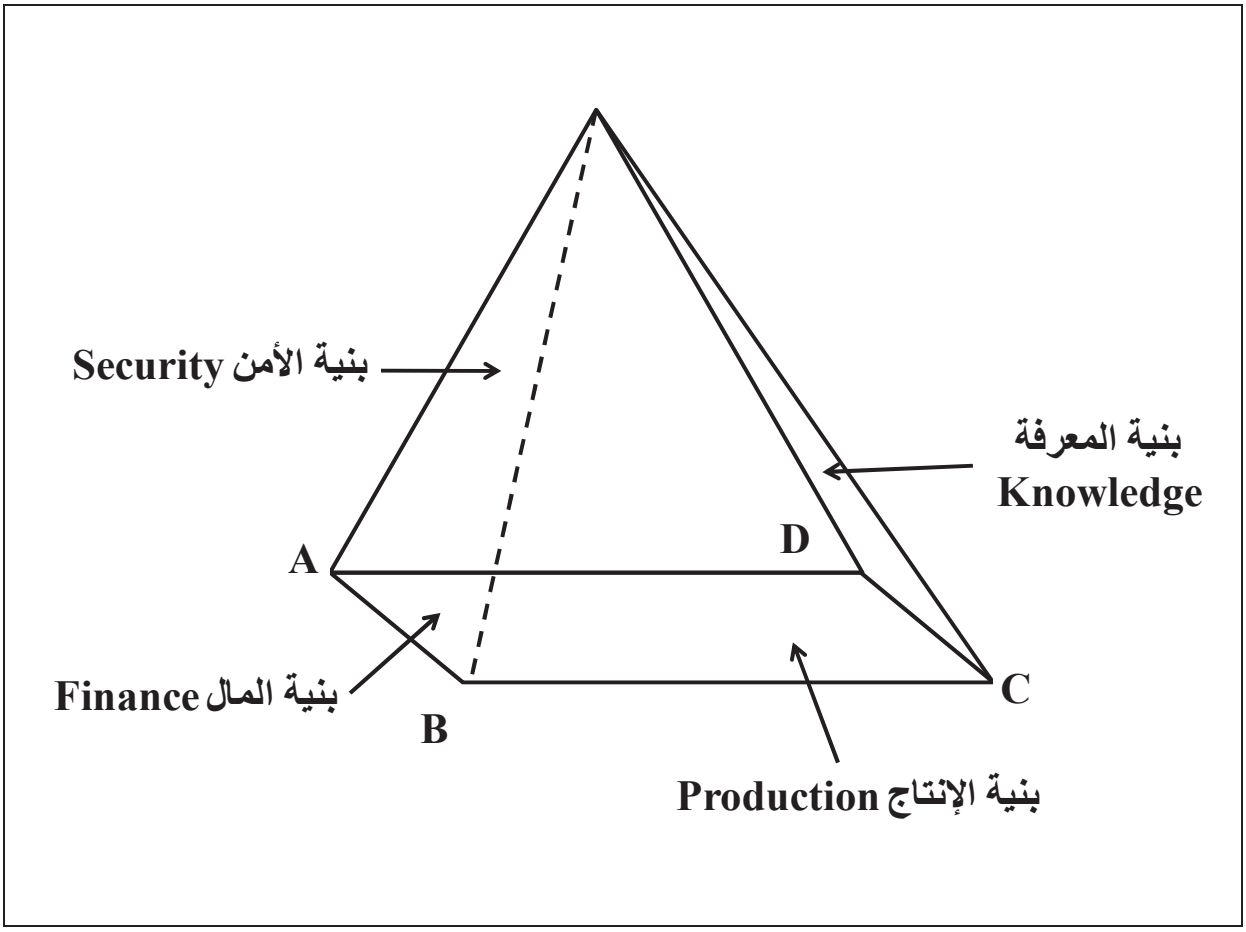

رقم الشكل :3

المصدر: . Thimothy c.lim ,**International political economy :An introduction to approaches regimes and issues** . op.cit,p43.

وإذاكانت هذه هي نظرة **Susan Strange** للقوة أو تحديدا لهيكلية القوة ،فيوجد آخرين قدموا فهوما أو معاني وتسميات أخرى ،مطابقة أو ملحقة بهذا المفهوم كما هو موضح أدناه

العنوان : معاني القوة الهيكلية والمفاهيم الملحقة:

طبيعة التأثير / المفكر	التأثيرات غير المباشرة	التأثيرات غير المقصودة /غير مدركة	الخلق الموضوعي للتأثيرات
Krasner	Meta-power	–	–
Strange	هيكلية القوة (قوة هيكلية)	قوة هيكلية	–
Coporaso cap	قوة هيكلية	–	قوة هيكلية قوة مسيطرة

وhaggard			
Gill و law	–	–	هيمنة/قوة هيكلية
Ashley	–	–	هيمنة في مجال العقيدة (؟) hegemony in the realm of doxa

الجدول رقم : 3

المصدر : Stefano Guzzini**, Power Analysis as a Critique of Power Politics : Understanding Power and Governance in the Second Gulf War**. Op cit , p101

وفيما يلي تفصيل للهياكل الأربعة للقوة ،بما تم الإتفاق عليه بين المختصين في المجال :

1- بنية الأمن Security Structure : فبما أن منفعة الدولة محددة وهي المصلحة الوطنية ،أو بتعبير آخر " الأمن " والشعور بالسلامة ،من التهديدات وأفعال الدول الأخرى وباقي الفواعل ،فإن وسيلة تحقيق هذه المصلحة كذلك محددة وهي " القوة " ،والتي هي حسب **Gilpin** بمثابة المثيل الوظيفي للمال أو " الثروة " ،وبالتالي فإن تعظيم هذه الوسيلة " وسيلة القوة " ،يؤدي نفس الدور الذي يلعبه تعظيم " وسيلة المال و الثروة " ،وبالتالي تحقيق الأمن والعكس بالعكس[1]،في إطار بنية أمن فسيفساء مشكلة من أشخاص ، دول ، منظمات حكومية وغير حكومية ، شركات متعددة الجنسيات ، جماعات وشبكات إرهابية ، أسلحة دمار شامل وحتى مخاطر بيئية .

2- بنية الإنتاج والتجارة :Production and Trade Structure : موضوعها من ينتج ماذا ؟ ولمن ينتج؟ ،وهذا الموضوع أو البنية يحدد إلى حد بعيد التحول في توزيع القوة والثروة عالميا ،بما تحتويه هذه البنية من مواضيع مثل : تنامي ترتيبات التجارة الإقليمية ، علاقات التجارة شمال جنوب ،وتأثيراتها على قضايا البيئة والتنمية ،وحقوق الإنسان واستخدامات التجارة كوسيلة للسياسة الخارجية ،خاصة في عصر الثورة المعلوماتية والتكنولوجية ، هذه الثورة التي أدت إلى تحول الإنتاج إلى الإعتماد على الاتمتة ،وهو تحول مستمر كما يقول Fridman في كتابه " عالم مسطح Flat World " ، كما أن هذا التحول في الإنتاج لم يمس في عصر العولمة إنتاج السلع وتطوير الخدمات ،بل طال أيضا إنتاج الغذاء ومختلف الحاجات البشرية ،ما سيعزز بالضرورة أنظمة الأمن الخاصة والعامة، فضلا عن تسريع عملية التقدم والتنمية ،مثلما هو عليه الحال في البلدان الصاعدة

[1] Stefano Guzzini," Robert Gilpin:the realist quert for the dymamics of power", **the future of international relations:musters in warking?**. Irver .B.Neumann, Ole Wever, op.cit,p134.

خاصة الهند والصين ، وكل هذا عبر أهم آلية للإنتاج الدولي : الإستثمارات الأجنبية المباشرة ،التي تزيد حتما من قوة الدولة وثروتها ،كما هو موضح في الجدول أدناه :

العنوان : شبكة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بالبليون دولار:

السنة / التقسيم الإقليمي	1980	1990	2000	2008
شرق آسيا(الصين)	1	9	116	186
الهند	0,08	0,2	4	42
الولايات المتحدة الأميركية الوسطى والجنوبية	7	8	88	121
الإتحاد الأوروبي	21	97	680	503
الولايات المتحدة الأمريكية	17	48	314	316
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	—	2	7	144
إفريقيا جنوب الصحراء	0,3	1,7	7	66
الدول المتقدمة	47	172	1,118	962
الدول الأقل نموا	0,5	0,6	4	33
العالم	54	207	1381	1,697

الجدول رقم :4

المصدر: David . N. Balaam, Bradford dillman, **, Introduction to International political economy**. p p131-133.

هذا بخصوص الإنتاج ، أما بخصوص التجارة الدولية فتوجد ثلاثة مؤشرات لتوصيفها هي : مستوى التعريفات الجمركية ، المؤشر السلوكي بدلا عن المؤسساتي،وأخيرا التجارة الإقليمية ،ويكمن دور التجارة الدولية وتحريرها في مسار سعي الدول والفواعل لكسب القوة والثروة ،من خلال أنها تعود بمكاسب مادية ،أو ما يسمى " إجمالي الدخل الوطني ،" مقابل "إجمالي الناتج المحلي " في الإنتاج الدولي ،الذي يمنح الدولة الفرصة عبر زيادة هذا الدخل لتقوية ذاتها وتكديس الثروة وبنائها ،ومن ثم رفع معدلات النمو ، كما

أن هذا التحرير له آثار مباشرة على القوة السياسية ،من خلال أن ذلك يؤثر بداية على الإستقرار الإجتماعي ،ومنه السياسي وقبل ذلك على الدخل القومي[1].

3-بنية المال والنقد:Finance and Fund Structure : تحدد هذه البنية من يمتلك المال وسبل الوصول إليه ،ووسائل ذلك وكيفية توزيع هذا المورد بين الأمم أو الفواعل، والتركيز هنا سيكون على المال لأن النقد وسيلة وليس غاية في ذاته ،فهو وسيلة للتجارة أما المال فيستخدم للمساومة كما للإستثمار ،أي في بنية الإنتاج والتجارة[2] ،وتتمثل وظائف المال والنظام المالي الدولي وفعاليته ،في مواجهته لأهم ثلاث تحديات متمثلة[3]:

- مشكلة السيولة وضرورة مواجهتها ،عبر توفير مقدار من العملة لتمويل التجارة ،أو ما يسمى بالإحتياطي المالي .
- مشكلة التكيف والتعديل الهيكليين عبر تحديد طرق المعالجة ،سواء من خلال تغير أسعار الصرف أو الإنكماش أو التوسيع في السياسة الإقتصادية ، وإما عبر فرض ضوابط مباشرة على الصفقات الدولية .
- مشكلة الثقة في احتياطي العملة أوالعملات ،ولأن العملة خاصة بالدولة فحلها يكون كل على حدة .

تكمن قدرة هذه البنية على خلق الثروة والقوة وتوزيعهما ،في أنها تفرض تكاليف وعوائد على و حداتها المتفاعلة ،ولهذا فإن الدول أو الوحدات بمختلفها ،تطمح لأكثر من خلق نظام مالي ونقدي دولي ،وإنما تطمح أو تسعى للتأثير أو امتلاك القدرة للتأثير ،على هذا النظام عبر البنية والعملية لتعظيم المكاسب ،والوصول إلى الحد الأدنى من الخسائر ،في إطار لعبة غير صفرية أو تشاركية[4].

4-بنية المعرفة : Knowledge Structure : إن المعرفة المجسدة في التكنولوجيا مصدر مهم وجدا معاصر للقوة والثروة ، حيث أن قدرة الدول على خلق المعرفة وتحويلها إلى تكنولوجيا ،سواء في شكل آلات أو عمليات ،يحدد إلى حد بعيد التوقعات الإقتصادية بشأنها ،ذلك أن قضايا التكنولوجيا قد وضعت ضمن قضايا القوة السياسية ،خاصة بعد الفرصة الذهبية التي منحتها هذه التكنولوجيا للولايات المتحدة الأميركية ،مع مشروع مانهاتن Manhattan لتطوير السلاح النووي سنة 1939 [5] ،ولهذا فإنه فعلا كما يقول

---

[1] Stephen Krasmer,"State Power and the Structure of Internationel Trade",from: Jeffry A.Frieden and David A.Lake**, international political economy : perspectives on glbal power and wealth.**4 thed, taylor and francise library , new York , 2003,pp2125.

[2] David N Balam , Bradford dillman, **Introduction to International political economy.**op.cit, p 15.

[3] روبرت جيلبان ، **الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية** . مرجع سابق ، ص 153.

[4] المرجع نفسه، نفس الصفحة .

[5] Duncan Green **, From Poverty to Power : how active and effective states can change the world.**2nd ed,practical action publishing in association with oxfam G B for oxfam international ,united kingdom,2012,p45.

David Landes بداية وباستمرار لابد من وجود المعرفة ،بعدها المؤسسات والثقافة والمال أخيرا ،لأن كل ذلك سيحصل بالمعرفة والعكس غير صحيح بالمطلق[1].

إن هذه الميزة النسبية – إن صح التعبير- التي منحت للمعرفة ،مردها خصائصها الجوهرية التي يمكن إجمالها ،في أنها بداية تخلق سلطة ذات نوعية عالية عكس سلطة العنف أو القوة ذات النوعية الرديئة ،وكذا سلطة الثروة متوسطة النوعية ،وهذا التقييم على أساس المرونة ، فالمعرفة يمكن استخدامها للعقاب والمكافأة ،فضلا عن إتاحتها للفاعل تحقيق النتائج باعتماد ما يسمى " الحد الأدنى من السلطة " وهوالإقناع[2].

الخاصية الثانية لها أنها قابلة للتوسع إلى مالا نهاية ،كما يقول الفيلسوف اليوناني "زينون" ؛ فالقوة – بدون معرفة – واستخدامها الواقعي ،يفرض حدودا على الفاعل ، كذلك الواقع مع الثروة – بدون معرفة – لأنها لا تستطيع شراء كل شيء ،كما أنها قابلة للنفاذ عبر الإستهلاك ،بينما المعرفة لا تنفذ ولها القابلية للتجدد والخلق من جديد ، وثالث خاصية هي إمكانية استخدامها من قبل أطراف وفواعل مختلفة في نفس الوقت ،عكس القوة والثروة نظرا لمحدوديتها الأنطولوجية ،فلا يمكن استخدام نفس السلاح أو نفس العملة النقدية في ذات الوقت من طرف أكثر من فاعل ،وهذا فضلا عن أنها تضاعف وتخدم تعظيم القوة والثروة على حد السواء[3]،إضافة إلى أنها تجعل من بنى الأمن ، الإنتاج والتجارة ، المال والنقد معتمدة بالكامل على القدرة للوصول إليها ، إلى المعرفة بكل أشكالها.

- **العلاقة بين القوة والثروة :**

لقد عرف **Gilpin** الإقتصاد السياسي الدولي بأنه "التفاعل المتبادل والديناميكي ،في العلاقات الدولية للسعي وراء الثروة والسعي وراء القوة " [4]،من خلال هذا التعريف تبرز طبيعة العلاقة بين " الثروة Wealth " وبين " القوة Power " .

ولأن **Gilpin** قد اقتنع على وقع دراساته للتكنولوجيا والسياسة الصناعية بأن القوة أصبحت في عصر الدولة الوطنية وصعود اقتصاد السوق أصبحت صعبة أو متعذرة الفهم بالإعتماد على القاعدة الإقتصادية فلابد من القاعدة السياسية ولهذا كانت أفكاره دائما تدور حول الثروة (قاعدة اقتصادية للقوة) والقوة بشقها السياسي وسعي الفواعل لهما لامتلاكهما والمرتبطان إلى حد بعيد [5] وسنوضح العلاقة بين القوة والثروة كانعكاس للعلاقة بين السياسة والاقتصاد في الاقتصاد السياسي الدولي بالجدول أدناه :

العنوان : القوة والثروة والاقتصاد والسياسة:

---

[1] David S.Land ,**Wealth and Poverty of Nations: why some are rich and some are so poor**.ww.Norton and company , united nations,1998,p276.

[2] ألفن توفلر ، **تحول السلطة : المعرفة والثروة والعنف على أعتاب القرن 21** . ج1،تر: لبنى الريدي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1990، ص33.

[3] المرجع نفسه، ص3437.

[4] Robert Keohane, **After hegemony :cooperation and discord in the world political economy.**op.cit**,** p18

[5] Stefano Guzzini," Robert Gilpin;the realist quert for the dymamics of power", **the future of international relation:muster in warking?.** op.cit,p130.

مدى الإشباع بواسطة الإنتاج التبادل والخدمات الرائجة

دور القوة في التأثير على عملية إرادة الإشباع لدى الفاعلين الآخرين	مستوى الثروة / مستوى القوة	عالي	متوسط	ضعيف
	عالي	سياسي	–	سياسة خالصة
	متوسط	–	اقتصادي	–
	ضعيف	اقتصاد خالص	–	(؟)حب خالص pure love تصوف(؟) Mysticism?

الجدول رقم : 5

المصدر: [1]- Robert Keohane ,**After hegemony :cooperation and discord in the world political economy.**op.cit.p24**.**

إن كون القوة والثروة هما الأهداف الأساسية لدولة الاقتصاد السياسي الدولي ،قد أكد على العلاقة بينهما وحدد طبيعتها " التكاملية " ، فصانع القرار في وقتنا الحالي مثله مثل المركانتيلي في القرنين السابع عشر والثامن عشر ،يعتبرون جميعا أن القوة شرط ضروري لتحقيق الثروة ،كما أن الثروة (الوفرة) أيضا من شروط القوة الأساسية ،وهذا ما يؤكده **Jacob Viner** في الوصف الدقيق الذي أعطاه للقرن السابع عشر ،عبر أربع خصائص حول العلاقة بين القوة والثروة[1]:

- الثروة بالمطلق هي أهم وسائل القوة سواء للأمن أو للإعتداء .
- القوة مهمة وقيمة كوسيلة لتحصيل أو الإبقاء على الثروة .
- القوة والثروة وسيلتين مناسبتين لتحقيق السياسة الوطنية .
- الإنسجام بين هاتين النهايتين يحتاج للوقت لتأكيد قدرة الإقتصاد على دعم الأمن العسكري.

[1] Robert Keohane, **After hegemony :cooperation and discord in the world political economy.** op.cit,pp 22,23.

المطلب الثاني : تغير الأنظمة الدولية وتجاذبات القوة والثروة

*النظريات المفسرة لدينامية الإقتصاد السياسي الدولي :

توجد ثلاث نظريات أساسية تفسر حركيات الإقتصاد السياسي الدولي والتغيرات الهيكلية فيه ، وقد كانت من مشتقات النظريات أو المنظورات الأساسية الثلاث ،المفسرة للإقتصاد السياسي الدولي ،المتمثلة في المنظور الليبرالي ونظرية الإقتصاد الزدوج ، المنظور المركنتلي ونظرية الإستقرار بالهيمنة ، ونظرية النظام العالمي عن المنظور الماركسي[1].

- **نظرية الإقتصاد المزدوج والتغير الهيكلي : the Theory of dual Economy**

ترى هذه النظرية بضرورة تحليل الإقتصاد الدولي والمحلي عبر قطاعين اقتصاديين ،أو ما يسمى القطاعية الإقتصادية ،الناصة على وجود قطاعين في الإقتصاد على المستويين المحلي والدولي ،أحدهما متقدم فعال وعالي الإنتاجية ،ومتميز بالتكامل الإقتصادي ، وقطاع آخر تقليدي ومتخلف في نمط الإنتاج ،ومنغلق ومكتفي ذاتيا ،وهدف التنمية في هذا الإطار هو تحديث القطاع التقليدي ،من قبل قوى السوق في إطار عمليات اقتصادية تنظيمية وتكنولوجية ،مثل فتح أسواق جديدة ، طرق تنظيمية جديدة وحتى ابتكار تقنيات إنتاجية جديدة ،وفي إطار اقتصاد السوق فإن الفاعلين" التقليديين " ،سيعمدون في سعيهم لزيادة القوة والثروة ،إلى رفع كفاءتهم الإنتاجية للبقاء في ظل جو منافسة سوقية عالية[2] ، وتؤدي هذه الرغبة في البقاء في السوق حفاظا على المصالح ،وسعيا لتعظيم القوة والثروة ،إلى تآكل الطرق والوسائل والأساليب التقليدية في الإنتاج ،ومجمل النشاط الإقتصادي لصالح اقتصاد حديث ومساير للمستوى العالمي ؛جودة فعالية وكفاءة[3].

وتتمثل آليات التغير الهيكلي في الإقتصاد السياسي الدولي حسب نظرية الإقتصاد المزدوج ،في الآلية السعرية في إطار العملية الإقتصادية ،حيث أن التغيرات النسبية في الأسعار لها تأثيرا كبيرا على مختلف العمليات الإنتاجية ،ومن ثم على استجابة النظام بالتغير لهذا الوضع الجديد ،وأحسن مثال هو تأثير أزمة النفط لعام 1973 على الشؤون العالمية اقتصاديا سياسيا وحتى إستراتيجيا ، فضلا عن أن الإختراعات التكنولوجية لها من الوزن النسبي،ما يؤهلها لتقلد الصدارة في مصادرالتغير في الأنظمة الدولية للإقتصاد السياسي ،لما لها من ارتباطات قبلية وبعدية ،فهي تؤثر على القوة الإقتصادية (القوة هنا تحتوي الثروة) والسياسية والعسكرية وأكيد المعرفية ،كما أنها تزيد من كثافة العلاقات والترابطات العالمية إقتصاديا وسياسيا[4]،وبالتالي فهي تؤثرعلى ميزان القوى النسبي للدول والكيانات،ومثلها مثل المنظورالليبرالي،فهي تركز على المتغيرات الإقتصادية والتكنولوجية،وتتجاهل أوتقصي المتغيرات السياسية والإستراتيجية وحتى الإيديولوجية، في تحليلها للتغير الهيكلي في الإقتصاد السياسي الدولي .

---

[1] روبرت جيلبان ، مرجع سابق ، ص92.
[2] المرجع نفسه، ص 93.
[3] المرجع نفسه، ص110.
[4] المرجع نفسه، نفس الصفحة .

• نظرية الإستقرارالمهيمن وتغير الأنظمة الدولية: the Theory of Hegemonic Stability

أول من تحدث عنها هو **Charles Kindleberger** ،ومضمونها حسب **Robert Keohane** هووجود دولة ليبرالية مهيمنة،تقوم بإنشاء هياكل قوة تنتهي بتطوير أنظمة دولية ،قوية البنى دقيقة القواعد نسبيا ومقبولة دوليا،ويعتبر تراجع هياكل القوة المهيمنة بمثابة تهديد أو إنذار بتراجع قوة النظام الإقتصادي الدولي القائم ، ويشترط في هذه القوة المهيمنة أن تكون لبرالية ،لأن ذلك يضمن قدرتها على خلق مصالح مشتركة مع باقي وحدات النظام،إلا أن هذه الهيمنة قد تضعف لعدة أسباب ،منها ارتفاع تكاليف الهيمنة على حساب المكاسب المدركة ،أو أن يراعي النظام القائم مصالح بعض الدول ،أو أن استفادتها كانت في حدها الأدنى ،وهنا تكون قابلية النظام والمهيمن للاستمرار كذلك في حدودها الدنيا ،ووفق المنطق العقلاني للدولة "غير القانعة" بمكاسبها ،فإنها ستسعى لتغيير النظام خدمة لمصالحها وتعظيما لقوتها وثروتها[1].

• نظرية النظام العالمي الجديد: the Theory of the Modern World System

لقد عرف أنصار النظرية " النظام العالمي الجديد"[*] ،بأنه " و حدة ذات تقسيم أحادي للعمل مع نظم ثقافية متعددة،"وحسبهم فإن النظام الرأسمالي العالمي منقسم إلى ثلاث طبقات من الدول : دول النواة ، دول شبه المحيط ودول المحيط ،والمتغير التحليلي الأساسي لديها هو قوة الدولة أو"الآلية التدخلية " للدولة في الإقتصاد ،ومدى قدرتها على مواجهة قوى السوق لزيادة الأرباح ،حيث تقوم هذه الدولة القومية "الصلبة " ،بتحويل الفائض الإقتصادي والثروة من المحيط إلى النواة عبر تغيير الشروط التجارية[2] ،ما يزيد الغني القوي ثراء وقوة والفقير الضعيف فقرا وضعفا مضاعفا ،فتكون المحصلة جزر ثراء وقوة تحيط بها محيطات فقر وضعف .

ورغم أن كل نظرية قد قدمت إزاءها انتقادات بخصوص تفسيرها للتغيير الهيكلي في الإقتصاد السياسي الدولي،على أساس حدودها الأنطولوجية وقيودها الإبستمولوجية ،فإن الجمع بين رؤى هذه النظريات الثلاث سيكون أسلم وأنسب سبيل للإقتراب من حقيقة التغير في الأنظمة الدولية .

*** آليات التغيير الهيكلي في الإقتصاد السياسي الدولي : (عوامل)**

إن فهم التغير في الأنظمة الدولية حسب **Robert Gilpin** ،خاضع لمجموعة من المتغيرات والشروط ،أحصاها في شكل خمس فرضيات أساسية حول التغير السياسي الدولي تتمثل في[3] :

←النظام الدولي سيكون في حالة استقرار ،إذا كانت الدولة أو الدول لا تعتقد بربحية تغيير النظام الدولي .

←الدولة (الدول) ستسعى لتغيير النظام الدولي ،إذا كانت العوائد المتوقعة أو المرجوة تتجاوز التكاليف (حسابات الربح / الخسارة).

---

[1] المرجع نفسه ، ص 100.

[*] صاحب نظرية النظام العالمي الجديد هو Emmanual Wallerstein.

[2] المرجع نفسه، ص 98.

[3] Robert Gilpin, **War and Change in World Politics.**Cambridge University Press, new yourk, 1981,pp10,11.

←الدولة ستسعى لتغيير النظام الدولي القائم عبر التوسع الإقليمي الإقتصادي والسياسي ،إلى غاية الوصول إلى التكاليف الحدية لأقصى تغيير ،والتي (التكاليف) تكون متساوية أو أكبر من العوائد (الأرباح) الحدية .

←إذا تحقق التوازن بين التكاليف والعوائد ووصل إلى حده الأقصى ،فإن الميل سيكون باتجاه التكاليف الاقتصادية ،للحفاظ على الوضع القائم ،لتأكيد ارتفاعها عن القدرة الإقتصادية لدعم الوضع القائم (إعطاء الأفضلية للتغيير).

← إذا لم تحل أزمة اللاتوازن في النظام الدولي ،فإنه سيتغير لصالح توازن جديد يحدد توزيع قوة جديد سيتم تأسيسه أو بناؤه .

وقد قدم **Robert Gilpin** مخططا موضحا لمسار هذا التغيير كما هو موضح في الشكل أدناه :

العنوان : مخطط التغير السياسي الدولي :

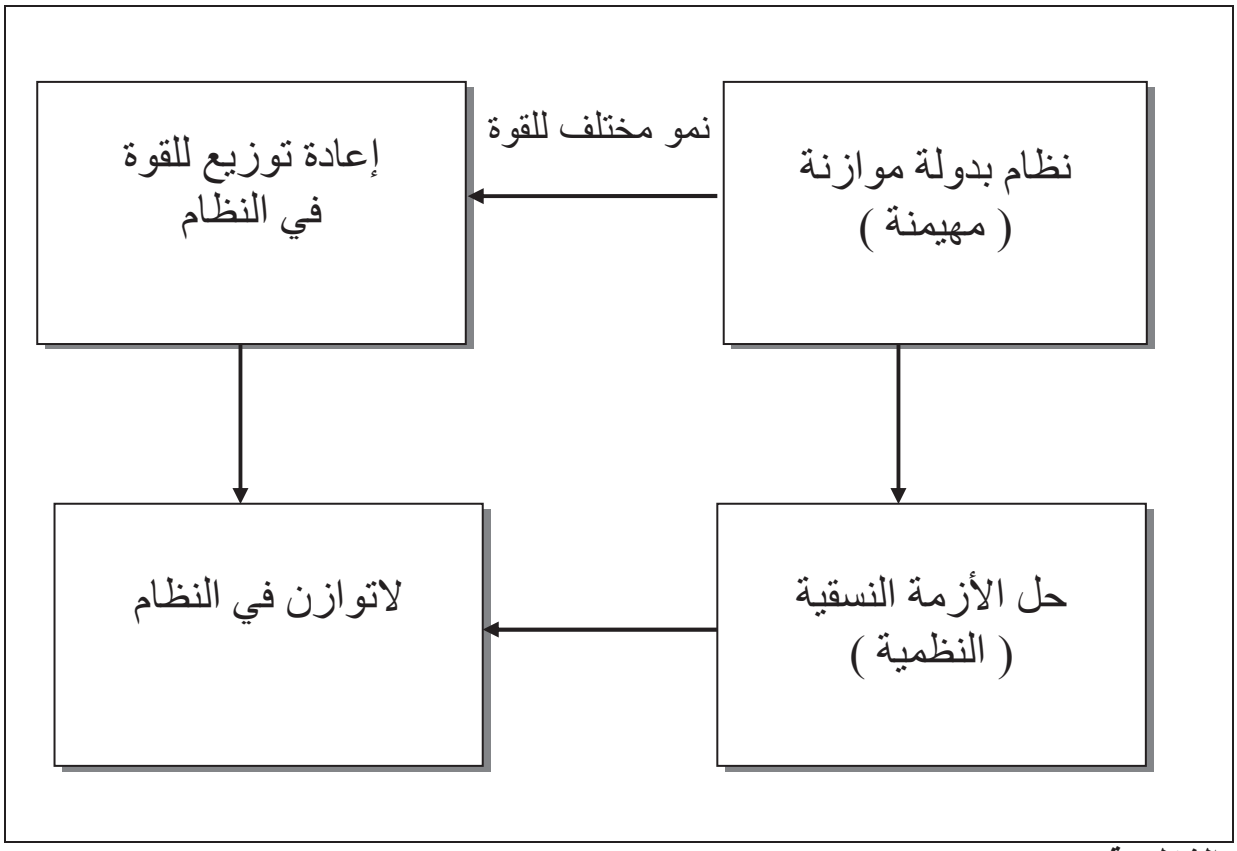

الشكل رقم :4

المصدر Robert Gilpin, **War and Change in World Politics** .op cit,p12

وبخصوص عوامل التغير للاقتصاد السياسي الدولي ،فيمكن إجمالها في عوامل محلية (خاصة بالدولة)،عوامل مرتبطة بنظم الاتصالات والمواصلات والتنقل ، عوامل عسكرية (التكنولوجيا العسكرية)،وعوامل ذات طبيعة اقتصادية ،سنشرحها بالتفصيل فيما سيأتي :

•**العوامل المحلية** :تتمثل في دور البنية المجتمعية،المصالح الاقتصادية والتنظيم السياسي في سلك سلوك تغيير النظام أو الحفاظ عليه ،أي أنها تمثل مصالح وقوة الدولة ذاتها ، صعود أو تراجع الطبقات الاجتماعية ،تغير الائتلافات وجماعات المصالح الداخلية

،والتغيرات الاقتصادية والديموغرافية ،والعلاقة بين المكاسب الخاصة والعامة ،وبالتالي فإن مجمل الترتيبات المحلية السياسية الاقتصادية والاجتماعية،تخلق حوافز أو مثبطات للأفراد والجماعات للسعي لإعادة توزيع القوة والثروة[1] ،إن الدولة وبمكوناتها ذاتيا تعتبر من أهم العوامل الدافعة والمغيرة للنظام الدولي ،من خلال سعيها لتحقيق أهدافها ومصالحها ومصالح الكيانات القابعة تحتها ،والثقافة المشكلة لهويتها ،والتاريخ الناظم لتصرفاتها الحاضرة والمستقبلية .

• **نظم النقل والاتصالات** : حيث أن فعالية الاتصالات والمواصلات ،لها تأثيرات عميقة على ممارسة القوة العسكرية وعلى التنظيم السياسي ،وشكل أو قاعدة النشاطات الاقتصادية ، فالاختراعات التكنولوجية في النقل والمواصلات ،تخفف التكاليف وتزيد العوائد الصافية المتوقعة لمشروع التغيرات في النظام الدولي ،وبالتالي فالتكنولوجيا تدعم وتعزز التوسع العسكري والوحدة السياسية ،من خلال أنها تتيح القدرة لقوة مهيمنة أو إمبريالية ،لاستخراج و خلق واستخدام ثروة الأقاليم الضعيفة ،كما أنها تساهم في زيادة الوزن الإقتصادي[2].

• **التكنولوجيا والتقنية العسكرية** : إن التغير في القدرات العسكرية يمكن أن يكون ناتجا عن أسلحة جديدة وطرق نقل جديدة ، كما يمكن أن يكون نتيجة لتطوير تكتيكات معارك جديدة ،أو حتى نوع جديد للتنظيم العسكري[3]، كما تلعب الاختراعات العسكرية دورا بارزا في تعزيز التوسع الاقتصادي والسياسي ،و تؤثر على إمكانية تكوين أو إنشاء كيانات سياسية كبيرة أو صغيرة ، كما أن هذه الاختراعات العسكرية تمكن من التخفيف من تكاليف التغير في النظام الدولي ،لأنها تمنح مالكها أو مالكيها ميزة نسبية ،وأكثر من كل هذا فإنها تعزز الميل الهجومي على حساب الدفاع ،وبالتالي فهي تؤدي إلى التوسع الإقليمي ،وتماسك سياسي دولي من خلال خلق إمبراطوريات أو قوى كبرى[4].

وفي المخطط التالي توضيح للعلاقة بين الاختراعات التكنولوجية وإمكانات الحرب :

[1] Ibid , p97.
[2] Ibid , p 57.
[3] Ibid , p 59.
[4] Ibid , pp 60, 61.

العنوان : العلاقة بين الاختراع ، التركز الاقتصادي والحرب .

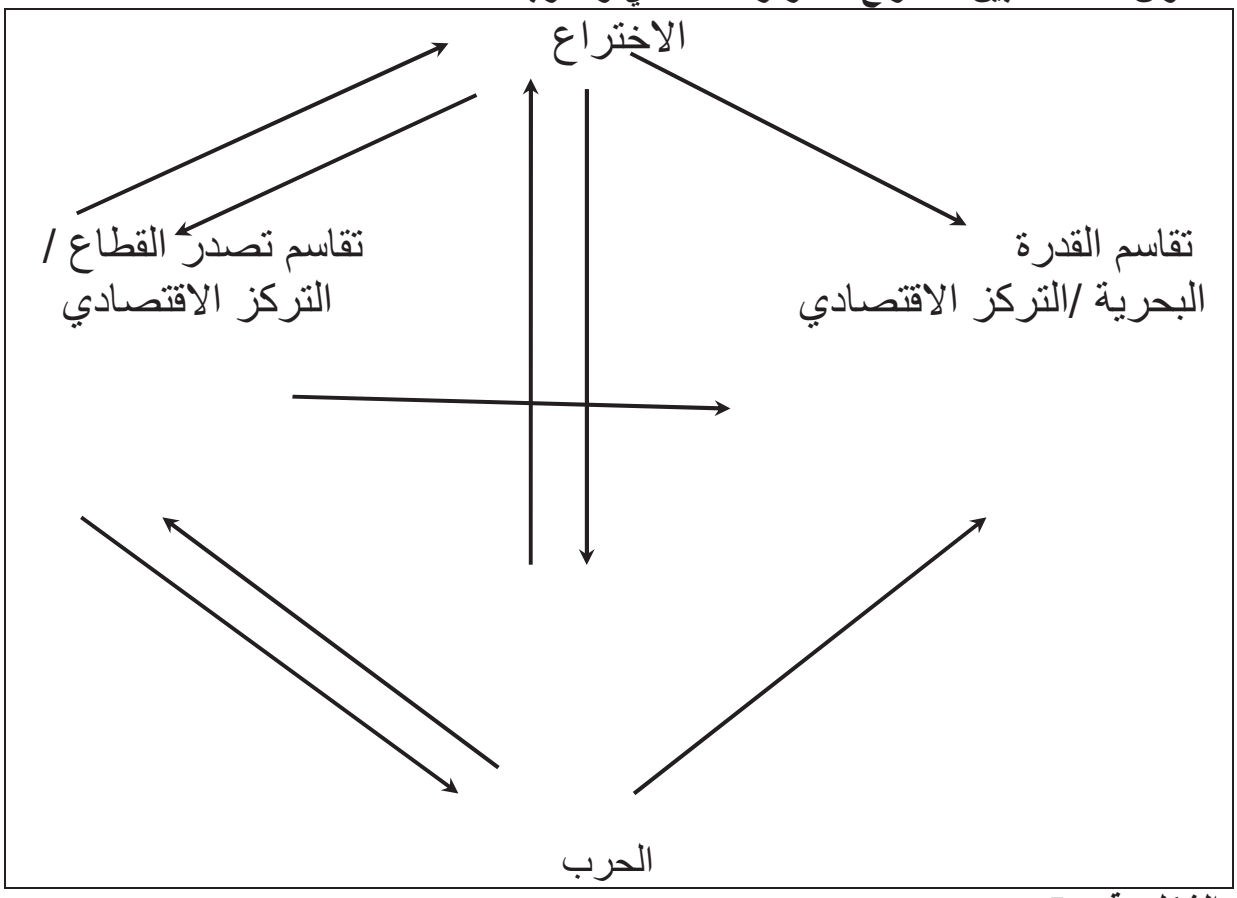

الشكل رقم : 5

المصدر : Karen Rasler,William Thomson ,"Global War and Political Economy of StructurelChange",**Hand book of war studies2**.__ ,__ ,1984,p317.

بالإضافة للتأثيرات العسكرية للتكنولوجيا والتقنية العسكرية ،فإن لها تأثيرات مهمة على القاعدة الاقتصادية لقوة الدولة ،نظرا للعلاقة الإيجابية بين الثروة المادية للمجتمع وقوته العسكرية ،حيث أن الدول الثرية تتجه لتقوية ذاتها[1]،وبهذا فإن التكنولوجيا العسكرية تلعب دورا كبيرا في تقوية الدول ،وبالتالي تغيير موازين القوى ومنه السعي لإحداث تغييرات هيكلية على مستوى الاقتصاد السياسي الدولي.

• **العوامل الاقتصادية** : تعتبر المتغيرات الاقتصادية مهمة جدا في قياس مدى ربحية التغيير الهيكلي في الاقتصاد السياسي الدولي ،وعاملا مهما في تغيير الأنظمة الدولية للاقتصاد السياسي الدولي ،من خلال تقنيات وتنظيمات الإنتاج ، توزيع واستهلاك السلع والخدمات والتي يقف وراءها الرغبة في الربح الاقتصادي [2] ،وزيادة الوزن النسبي للاقتصاديات ، ويعتبر النمو المتفاوت من أبرز آليات التغير الهيكلي للاقتصاد السياسي الدولي ،من خلال تغير مناطق الجذب الاقتصادي ،والتي بتغييرها يتغير معها التوزيع الدولي للقوة والثروة، وعملية إعادة التوزيع هذه تفرز النزاع السياسي بين الدول للمحافظة أو دول الوضع القائم،

[1] Robert Gilpin**, War and Change in World Politics**. op.cit , p 65.
[2] Ibid , pp 67,71.

والدول الثورية أو غير القانعة في النظام الدولي ،لها وتكون النتيجة حرب هيمنة بتعبير **Gilpin** [1]، لإنشاء هيكل جديد للاقتصاد السياسي الدولي بزعامة القوة المهيمنة الجديدة .

وحسب **Robert Gilpin** فإن التغيرات العميقة في العلاقات السياسية ، التنظيم الاقتصادي والتكنولوجيا العسكرية ،تقف وراء خلق حرب الهيمنة ،حيث أن تغير الوضع الداخلي والمصحوب بنزعة ثورية ،وكذا الوضع الدولي يضعف الوضع القائم ،والنتيجة تغير في طبيعة وموقع القوة ،وبالتالي – وضروري – البحث عن قواعد اجتماعية جديدة وسياسة ،ملائمة للوضع الجديد على المستويين المحلي والدولي [2] ، ومع إمكانية وقوع حرب هيمنة فإن الدول في استجاباتها لتحولات توزيعات القوة ،لا تريد حدوثها وإنما تريد إدارة دولية "سلمية " لهذا التغيير[3] ،وبهذا فإن التغير الهيكلي في النظام الدولي يبدأ بقوة مهيمنة ،وينتهي غالبا بحرب هيمنة، يبدأ بنمو متفاوت وينتهي بتفاوت جديد ، يبدأ بمصالح مشتركة وينتهي بمصالح متضاربة ،إلا أنه يبدأ ليبراليا وينتهي ليبراليا .

[1] روبيرت جيلبان ، مرجع سابق ، ص 79.

[2] Robert Gilpin, "The Theory of Hegemonic War " ,from : Robert I.Roberrg and Theodore E.Rabb, **the origin and prevention of major wars_**. Cambridge University press,United Kingdoom,1988,p27.

[3] Joseph S.Nye, Jr,"Old Wars and Future Wars : causation and prevention ", from : Robert I.Roberrg and Theodore E.Rabb, op.cit,p9.

لقد كان لمقاربة الاقتصاد السياسي الدولي دور كبير في سد الفجوة التنظيرية في حقل العلاقات الدولية لعوامل في المقاربة ذاتها تتمثل في منطقها في التكامل المنظوراتي الذي ولد لديها مسحة انفتاحية أكثر وكذا لعوامل موضوعية نظرية خاصة في ظل وسط نظري أهم ما يميزه النزعة الاقصائية والتضارب المنظوراتي، أما عمليا أو واقعيا فقد كان التشابك في العلاقات الدولية سيد الموقف ونظرا للطبيعة الاقصائية وعدم التدخلية سالفة الذكر للنظريات المسيطرة فقد كان الاقتصاد السياسي الدولي البديل أو الخيار للم شتات العلاقات الدولية نظريا وواقعيا خاصة بمفاهيمه الجديدة، آلياته التحليلية الفريدة وفهومه الشاملة والمسايرة للوضع الدولي مع تأسيسه وحتى حاليا.

الفصل الثاني

الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وديناميكية الاقتصاد السياسي الدولي

لقد عرف الاقتصاد السياسي الدولي تغيرات كثيرة وتطورات عميقة منذ انقضاء " الثلاثين سنة المجيدة" (1944 – 1976)، ويعتبر شكل توزيع القوة والثروة عالميا هو المحدد لمدى أو حجم التغير سواء في العلاقات والتفاعلات أو في البنى والهياكل العاكسة محصلة حيازة القوة والثروة في الاقتصاد السياسي الدولي. هذا الأخير الذي شهد عديد الأحداث والمحطات التاريخية التي كانت آخرها وأقساها " الأزمة المالية العالمية" لعام 2008 كواحد من " الأحداث الكبرى " التي شهدها الميدان والحقل والبناء الخاص بالاقتصاد السياسي الدولي، والحديث عن هذه الأزمة يستدعي قبلا الإحاطة بالإطار الشامل لها وهو واقع الاقتصاد السياسي الدولي قبل وقوعها عبر تحديد وتحليل التغيرات الهيكلة في النظام الاقتصادي الدولي كتعبير عن حالة التغير أو إعادة التوزيع بشأن القوة والثروة الذي كان بدوره نتيجة لجملة من الأزمات عانى منها النظام الرأسمالي، بعدها سيكون ملحا تقديم فهم الاقتصاد السياسي الدولي للأزمة لعام 2008 وتحديد مراحل تطورها والعوامل المولدة والمفجرة لها لفهم جذورها الحقيقية وامتداداتها التاريخية، ليتم فيما بعد التطرق للاستجابات الموضوعية للاقتصاد السياسي الدولي عبر خطط الانقاد المالي لأهم فواعل الاقتصاد السياسي الدولي ثم الاستجابة الذاتية لهذا الأخير متجلية في مسار التعافي العالمي.

المبحث الأول: دراسة لواقع الاقتصاد السياسي الدولي لعالم ما قبل 2008

المطلب الأول: النظام الاقتصادي الدولي : توصيف الوضع (دراسة التطور)

- **الهيمنة الأمريكية ونظام بروتن وودز (1944- 1976):**

لقد أسس هيكل الاقتصاد العالمي مع إنشاء الدول المتقدمة بالقيادة الأمريكية لمؤسسات Bretton woods عام 1944 ،لتنظيم الشؤون المالية والنقدية والعالمية ،واستكمل بناؤه مع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) عام 1947 ،وميثاق هافانا لعام 1948 ،الذي اهتم بقضايا التشغيل الكامل ومستويات الدخل القومي ،وقضايا تثبيت أسعار المواد الأولية[1]،وبهذا فقد تم تنظيم أهم القضايا الاقتصادية العالمية ،المتمثلة أساسا في الشؤون المالية من اختصاص البنك العالمي ،ومجموعة البنك العالمي للإنشاء والتعمير لاحقا، الشؤون النقدية مع صندوق النقد الدولي ،والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية وميثاق هافانا في الشؤون التجارية وقضايا التبادل والإنتاج الدوليين.

إذا كان تأسيس هذا النظام الذي سمي بنظام woods Bretton ،قد هدف شكليا أو رسميا إلى تنظيم القضايا سالفة الذكر ،فإنه في جوهره كان يهدف إلى إصلاح العلاقة بين متطلبات الاستقلال الوطني ،وضرورات الاستقرار الدولي لصالح هذا الأخير ،حيث أنه تميز بثبات سعر الصرف ،وبالتالي فإنه قد أخضع النشاطات الاقتصادية القومية لنظام الذهب التقليدي ،الناص على استقرار سعر الصرف ،إلا أن هذا الوضع كان قد منح السياسات القومية طبيعة مستقلة نظرا لثبات سعر الصرف،فضلا عن أن ذات النظام قد كان تجسيدا لروح الليبرالية المضمرة،عبر تطبيق السياسات الكينزية في الاقتصاد الوطني، مع « مزيد» من النزعة «السوقية » على المستوى الدولي ،وبذلك كرس هذا النظام Keynes في الداخل ودعم smith خارجيا[2].

لقد شجع هذا النظام الدول على الانخراط في التجارة الدولية،واستبدل السياسات القومية التنافسية التي سادت سنوات الثلاثينات 1930-1940،لصالح سياسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتزامات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية،وقد أدت الطبيعة المؤسسية للنظام إلى ارتفاع معدلات التجارة الدولية، تشابكت العلاقات الاقتصادية إلى حد بعيد جدا وارتفعت مستويات الترابط الاقتصادي والاعتماد المتبادل بفضل الفلسفة الكينزية ،وأصبح الاقتصاد الأمريكي قائدا للاقتصاد العالمي ومحركا للنمو الاقتصادي، نظرا لتطبيق قاعدة الذهب الناصة على أن الدولار هو العملة الوحيدة القابلة للتحول إلى ذهب ،فقد أصبحت

---

[1] حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي العام من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،2000، ص 4257.

[2] روبيرت جيليان، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**.مرجع سابق، ص 169.

المسائل المالية العالمية محكومة بتوجهات السياسة النقدية الأمريكية ،إلا أن هذا الصعود والقيادة الأمريكية للعالم لم تكن محققة إلى هذا الحد ،حيث تزامن الصعود الأمريكي مع الصعود الأوروبي ككتلة إقليمية واحدة ،وكوحدات سياسية مستقلة خاصة بريطانيا، فرنسا وألمانيا ،إضافة إلى مكمل الثالوث «اليابان» ،وهكذا فلما تطورت الولايات المتحدة الأمريكية ،فقد تطور شركاؤها الإستراتيجيون أوروبا واليابان ،وكان متوقعا أن يتراجعوا بتراجعها[1].

ورغم النجاحات التي أحرزها نظام woods Bretton أو كما يسمى عصر السلام الأمريكي ، فانه واجه تحديات عديدة كانت أهم عواملها تحمل الولايات المتحدة الأميركية والاقتصاد الأميركي أعباء قيادة العالم ،بسبب الوضع المتردي للقوى الصناعية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية ،إضافة إلى تزايد الطلب الدولي على الدولار لكونه أصبح مثل الذهب» مخزن للقيمة « ،وكذا باعتباره أقوى عملة وعملة لأقوى اقتصاد هذا الوضع خلق مشكلة نقص الدولار[2].

وفي كتابه «الذهب وأزمة الدولار» لعام 1960،فقد ناقش Robert Triffin التناقض الموجود في قاعدة الذهب أو صرف الدولار،والتي أصبحت بعد عام 1960تعرف بـ «معضلة ثريفين»Dellema Triffin،والقائلة باختلال أو عدم التوازن في العلاقة بين آلية إيجاد وتوفير السيولة في النظام الدولي،وبين عامل أو متغير الثقة الدولية في ذات النظام،وبناءا على تحليلات Robert Triffin فقد تم ابتداع آلية جديدة في إطار صندوق النقد لتوفير السيولة وضمان الثقة في التعاملات الاقتصادية الدولية من خلال ما يسمى بحقوق السحب الخاصة Spécial Drawing Rights (SDR) عام 1967 ،وأصبحت أصل احتياطي نقدي عالمي إلى جانب الدولار[3].

إلا أن الظروف التي سادت خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الصناعية،قد أدت إلى إضعاف النظام ،وتتمثل هذه الظروف أساسا في تزايد الخسائر الأمريكية في حرب فيتنام ،وآثارها السلبية على ميزان المدفوعات الأمريكي ،المتضرر أصلا من برنامج «جوسون» «برنامج المجتمع العظيم « ،إضافة إلى تراجع قيمة الجنيه الإسترليني الذي كان يدعم الدولار من جهة ،وتعافي الاقتصاد الأوروبي وتنامي الاقتصاد الياباني،هذه الظروف كلها كان لها عظيم الأثر على الوزن النسبي للاقتصاد الأمريكي،ومنه على قوة الدولار وعلى مكانة الولايات المتحدة الأمريكية عالميا وعلى مجمل النظام الذي تديره، لكن ورغم هذه التحديات فإن النظام قد استمر بناءا على مصالح وحسابات

[1] نفس المرجع، ص 170.

[2] نفس المرجع، ص 171.

[3] نفس المرجع، ص 172 ، 173.

إستراتيجية وسياسية بين القوى الكبرى آنذاك : الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا الغربية وألمانيا تحديدا واليابان ،حيث وافقت أوروبا واليابان على تمويل العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي خدمة لمصالح اقتصادية ضيقة وغايات سياسة وإستراتيجية، حيث تم الاتفاق ضمنيا على ضمان اليابان وألمانيا للهيمنة الأمريكية على النظام ،مقابل السماح لهما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالاستفادة منه اقتصاديا ،حتى لو اقتضى الأمر أن تدفع الولايات المتحدة الأمريكية فاتورة هذا الازدهار الاقتصادي ،وبناء على هذا فقد قدمت ألمانيا واليابان قروضا للولايات المتحدة الأمريكية لامتصاص الدولار المتضخم ،تستفيد منها الدولتان عبر الفوائد،وتمول بها الولايات المتحدة الأمريكية التزامات الكينزية والعسكرية وحربها ضد الاشتراكية وحرب فتنام،وبهذا كان هذا الوضع «التورطي» «لقائد» النظام في قضايا داخلية مكلفة وسياسات خارجية ممتدة ،إلى اضطراب النظام العالمي أو الدولي[1].

والملاحظ هنا بخصوص « المهيمن الولايات المتحدة الأمريكية « ،هو أن هذه الظروف وسلسلة الأحداث قد أكدت من جهة الضعف النسبي للولايات المتحدة الأمريكية ولهيمنتها العالمية ،خاصة عندما أجبرت على القبول بانتشار القوة الاقتصادية ،والتي تأكدت مع بداية السبعينات وتدعمت مع الثمانينات من القرن العشرين متعدية الثالوث التقليدي[2].

- **ما بعد السلام الأمريكي (1976- 2008):**

لقد أدت الظروف سالفة الذكر إلى إلغاء قاعدة الذهب ،لصالح صعود نظام " هيمنة الدولار" ،في محاولة من إدارة نيكسون لإخراج الولايات المتحدة الأمريكية من ورطة قيادة العالم ماليا ونقديا ،حيث أن المكاسب التي منحها الدولار كعملة عالمية وكمخزن للقيمة للولايات المتحدة الأمريكية ،في شكل إمكانات وقدرات اقتصادية وسياسية فعلت على شكل قوة ،وفي نفس الوقت قد أضرت هذه الهيمنة الدولارية بمكانتها لاحقا ،من خلال عجزها عن تخفيض قيمة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات ،وبهذا فبقدر ما أفادها (الدولار) فقد أضرها بتعجيل انهيار النظام برمته عام 1971 مع إعلان ريتشارد نيكسون ،ورسميا في مؤتمر جاميكا عام 1976 نوالذي من أمم ما نص عليه تعويم أسعار الصرف ،وبهذا فقد انتصر الاستقلال المحلي على المتطلبات الدولية وتم تأميم النظام ،وغير "المهيمن " النظام برمته بدلا من الانصياع لمصالح شركائه ،أو حتى منافسيه أوربا واليابان في سعيه للحد من قواتهم المتنامية[3].

وقد كان الهدف من نظام الأسعار المرنة لسنوات الثمانينات ،هو تسهيل التكيف مع الاختلالات الاقتصادية آنذاك ،مثل حالة التضخم والركود التضخمي، الصدمتين البترولتين

[1] نفس المرجع، ص 173 175

[2] نفس المرجع، ص 205، 206.

[3] نفس المرجع ص 176 181.

" 1973، 1979" ،وحرب فتنام مدعمة بانهيار نظام بروتن وودزBretton woods ،إلا أن النتيجة أو واقع حال الاقتصاد العالمي آنذاك كان معكوسا ،حيث ازدادت حالات الاختلال أو التقلب في أسعار الصرف ،ما كان له بليغ الأثر السلبي على التجارة الدولية والأسواق المالية ،فسيطرت تحركات رأس المال الدولي ،وطغت على التعاملات الدولية على حساب التجارة ،وأصبحت مصدر الربح والثروة بدل الإنتاج والتجارة خاصة مع التكنولوجيا التي غزت العالم ،وأصبحت بذلك المحدد الأساسي لوضع ميزان المدفوعات ولقيم العملات الوطنية وسعر صرف الدولار[1].

وبهذا فقد أدى هذا الوضع الجديد إلى وضع حد لفترات النمو الاقتصادي الطويل،ولتغيرات مهمة وآثار عالمية المجال تتمثل أساسا في[2]:

- أدى انهيار نظام Bretton woods ومجمل الأحداث التي واكبت ذلك ،إلى اضطرابات في مجمل الاقتصاديات القائمة مع بداية الثمانينات وحتى التسعينات،هذا الوضع مدعما بمستويات تضخمية عالية في البلدان المتقدمة ،والتي أصابتها عدوى التضخم الأمريكي.
- أدى سعي أصحاب الرساميل ورجال الأعمال في هذه المرحلة التحولية خاصة سنوات السبعينات (1970- 1979) ،إلى سعيهم لتعويض خسائرهم الناتجة عن انعدام الثقة في الاقتصاد الأمريكي ،أو أي اقتصاد محلي آخر بسبب الضغوط التضخمية ،إلى البحث عن منافذ أخرى للاستثمار ،وكانت المحصلة إطلاق العنان للاقتراض المصرفي لبلدان العالم الثالث ،هذا الاقتراض كان متزامنا مع مشروطية مزدوجة، اقتصادية (تحرير الأسواق) وسياسية (الديمقراطية) ،والتي أدت في النهاية إلى انتعاش التجارة الدولية ،وارتفاع إسهاماتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة (دول الشمال الغربي للكرة الأرضية) .
- النزعة المتنامية لتدويل الأسواق المالية ،من خلال التخلي عن ضوابط المبادلة مع تبني أسعار الصرف العائمة ،والتي أدت إلى تقلبات شديدة في أسعار صرف العملات ،وخلقت مشاكل دفعت إلى تطوير النظام النقدي الأوربي عام 1979،والتوقيع على اتفاقيتين مهمتين سنوات الثمانينات (1980- 1989) هما اللوم 1985 وبلازا 1987.
- تراجع مستويات التصنيع ومستويات التشغيل ،لصالح مجال واسع للبطالة طويلة المدى في الدول الغربية ،خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ،مع تزايد المخاوف من الصعود الياباني.

---

[1] نفس المرجع، ص 184

[2] بول هيرست، جراهام تومسون، **مسألة العولمة الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم**.تر إبراهيم فتحي المجلد الأعلى للصحافة والمشروع القومي للترجمة ، دس ن، 1999، ص 810.

- بروز ما يسمى "الأسواق الناشئة" و" الاقتصاديات الصاعدة" من دول العالم الثالث ،خاصة مع دول جنوب شرق آسيا وتأكد قدراتها في النفاذ إلى أسواق البلدان الصناعية المتقدمة.
- تحول أنماط الإنتاج من المواصفات القياسية الجامدة ذات الإيحاءات القومية لدى الشركات ،إلى نمط جديد للإنتاج أكثر تعقيدا ،لطبيعة قواعده الأساسية المتمثلة في الشركات متعددة الجنسيات.

كل هذه التغيرات أدت إلى تأكد فقدان " السيطرة القومية" للدولة المستقلة ،في ظل عالم معقد تتناقص أو تتراجع فيه خاصة في العلاقات الاقتصادية القدرة على التنبؤ ،وبذلك فبدلا من أن تصبح الدورات الاقتصادية وحتى البطالة والفقر ،أكثر قابلية للتحكم عبر تعويم سعر الصرف " استنصارا " للاستقلال الوطني ،فقد أصبحت كلها أصعب للتحكم وتأكدت فرضية عدم القدرة على التحكم ،خاصة في الأسواق المالية العالمية من جهة ،وتأكد من جهة أخرى عجز فرضية التنظيم الذاتي الليبرالية وأصبح القانون الوحيد هو المنافسة[1].

المطلب الثاني : توزيع القوة والثروة في عالم ما قبل الأزمة المالية 2008:

- **الثروة: تحديد مواقع التراكم:**

إن توزيع الثروة وتقديره على المستوى العالمي يكون عبر مرحلتين أساسيتين ،وذلك بالتركيز على البلدان الكبرى والغنية ،والتي تحتضن ما نسبة حوالي 59% من سكان المعمورة ،وتستحوذ على حوالي 79% من الثروة العالمية ،ففي المرحلة الأولى يتم تحديد متوسط مستوى الثروة في كل دولة،ويكون هذا عبر اعتماد بيانات الميزانية العائلية household Balance Sheetdata(hBS) والبيانات المسيحية، ثم في مرحلة لاحقة يتم اعتماد شكل التوزيع في كل دولة ،سواء من خلال البيانات المباشرة لبعض الدول ،أو من خلال أشكال أخرى لدول أخرى تتيحها لنا تقديرات الوكالات ،كل هذا باعتماد سعر صرف تعادل القوة الشرائية(PPP)[2].

بالتطبيق فإن الملاحظ هو وجود اختلافات هامة في مستوى توزيع الثروة العائلية محليا، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وحسب تقديرات سنة 2000 ،فقد قدرت الثروة بتعادل القوة الشرائية للدولار(PPP) ب:201,319 للبالغين ،بينما لم تتجاوز حدود 12,21 ثروة البالغين في الهند بتعادل القوة الشرائية للدولار، أما في الدول عالية الدخل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ،فنجد التقديرات في فنلندا مثلا تقول 70,461

[1] نفس المرجع، ص 10.

[2] Jamessb.Davies And Others, The Level And Dirtribution F Global HouseholdWealth, **NBER working paper series.** National Bureau Of EconomicResearch, Cambridge, 2009, PP 1,2.

دولار ،79,585$لزيلا ندا، 172,461$ بالنسبة لبريطانيا ،هذا فضلا عن مستويات تركز الثروة داخل الدولة عالي جدا، في حين الصين والهند تستحوذان على 37% من سكان العالم عام 2000 ،و16% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (GDP) ،وحوالي 14% من الثروة العالمية، بينما إفريقيا وباقي دول آسيا الباسفيك في مجموعها ،تستحوذ على نحو 33% من الكثافة السكانية العالمية ،في حين لا يتجاوز إسهامها الناتج المحلي الإجمالي العالمي لمجموعها 14% و9% من الثروة العالمية[1].

وقد شهدت الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية ارتباطا بين التوسع في الممتلكات أو الأصول المالية ،وبين الثروة في الأسواق الصاعدة أو " الثروة الصاعدة"، وقد تجلى هذا بوضوح من خلال تكديس أو تجميع الاحتياطات الرسمية للصرف الأجنبي من قبل السلطات المالية، وبلغة الأرقام فإنه ومع نهاية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين،فإن الاقتصادات الصاعدة والنامية قد استحوذت على حوالي 6,2 تريليون دولار، في حين كانت سنة 1995 تقدر احتياطاتها من القرن الأجنبي بحوالي 0,46 تريليون دولار ،ما بنسبة 33% من المخزون العالمي ،وفي ذات الفترة استحوذت الصين وحدها على 2,8 تريليون دولار ،أي 66% من احتياطي الاقتصاديات النامية بعدما كان عام 1995 مقدر ب16%،روسيا كذلك استحوذت على 0,43 تريليون دولار بنسبة 7% من مجموع احتياطي الدول النامية[2].

كما ارتفعت تدفقات رأس المال الخاص في البلدان النامية ،من 1,3% للناتج المحلي الإجمالي مع منتصف الثمانينات (1985) ،إلى 5% مع 2008- 2005 ،وهذا راجع أساسا لسياسات التحرير والخصخصة التي دشنت مع نهاية الثمانيات في مجمل الدول النامية وفي الاقتصاديات الصاعدة تحديدا[3].

وفيما يلي رسم بياني يوضح تطور أو تزايد الثروة المالية والحقيقية على المستوى العالمي ،لصالح الثروة المالية في إطار رأس المال المالي ،مقابل رأس المال الإنتاجي أو العيني معبرا عنه بإجمالي الناتج المحلي الاسمي[4].

---

1 Ibid, P P 2 ,16

2 raymond J, ahearn, **rising economic powers and global economy trends and issues for congress**. Congressionalresearchservice ,united states, 2011, PP18, 19.

3Ibid, P 20.

4 Luis Carles Bresser, The global Financial Crisis And New Capitalism ?,**working paper**.No592. Levy Economies Institute Of Bard collège, United States, 2010, P 12

العنوان: تنامي الثروة المالية والاسمية:

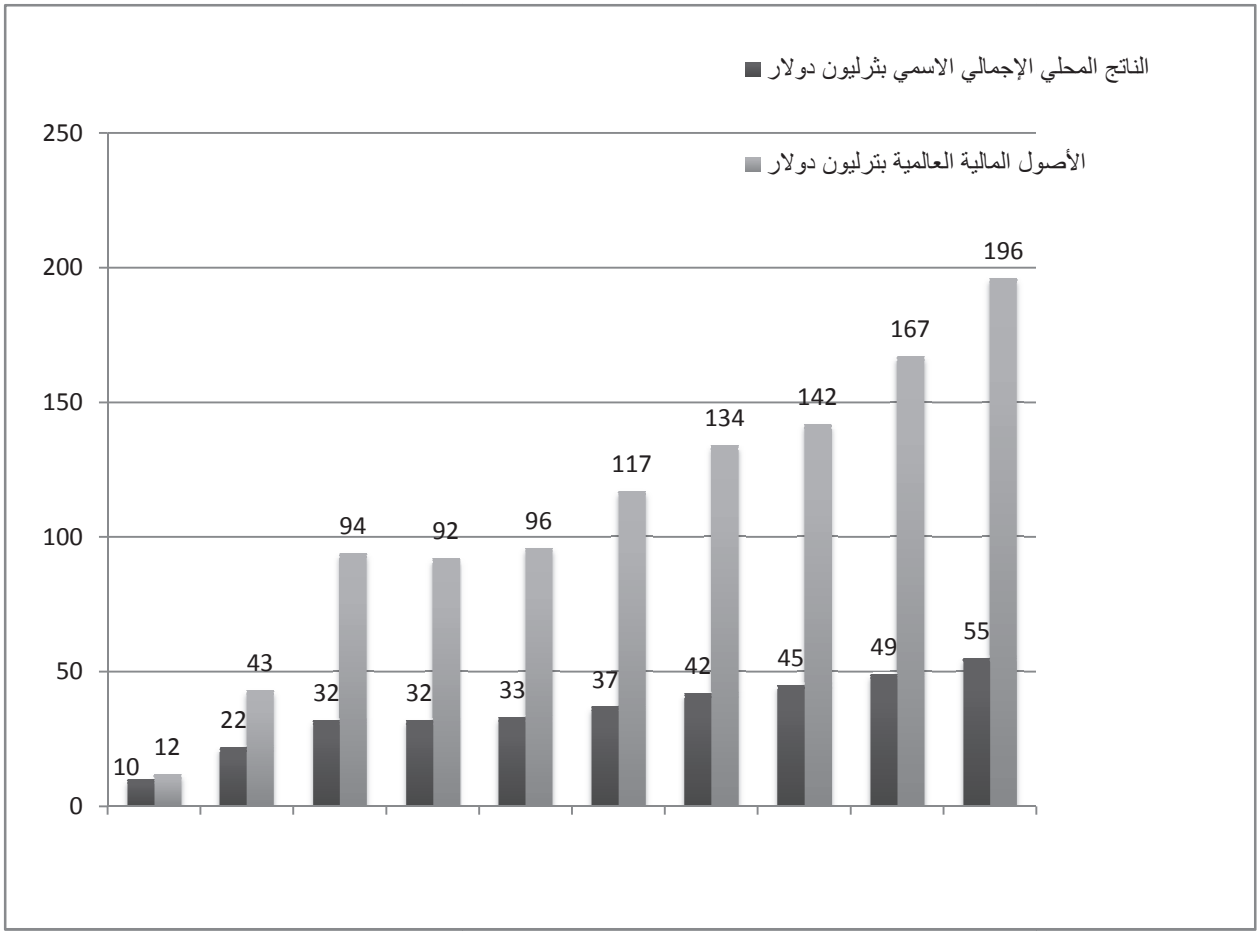

الرسم البياني رقم :1

المصدر: Luis Carles Bresser, The global Financial Crisis And New Capitalism ?,**working paper.**op.cit , P 12

لقد أصبحت القوى الاقتصادية الصاعدة صاحبة ممتلكات مالية وثروات ،وأضحت من أهم اللاعبين في الأسواق المالية الدولية، فبينما كان يتم تقاسم الأصول المالية، المراكز وحتى قوة التنظيم المالي متمركزا في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ،فقد شكلت هذه القوى الصاعدة صناديق ثروة سيادية وجذبت الاستثمارات المباشرة ،وأكثر من ذلك فقد أصبحت تنافس الشركات الأوربية والأمريكية على الموارد الطبيعية والتكنولوجيا والاستثمار في الدول النامية الأخرى ،وتعتبر سنغافورة وهونغ كونغ وشنغهاي بمثابة مراكز مالية لا تقل أهمية عن نيويورك، لندن، فرانكفورت وطوكيو ،إلا أنه ورغم هذا

التحول فقد استمرت الدول المتقدمة في حيازة لقب " الدول الغنية" ،بتعبير عائدات رأس المال وهذا الوضع مستمر على الأقل على المدى القصير وحتى المتوسط[1].

- **توزيع القوة في العالم ما قبل 2008:**

لقد كان العالم سنوات الخمسينات (1950- 1959) منقسما إلى دول صناعية متقدمة في الشمال ،ودول غير صناعية متخلفة في الجنوب، استحوذت الشمالية على 90% من الإنتاج العالمي و90% من الصادرات بما فيها اليابان ،إلا أنه وفي الفترة من 1960-1990 بدأ التغير في موازين القوة العالمية ،مع ظهور قضايا جديدة مع ثورة تكنولوجيا المعلومات ،وتحرير التجارة والإصلاحات الاقتصادية ،وكذا انضمام 2 مليار شخص إلى قوى العمل في الصين ،وبهذا ازداد حجم الاقتصاد العالمي من 31 تريليون دولار عام 1999 إلى 62 تريليون دولار عم 2008 ،والجديد هنا هو مشاركة عدد من الدول النامية بنسبة لا بأس بها في هذا التقدير مثل الصين، الهند، البرازيل، ودول ذات كثافة سكانية عالية مثل المكسيك، أندونيسيا، روسيا، تركيا وحتى فتنام ،حيث تزايد إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 5/1 أي(خمس) عام 2000 إلى (الثلث) 3/1 مع 2008،وأدى هذا الوضع إلى انعكاسات مهمة على مراكز النمو الاقتصادي مواقع الإنتاج وأشكال التجارة الدولية ،وأصبحت هذه الدول النامية بمثابة لاعبين مهمين في النظام المالي والاقتصادي الدولي[2].

إن التحول في القوة الاقتصادية العالمية من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية إلى عدد من الدول النامية تقع في أميركا اللاتينية آسيا والشرق الأوسط ،تحول نسبي بارز في الإحصائيات التي تقول بأن الاقتصاديات المتقدمة تساهم بنسبة 80% في النشاط الاقتصادي العالمي ما بين 1960 و1972 ،بينما لم تتعد مساهمتها عام 2008 سوى 67% ،وفي المقابل ارتفعت مساهمات البلدان أو الاقتصاديات الصاعدة في ذات الفترة من 17% إلى 39% على التوالي كما يوضحه الشكل أدناه[3].

[1] Raymond J Ahearm, **Rising Economic powers and global economy trends and issues for congress.** Op.cit, P 2.
[2] Ibid, P1.
[3] Ibid, P P 3,4.

العنوان: توزيع الناتج المحلي الإجمالي العالمي حسب التصنيف الاقتصادي بالنسب المئوية من 1960 إلى 2009:

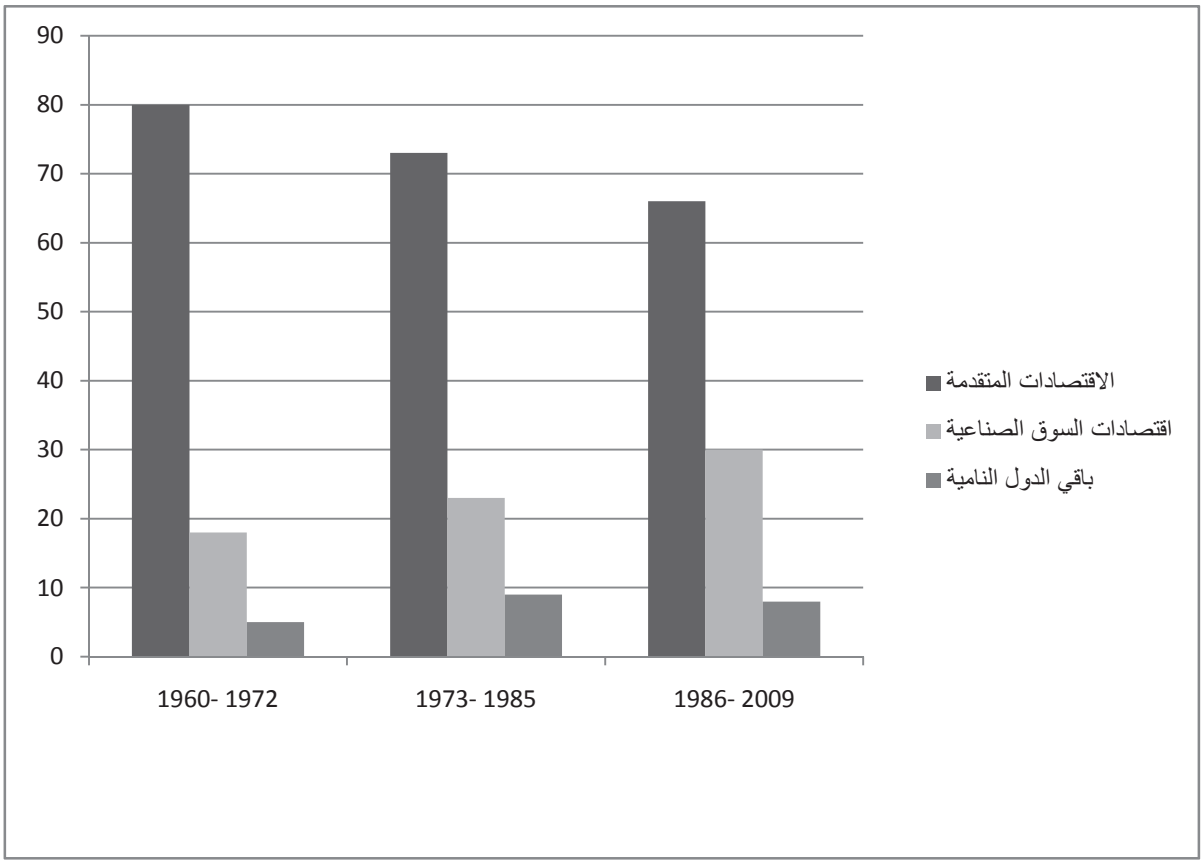

الرسم البياني رقم:2

المصدر: Raymond J- Ahearm, **Rising Economic Powers And Global Economy Trends And Issues For conrgress.** Op.cit,p 4

وبخصوص الدول فرادى فإنه ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أقوى وأكبر اقتصاد عالميا ،فإنها قد تراجعت في ذات الفترة من 1996 إلى 2009 في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ب تسع نقاط مئوية أي من 33% إلى 24% ،في حين ازدادت مساهمة ثلاثة من أكبر الاقتصاديات الصاعدة: الصين، الهند والبرازيل وحتى روسيا أو نادي الـBRIC ،فبخصوص الصين وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن وزنها الاقتصادي قد تضاعف أربع مرات ما بين 1995- 2010 ،وسنوضح هذه الإسهامات المتزايدة لأعضاء ال BRIC في الجدول التالي[1]:

[1]Ibid, P P 3, 5.

العنوان: مساهمة أعضاء نادي الـBRICفي الاقتصاد العالمي (GDP) بالنسب المئوية:

الدولة / السنة	البرازيل	رويا	الهند	الصين	المجوع
2000	2,0	1,0	1,5	3,7	8,0
2010	3,3	2,4	2,3	9,3	17,2

الجدول رقم :6

المصدر: Raymond J- Ahearm, **Rising Economic Powers And Global Economy Trends And Issues For conrgress.** Op.cit,p5

وبخصوص مصادر النمو العالمي فتعتبر كل من الصين، الهند والبرازيل ،بمثابة المحركات الأساسية للنمو العالمي مقارنة بالبلدان المتقدمة كما سنوضحه في الجدول أدناه:

العنوان:معدلات التموين الصين والهند والبرازيل وبين الدول المتقدمة ما بين 1973- 2008:

الفترة / الدول	1985 -1973	2007 -1986	2009-2008
الصين، الهند، البرازيل	%10,2	%6,2	%2,7
الدول المتقدمة	%7,16	%3,53	%0,17

الجدول رقم :7

المصدر:Raymond J- Ahearm, **Rising Economic Powers And Global Economy Trends And Issues For conrgress.**op.cit,p7

والملاحظ هو ارتفاع إسهامات القوى الاقتصادية الصاعدة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في ذات الفترات: 2,66% ، 2,43% ، 2,34%،وكانت كل من الصين الهند والبرازيل قد ساهموا فيها بالنسب التالية على التوالي: 1,11%، 1,37%، 1,93% هذا بخصوص الإسهامات في مجموع الناتج المحلي الإنتاجي العالمي، أما بخصوص مواقع الإنتاج العالمي والخدمات ،والتي انتقلت كذلك من البلدان المتقدمة إلى الاقتصاديات الصاعدة خاصة ، حيث ارتفع إسهام الصناعة في إنتاج هذه الاقتصاديات من 27,9% ما بين 1960- 1972 ،إلى 34,7% ما بين 1986- 2008 ،في حين تراجع هذا المؤشر

في إسهامه في البلدان المتقدمة من 33,6% إلى 28,1% في ذات الفترات[1]، وتزايد النشاط الصناعي في الاقتصاديات الصاعدة مع تراجع كبير في البلدان الصناعية كما هو موضح في الجدول:

العنوان:معدل نمو النشاط الصناعي في الاقتصاديات الصاعدة و البلدان المتقدمة ما بين 1973-2009

الاقتصاديات الصاعدة	%6,47	%5,54	%6,67
البلدان المتقدمة	%5,41	%1,65	%1,78

الجدول رقم :8

المصدر: Raymond J- Ahearm, **Rising Economic Powers And Global Economy Trends And Issues For conrgress.** Op.cit,p9

وسيوضح الجدول التالي التغيرات في نمو الإنتاج بين الجماعات، الأقاليم والقطاعات في الفترة 1960- 2008 بالنسبة المئوية:

العنوان: نمو الإنتاج بين الجماعات والأقاليم والقطاعات ما بين 1960- 2008

الفترات	1960- 1972	1973- 1985	1986- 2008
الاقتصاديات المتقدمة			
*الزراعة	1,26	2,02	1,20
*الصناعة	5,41	1,65	1,78
* الخدمات	4,67	3,21	2,55
الاقتصاديات الصاعدة			
*الزراعة	3,19	3,40	2,77
*الصناعة	6,47	5,54	6,67
*الخدمات	4,96	5,94	6,29
الولايات المتحدة الأمريكية			
*الزراعة	0.91	2,87	3,06
	3,90	1,63	2,61

[1]Ibid, P9.

*الصناعة *الخدمات	0,40	4,49	3,87
الصين، الهند، البرازيل			
*الزراعة	3,38	4,04	3,35
*الصناعة	6,43	6,56	8,46
*الخدمات	4,53	6,72	7,80

الجدول رقم :9

المصدر: Raymond J- Ahearm, **Rising Economic Powers And Global Economy Trends And Issues For conrgress.** Op.cit,p10

وقد لعبت أشكال تدفقات التجارة الدولية (المساهمات، الاتجاهات والتصنيفات) دورا مهما في تغيير موقع الاقتصاد العالمي ومركز القوة وحتى الثروة فيه ،خاصة مع صعود الشركات متعددة الجنسيات مستفيدة من الثورة التكنولوجية ،ما أدى في النهاية إلى ارتفاع معدلات انفتاح التجارة ،من أقل من 30% عام 1985 في الاقتصادات الصاعدة تحديدا ،إلى حوالي 80% عام 2000 ،وازدادت نسبة التجارة العالمية في الدول النامية من 23% عام 1990 إلى 45% عام 2010 ،وارتفع حجم التجارة جنوب – جنوب من 0,3 تريليون دولار عام 1990 ،إلى 3,0 تريليون دولار عام 2008 ،ومن 9% عالميا إلى 20%، كما تعتبر ثلاثة من أصل ست دول الأولى المستقطبة للاستثمار الأجنبي ،من الدول النامية وهي الصين، الهند والبرازيل[1].

المبحث الثاني: تطور الأزمة المالية العالمية 2008 وفهم الاقتصاد السياسي الدولي:

المطلب الأول: مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي وأزمات النظام الرأسمالي:

- **تاريخ الأزمات في النظام الرأسمالي:**

لقد شهد العالم منذ سبعينيات القرن العشرين (1970- 1979) ،موجة من الأزمات عصفت بالاقتصاديات القومية القوي منها قبل الضعيف، تباينت بين أزمات دورية وسيطة وحتى هيكلية ،فنجد أزمات الطاقة والمواد الخام ،قبلها أزمة الديون الخارجية، أزمة الغذاء والبيئة وأزمة النظام النقدي ،وأزمات البطالة الهيكلية والعجوزات الهيكلية في الموازنات العامة والركود التضخمي ،كل هذا سببه وتفسيره الأساسي هو التغيرات التي أخذت تمس الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ السبعينيات (1970- 1979) ،وتشابكت في ظل هذه

[1]Ibid, P P 13, 21.

الأحداث الأزمات الدورية والهيكلية[1] ،نظرا للطبيعة التعقدية لعالم " العولمة" و" الاعتماد المتبادل" و" الموجة الثالثة للثورة المعلوماتية".

وعموما يمكن حصر أزمات النظام الرأسمالي في ثلاثة أصناف للأزمات كما أسلفنا،فالأزمة الدورية (تسمى أيضا العامة أو أزمة فيض الإنتاج) تصيب جميع عمليات ومراحل الإنتاج ،بداية من الإنتاج، التداول، الاستهلاك والتراكم ،واسعة التأثير مجاليا،وهي إفراز مباشر للثغرة بين العرض والطلب ،وبين الإنتاج والاستهلاك في السوق، في حين أن الأزمات الوسيطة تمس فقط جوانب محددة من الاقتصاد ،وتتسبب فيها تناقضات جزئية في عمليات إعادة الإنتاج، أما الأزمات الهيكلية فتصيب قطاعات كبيرة ومهمة من الاقتصاد العالمي ،وإذا كانت أحادية القطاع فلا بد أن يكون حيويا مثل مصادر الطاقة أو قضايا الغذاء[2].

وبعد تحديد هوية أو طبيعة الأزمات التي واجهت الاقتصاد العالمي ،فسوف نعمد لاحقا لدراسة أهم الأزمات التي واجهت ذات النظام ،بداية من أزمة الكساد العظيم عام 1929 ،إلى غاية آخر أزمة ما قبل انفجار الأزمة المالية العالمية لعام 2008 محل الدراسة ،نقسمها إلى مجموعتين على أساس انعكاساتها الواقعية؛ المجموعة الأولى أزمة الكساد العظيم والتي كان أثرها عظيما مع ابتداعها أو ابتكارها لدولة الرفاه الكينزية،والمجموعة الثانية هي حزمة من الأزمات من 1970 إلى ما قبل 2008 ،والتي ألغت دولة الرفاه الكينزية لصالح سياسات نيوليبرالية بدل السياسات النيوكلاسيكية الكينزية.

- **أزمة الكساد العظيم وصعود دولة الرفاه:**

تغير حالة اللااستقرار السياسي والاقتصادي التي أعقبت العرب العالمية الأولى أهم أسبابها ،حيث أدى تدمير المصانع الأوربية إلى السعي الأمريكي لتعويض أو سد الفجوة بين العرض والطلب في السوق الدولي لصالح الطلب ،من خلال تكثيف الإنتاج الذي اختل فيه توازن السوق من جديد لصالح العرض هذه المرة هذا من جهة ،ومن جهة أخرى فإن نهاية الحرب قد أعاد إنعاش الاقتصاديات الأوربية ،دون استجابة من الاقتصاد الأمريكي بخفض الإنتاج ،وكانت النتيجة إغراق الأسواق العالمية بالسلع والبضائع الأمريكية بعد الاستغناء الأوربي تحديدا عنها، ومن جهة ثالثة فإن التماطل الأوربي في دفع الديون الأمريكية ومستحقاتها ،قد أدى إلى فقدان الثقة في قدرة الاقتصاد الأمريكي على توفير السيولة ،ما أثر مباشرة على بورصة وول ستريت ،فانخفضت أسعار الأسهم بشكل حاد وتراجعت الاستثمارات ،وتزايدت البطالة مع عديد الافلاسات وتراجعت وتضاءلت القدرة الشرائية[3].

---

[1] سامح سعيد عبود، **في جذور الأزمة الاقتصادية العالمية العمل ورأس المال والدولة**. مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2011، ص107.

[2] نفس المرجع، ص 108.

[3] جواد كاظم البكري، **فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008**. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2011، ص147 148.

كان الإجراء المبدئي هو سحب الودائع الأمريكية من المصارف الأوربية ،وقد كان هذا الإجراء كفيلا بنقل الأزمة إلى الخارج الأمريكي ،رغم أنه خفف من حدة الأزمة داخليا ،حيث تأثرت بها بشدة كل من ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، بعد هذا الإجراء جاءت إدارة فرانلكين روزفلت ب" برنامج العهد الجديد" The New Deal عام 1933 ،الناص على مشاريع كبيرة لتشغيل أكبر قدر من العمالة ،مع مشاريع اقتصادية تنموية واجتماعية على إثر التعاليم الكينزية ،وبهذا انتقلت الأنظمة الرأسمالية من اقتصاد اليد الخفية إلى اقتصاد موجه وإلى دولة الرفاه " كينزية" ،هذا في الشأن المحلي الأمريكي ،أما خارجيا فقد أدت الأزمة إلى وصول أنظمة دكتاتورية إلى الحكم في أوربا ،مستغلة فرصة الأزمة لكسب الشعب مثل هتلر في ألمانيا و موسوليني ي في إيطاليا[1].

- **أزمة دولة الرفاه وصعود الليبرالية الجديدة:**

لقد أدت أزمات السبعينيات وحتى بداية القرن الواحد والعشرين ،إلى إعادة صياغة السياسات الاقتصادية المعتمدة في الدول الرأسمالية ،خاصة لما نتحدث عن أزمة الركود التضخمي Stagflation ،ومختلف أزمات دولة الرفاه إضافة إلى أزمة المديونية لدول العالم ثالثية ،حيث أدت كل هذه الظروف إلى إعلاء آراء مدرسة النقديين (نسبة للنقود) Monetarism ،واستبدلت على أثرها دولة الرفاه بدولة الحد الأدنى مع صعود العقيدة الليبرالية الجديدة أكاديميا وممارساتيا ،أين تركت الأسواق ومجمل الاقتصاد العالمي للتوازن التلقائي[2].

وقد كانت نتيجة العودة إلى التوازن التلقائي وأهم ثمار الليبرالية الجديدة ،تهاطل الأزمات بدل إنقاصها ،وتسريع الدورات الاقتصادية بدل كبحها ،وسنعرج على أهم الأزمات التي شهدها عالم الليبرالية الجديدة في الآتي[3]:

- أزمتي النفط والغذاء عام 1973 و 1974 ،واللتان تزامنتا مع إلغاء قاعدة الذهب.
- أزمة البنوك عام 1974 مع إفلاس البنك الألماني " هيرستات" بسبب الخطر النظامي (فرق التوقيت) .
- أزمة البنك الفدرالي الأمريكي عام 1979 بسبب ارتفاع معدلات التضخم.
- أزمة الديون البنكية عام 1982 وانطلاق جولات إعادة جدولة الديون للدول النامية.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 148، 149.

[2] سميح مسعود، **الأزمة المالية العالمية، نهاية الليبرالية المتوحشة**. المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط ودار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 18، 19.

[3] محمد سعيد محمد الرملاوي، **الأزمة الاقتصادية العالمية، إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية**.دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 25 34.

- أزمة المكسيك عام 1994 بسبب فرط الاستدانة ،ما خلق عجز في ميزان المدفوعات المكسيكي.
- الأزمة الآسيوية عام 1997 بسبب شح السيولة والتي بدأت من تايلاند.
- أزمة روسيا عام 1998 بسبب انهيار أسعار المواد الأولية والنفط تحديدا.
- أزمة الأنترنت عام 2000 (أزمة الدوت كوم)بفعل صدمة المعلوماتية والتكنولوجيا.

كل الأزمات سالفة الذكر وغيرها الكثير، يندرج تحت وطأة أزمة مركبة ،يرزح العالم تحتها منذ سنوات 1970- 1979 هي " أزمة الركود التضخمي"وإلى ظرف ما قبل الأزمة لعام 2008 ،حيث اجتمعت الظروف المؤدية للتضخم وكذا المؤدية للكساد في آن واحد، فرغم ارتفاع نسب البطالة وحالة الكساد السلعي عالميا ،إلا أن الأسعار تشهد حالة ارتفاع حاد لمختلف السلع والخدمات ،بسبب ارتفاع واشتداد المضاربات في الاقتصاد المالي ،فنمى بذلك رأس المال المالي على حساب رأس المال الحقيقي في الاقتصاد العيني الإنتاجي[1].

- **مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي والأزمة المالية العالمية عام 2008:**

يعتبر Kapstein من أهم من تحدث عن الأزمة المالية العالمية لعام 2008 ،وفسر أسباب حدوثها حتى قبل وقوعها ،حيث تساءل عن دور التوريق المصرفي في خلق مشاكل في النظام المالي العالمي ،وكان هذا عام 2006 في مقال له عاين فيه ما يسمى " بيئة الخطر المالي المعاصرة" ،فناقش دور المشتقات المالية في خلق المخاطر ،والتي تجعل من الوظيفة الرقابية أمرا صعبا ،في حين تسهل انتقال الأخطار إلى المؤسسات المالية، وحسبه فإن تزايد أعداد البنوك والمؤسسات المالية ،من نشأنه أن يؤكد مخاطر جديدة نتيجة البتر المتزايد للعلاقة بين الممارسين والمراقبين،وبذلك فقد حذر من إمكانية حدوث أزمة مستقبلية، تؤدي إلى فقدان ترليونات دولارات المؤسسات المالية ،بسبب الارتباطات والعقود المالية المعقدة ،والتي ستصل إلى الأسواق والشركات وحتى إلى المدخرات العائلية ،وتنبأ بأن هذه الأزمة ستحتاج إلى خطط إنقاذ واسعة مدعومة من السلطات التشريعية ،وتشجع السياسيين المحليين ليصبحوا أكثر اهتماما بالقضايا التنظيمية أكثر مما كانوا قبلها[2].

وتعد Susan Strangeإحدى أهم المختصين في الاقتصاد السياسي الدولي للمال،حيث تنبأت بجزء من " حكاية الأزمة" في كتابها الأخير لعام 1998 ،حيث حذرت من وقوع أزمة خطيرة ،بسبب خروج الأسواق العالمية وباستمرار عن سلطة المراقبين

[1] سامح سعيد عبود، مرجع سابق، ص 72.

[2] erichelbiner , « understanding the 2007 2008 global financialcrisis lessons for scholars of internationalpoliticaleconomy» , **anaual review of political science.** V14, conada, 2011, P 733.

والمنظمين ،ونبهت إلى الخطورة التي يطرحها إيكال وظائف التنظيم والرقابة على الأسواق العالمية إلى " الفاعل الخاص" دوليا ،مع زيادة معدلات المعاملات والتداولات المالية خارج البورصات الأساسية في الأسواق،وقد اتفقت هنا مع وجهة نظر Underhill (1995) ،الذي يعد من أكثر منتقدي التنظيم الذاتي في المقاييس والضوابط وآليات الرقابة الدولية ،وهذا بسبب التحيزات الذاتية للفاعلين الخواص (مثل الوكالات والمؤسسات المالية) ونزاعات المصالح حسب Sinclair[1].

تحدثت Best عام 2005 عن خطورة تزايد حجم المشتقات المالية والروابط التي تخلقها عبر الأسواق ،وانتقدت التوجه العالمي نحو " خصخصة الخطر" ،ودعت إلى الضبط والرقابة المشتركة للسوق ،وهو الأمر الذي اتفق معها فيه كل من Bryam و Rafferty سنة 2006 ،في كتاب لهما عن خطورة هذه المشتقات ،ودورها في جعل العالم أكثر اختراقا من قبل الأزمات المالية من جهة ،وجعل الأزمات ذاتها أقوى وأكثر تأثيرا، وأكثر من ذلك فقد حذر دارسي الاقتصاد السياسي الدولي ،من الأهمية التي حضيت بها عمليات التوريق المصرفي واتجاهاتها ،في قطاع العقارات والإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية ما قبل الأزمة ،كما دعى هؤلاء إلى ضرورة فتح العلبة السوداء للمال العالمي،ودعوا للتركيز ليس فقط على الاقتصاد الكلي ومخرجاته ،وإنما أيضا على الممارسات والمنتجات الخاصة، المؤسسات والقواعد والأفكار والثقافات التي تتشكل الأسواق المالية العالمية [(2)].

ويعتبر أهم تفسير مشترك بين دارسي الاقتصاد السياسي الدولي ،بمثابة وضع ساد في فترة ما قبل الأزمة ،حيث طغت قوة المصالح المالية الخاصة على المستويين القومي والدولي ،وبرهن الدارسين على تأثير الدافع الخاص على المستوى القومي ،خاصة منذ انفجار الأزمة ووزنه المتزايد ،كما لاحظوا الدور الكبير الذي كانت ولازالت تلعبه جماعات المصالح واللوبيات في عملية صناعة القرار الدولي ،وفسروا هذا "الأسْر" لسياسة التنظيم الدولي من قبل هذه الكيانات بالطبيعة التعقيدية للعالم في مجمله والقطاع المالي تحديدا[(3)].

المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية بين الانفجار والانتشار:

الرهن العقاري وانفجار الأزمة:

مع إلغاء القواعد التنظيمية التي أرسيت على أساس الأفكار الكينزية في سنة 1933 ،فقد تم التوسع العملي في السياسة النقدية بهدف رفع معدلات النمو ،حيث تم تخفيض أسعار الفائدة لتحفيز الاستثمار ،وتوسعت المصارف التجارية في مجالات منح القروض

[1]Ibid, PP 73, 74.
[2] Ibid, P74.
[3]Ibid, PP 74, 75

العقارية، وتوسع بذلك الائتمان العقاري وانتشرت ثقافة القرض العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 2001- 2007 ،وارتفعت خلالها أسعار العقارات مع تنامي المضاربات في الأسواق المالية، وبلغة الأرقام فقد ارتفعت قروض الأفراد إلى ضعف ما كانت عليه سنوات 1980- 1989 ،حيث بلغت عام 2007 حوالي 10,5 تريليون دولار ،أي ما يعادل 71% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي لسنة 2007[1].

وقد لقيت الهندسة المالية وابتداع نوع جديد من التأمين ،دورا في رفع درجة الخطورة وسمي هذا الابتكار ب " مقايضة الديون المتعثرة" ،أين يدخل طرف ثالث في المعادلة ويتعهد بتحمل المسؤولية في حال عجز المقترض عن سداد القرض ،مقابل دفعات منتظمة شبيهة بأقساط التأمينات ،هذا الوضع شجع على الاقتراض إلى أن وصل دين الفرد الأمريكي إلى حوالي 116% من دخله السنوي[2].

كما كان لوكالات التصنيف الائتماني دور كبير في هذه الأزمة ،حيث قدمت نصائح حول المستوى العالي للتصنيفات الائتمانية ،للسندات والأوراق المالية الخاصة بالرهون العقارية ،بما يتنافى وواقع الحال حيث كانت عالية المخاطر وغير مأمونة ،وتعتبر وكالة Modys وFitch وStandard and poors أهم هذه الوكالات[3].

وعموما فقد مرت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية (Mortgagecrisis) بثلاث مراحل مترابطة ،فتم تقديم الفروض- بداية- مقابل رهن العقار في ذمة المشتري ،ونظرا لسهولة وتوسع عمليات منح القروض ،فقد قام المقترضون بإعادة رهن عقاراتهم بقيم أكثر من قيمها الحقيقية، بعدها وفي مرحلة لاحقة قامت المؤسسات المانحة للقروض ببيع القروض ،على شكل سندات إلى شركات التوريق Securization ،هذه الأخيرة أعطتها قيما اسمية وعرضتها للبيع ،بعد تقديم مؤسسات ووكالات التصنيف الائتماني نصائح حول درجة أمانها " العالية" ،وبيعت للمستثمرين أفرادا أو مؤسسات وبأسعار أكبر من قيمتها ،وتم تداولها في الأسواق المالية ،ليتم في آخر مرحلة استصدار مشتقات مالية للمضاربة على الفروقات في أسعار تلك السندات ،وتم تداولها بشكل منفصل عن السندات ،إلى أن وصل حجم الديون المراهن عليها 62 تريليون دولار مع أواخر 2007 ،في حين أن حجمها الحقيقي (ديون الرهن العقاري) لم يتجاوز 10,5 تريليون دولار[4].

وبسبب تشبع السوق العقاري بالعرض وانخفاض الطلب عليها ،انخفضت أسعار العقارات تاليا ،تزامنا مع عجز المقترضين عن سداد الديون وخدماتها ،فزاد ذلك من عرض العقارات في السوق ،وتزايدت حدة التهاوي في أسعارها مع بدايات سنة 2007 ،

[1] سميح مسعود، مرجع سابق، ص 35، 36.
[2] نفس المرجع، ص 37، 38.
[3] نفس المرجع، ص 39.
[4] نفس المرجع، ص 39، 40

حيث قدر عدد المنازل المعروضة للبيع بحوالي ثلاثة ملايين منزل مع منتصف سنة 2007 ،فضلا عن إفلاسات عديدة للمصارف ووكالات الإقراض العقاري مثل: The centry financial ،وتم تسريح ما يزيد عن 10 آلاف موظف فيه ،أي حوالي (خمس1/5) الموظفين في سعيه لمواجهة خسائر قدرت ب: 1,2 مليار دولار ،وقد أدى العجز عن السداد سالف الذكر أو ما يسمى " انفجار فقاعة العقارات" ،إلى ظهور شح كبير في السيولة في الأسواق المالية والمعاملات البنكية والمصرفية ،وانخفضت مستويات الائتمان خاصة بعد إفلاس مؤسسات عامة وعريقة ،تقوم بمهمة تأمين القروض العقارية مثل: Freddie Mac وFamie Mae[1].

الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وخاصية الانتشار:

أدت عجوزات الدفع إلى فقدان الثقة في الأسواق المالية ،بسبب الخوف من تسرب أزمة الائتمان العقاري إليها ،فحدثت موجة من عمليات البيع الاضطراري الجماعي للأصول ،وتدهور الوضع باستمرار إلى أن كانت الانهيارات المالية في بورصة" وول ستريت" ،وبهذا كان مؤشر انتقال الأزمة من العقارات إلى أسواق المال، فانخفضت أسعار أسهم عديد المصارف وانهارت ،ويعتبر انهيار بنك ليمان برودز Lehman Brothers بعد عمر يتجاوز قرن ونصف قرن ،بمثابة الحلقة الأولى والأهم في سلسلة انهيارات المؤسسات المالية الأمريكية ،تحت وطأة الديون وشح السيولة وفقدان الثقة في أسواق المال الأمريكية[(2)].

ونظرا للترابط الاقتصادي والمالي في عصر العولمة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال،فقد انتقلت أزمتي السيولة والثقة إلى البورصات العالمية في أوربا وآسيا وباقي مناطق العالم ،فانهارت عديد المؤسسات المالية في أساطين الاقتصاد الرأسمالي ،مثل ما حدث لمؤسسة Northorn Rock خامس أكبر مؤسسة مالية بريطانية ،كما جمد البنك الفرنسي BND Baripas استثمارات عقارية قيمتها 2,3 مليار دولار[(3)].

بعد هذه الافلاسات والأزمات في مجمل النظام المالي العالمي ،فقد امتدت الأزمة وألقت بظلالها على الاقتصاد العيني الحقيقي ،فانخفضت مستويات التشغيل إلى حدود قياسية ،وتراجعت معدلات التجارة الخارجية ،وحركيات الإنتاج والتبادل الدولي ،وبالتالي تلاشي العوائد و الأرباح الاستثمارية ،ومعها المستويات الاستهلاكية والقدرات الشرائية،مع انخفاض حاد في أسعار النفط ،وتراجعت وبناء على كل ما سلف معدلات النمو الاقتصادي العالمي ،ليصل عام 2008 إلى حوالي 3,2% بعدما كان سنة 2007 في حدود 5,2% ،وتحديدا انخفض في الدول الصناعية المتقدمة من 2,7% سنة 2007

[1] نفس المرجع ، ص 40، 42.
[2] نفس المرجع، ص 45 48.
[3] نفس المرجع، ص 49.

إلى 0,9% سنة 2008 ،ومن 2,0% إلى 1,1% في الولايات المتحدة الأمريكية في ذات الفترة ، في منطقة اليورو تراجع من 2,7% إلى 0,9% ،ومن 2,4% إلى -0,6% في الفترة سالفة الذكر (2007- 2008)[1].

وسنوضح في الجدول التالي حركيات الأزمة المالية لعام 2008:

العنوان:آليات ومركبات الأزمة المالية 2008:

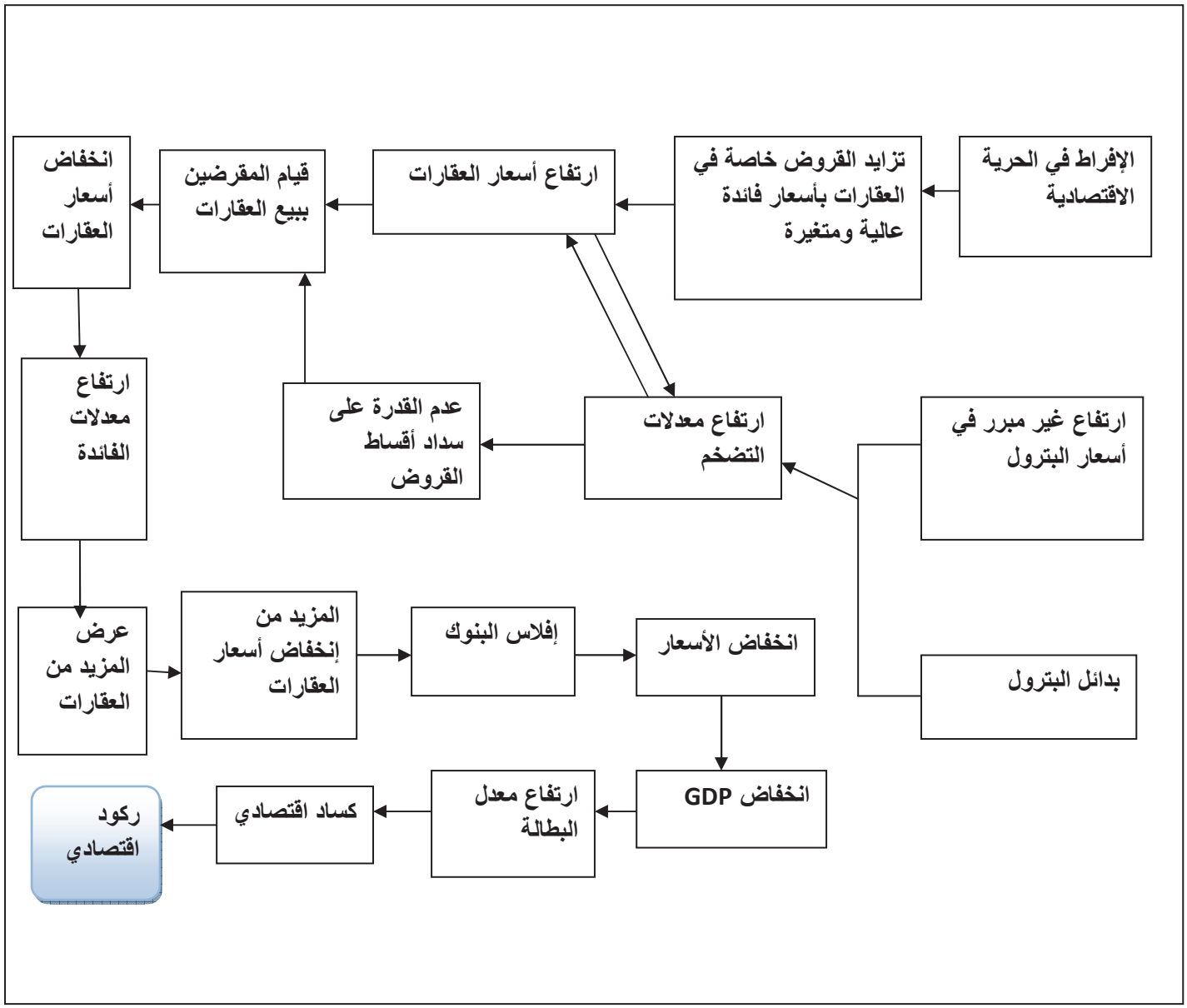

الشكل رقم:6.

المصدر :مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، **أبحاث اقتصادية وإدارية**. العدد8 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2010، ص9.

والملاحظ من خلال الشكل السابق بأن أزمة الرهن العقاري الأمريكي والأزمة الاقتصادية، قد كان القطاع المالي والبنكي الرابط بينهما، والسبب في انتقال الأزمة قطاعيا من قطاع العقارات إلى القطاع المالي في القطاع الاقتصادي الحقيقي الإنتاجي وكذا انتقالها مجاليا من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الرأسماليات الكبرى في أوروبا وآسيا ثم إلى باقي أرجاء العالم.

لقد أدت الأزمة كذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة في ظرف سنة واحدة من 5,4 % سنة 2007 إلى 5,8 % سنة 2008 في البلدان الصناعية ، وأدى الركود الاقتصادي إلى خفض الحجم الصادرات من المواد الأولية فانخفضت أسعارها وتأثرت بذلك الدول العالم الثالث تحديدا، كما تراجعت معدلات التجارة من 7,2% سنة 2007 إلى 23 % سنة 2008 ،ولعبت في مجمل الأزمة وتطوراتها وكالات الأنباء العالمية دور أكبر ومحوريا في انتشارها [1] قطاعيا ومجاليا أو إقليميا كما أسلفنا ،فانتقلنا بذلك من أزمة رهن عقاري إلى أزمة مالية فأزمة اقتصادية ،ومن أزمة محلية إلى أزمة رأسماليات صناعية فأزمة عالمية.

المبحث الثالث:الأزمة المالية العالمية لعام 2008 بين التفسير والتفاعل :

المطلب الأول: الجوهر والتمظهر في الأزمة المالية العالمية 2008

- **الآليات المولدة للأزمة المالية العالمية لعام 2008:**

ستشرح الآليات أو العوامل الأساسية المسببة للأزمة المالية العالمية من خلال التطرق لثلاث قضايا أساسية هي: تأثيرات وضع الهيمنة الأمريكية، أعباء الهيمنة على " المهيمن" الولايات المتحدة الأمريكية ،وأخيرا العقيدة أو الإيديولوجية النيوليبرالية التي غزت العالم.

- **تأثيرات وضع الهيمنة الأمريكية:**

حيث أن الهيمنة التي يحظى بها الاقتصاد الأمريكي بالنسبة للاقتصاد العالمي ،جعلت منه المحدد الأساسي لوضع الاقتصاد العالمي ،نظرا للطبيعة الاعتمادية للاقتصاديات العالمية في عصر العولمة، وإذا أردنا إبراز دور وضع الهيمنة الأمريكية خاصة في المجال الاقتصادي ،في توليد وتحفيز انفجار الأزمة المالية العالمية 2008 ،فإن هذا سيكون عبر تحديد قنوات وآليات تأثير الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي ،وتعتبر التجارة الدولية إحدى أهم قنوات التأثير الأمريكي اقتصاديا في العالم وآلية لانتشار الأزمات، حيث أن الركود الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية يؤدي إلى تراجع

[1] سميح مسعود، مرجع سابق، ص 53 56.

الاستهلاك الأمريكي ،وبالتالي تراجع الواردات مع ارتفاع معدلات البطالة وتصديرها خارجيا ،على اعتبار أن السوق الأمريكية أكبر سوق استهلاكية عالميا[1].

كذلك فإن الدولار آلية مهمة حيث أن انخفاض قيمته يؤدي إلى انهيار سوق الأسهم،وتراجع تدفقات ورؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية ،مع موجة من تخفيض العملات خاصة لدى الأمريكولاتينيين، فضلا عن أن انخفاض أسعار النفط له تأثير كبير ،فمع حالة الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية فسينخفض الطلب على المواد الأولية وبالتالي تأثر الدول المصدرة لها ،فضلا عن آلة " العدوى المالية " خاصة إذا علمنا بأن بورصات العالم دائما تحاكي وضع بورصة نيويورك (ما عدا بورصات اليابان) وبذلك فإن انهيار بورصة نيويورك ستؤدي إلى سلسلة انهيارات للبورصات عبر العالم[2].

- **أعباء الهيمنة الأمريكية:**

حيث عانت الهيمنة الأمريكية من مشاكل اقتصادية منذ أواخر السبعينات (1976 – 1979)، هذه المشاكل انتقصت من جاذبية نمطي الإنتاج والاستهلاك الأمريكيين،وتبعا لهذا تراجعت القدرة والقابلية الأمريكيتين على التحرك والانتشار عالميا بسرعة وفعالية،فبعدما كانت الولايات المتحدة الأمريكية مهيمنة على العالم والنظام الدولي بنسبة 5% من سكان العالم تنتج وتضخ حوالي 50% من حجم الإنتاج العالمي،بفائض تجاري معتبر و تسيطر على 18% من المبادلات التجارية العالمية لعام 1950 ثم 30% عام 1951، وتستحوذ على مخزون ذهب يعادل ثلثي المخزون العالمي بقيمة مالية تقدر ب: 20 مليار دولار، ورغم هذه المقومات وآليات الهيمنة الواقعية ،فإن المعضلات ما فتأت تواجه المهين بسبب تكاليف التوسع والانفتاح خاصة في عقد الثمانينات (1980-1989)،حيث دفعت الولايات المتحدة الأمريكية فاتورة استقرارو لبرلة اليابان، ألمانيا وأوروبا الغربية ،وبعدها دول جنوب شرق آسيا في صراعها مع الاتحاد السوفياتي والصين ومجمل الكتلة الاشتراكية[3]،وبعد الحرب الباردة جاءت التورطات الأمريكية في المشاكل الدولية بدعاوى حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية ،مثل ما كان في الصومال، يوغسلافيا، أفغانستان والعراق وغيرها الكثير من المستنقعات ،التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية ضريبة كبيرة بسببها ،أدت نهاية إلى خلق مشاكل اقتصادية استعصت على الحل والتجاوز.

---

[1] جواد كاظم البكري، مرجع سابق، ص58.

[2] نفس المرجع، ص 6062.

[3] نفس المرجع، ص 6668.

- **صعود العقيدة النيوليبرالية وتأثيراتها:**

حيث أن صعود هذا التيار وتأثر السياسيين وصانعي القرارات ،كان له أثر كبير ووزن واضح في القيادة إلى الأزمة محل الدراسة، حيث بدأ هذا التيار في الثمانينات (1980-1989) خاصة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية مع إدارة ريغان ،وبريطانيا مع رئيسة الوزراء " مارغريت تاتشر" ،اللذان شنا موجة من عمليات الخصخصة وسياسيات واسعة لتحرير الأسواق وحركة البضائع ولأموال والخدمات ،حيث دعوا إلى التقشف الحكومي لتخفيف التضخم ،وجذب الاستثمارات مع التزام شبه المطلق باقتصاد السوق داخليا وخارجيا[1].

وقد أفرزت تطبيقات الليبرالية الجديدة عالميا جملة من التغيرات ،تتمثل أساسا في إلغاء القوانين التي كانت مع دولة الرفاه الكينزية تحمي من تقلبات أسواق المال من خلال ما سمي " بقانون تحديث الخدمات المالية" ،والذي ألغى الرقابة الحكومية بكل أشكالها على أسواق المال والمعاملات المالية،رغم أنها كانت لها الفضل في "السنوات المجيدة" وتركت بذلك الوظيفة الرقابية والتنظيمية لقوى السوق " الخواص" ،وألغيت كل القوانين والسياسيات التي اعتمدت من قبل " روزفلت" سنة 1933 مع " برنامج العهد الجديد"،للخروج من أزمة الكساد العظيم ،مثل قانون ضبط النشاط للحد من احتكارات الشركات الكبرى سنة 1933 الذي ألقى عام 1969، وقانون عام 1999 الذي ألغى قانون محاربة الفساد والتلاعب المالي لعام 1933 والذي سمي بـGlass– Steagallact ،عبر إقرار الفصل بين البنوك التجارية وبين البنوك الاستثمارية ،والذي يعتبر ما نص عليه من أهم العوامل المفجرة للأزمة المالية 2008، حيث نص على ضرورة التزام البنوك التجارية بمنح القروض واستقبال الوادائع لا أكثر ،بينما تلتزم البنوك الاستثمارية باستصدار الأوراق المالية هذا من جهة، ونص من جهة أخرى على ضرورة الحرص على عدم استيلاء رأس المال المالي أو الاقتصاد المالي النقدي على الاقتصاد ،أو رجحان كفة الاقتصاد المالي على حساب الاقتصاد الحقيقي ،والواقع يقول بأن هذا ما حدث تحديدا في 2008 وقبلها منذ إلغاء القانون[2].

- **العوامل المفجرة للأزمة المالية العالمية لعام 2008:**

- **دور الحوافز:**

حيث أن السياسة " القرضية" المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقول بواقع سهولة الافتراض، فتم تقديم شروط متاحة للجميع من قبل المؤسسات المالية ومصارف القروض العقارية ،وحتى بضمانات غير كافية فكانت النتيجة " قروض عالية

[1] سميح مسعود، مرجع سابق، ص 2123.

[2] نفس المرجع، ص 2425.

المخاطر"،لأن ضمان استرجاع القرض الذي يكون "عقارا " لا يغطي القيمة المتبقية للدين، وهذا في سعي المؤسسات والبنوك التجارية والمصارف لكسب زبائن أكبر وبالتالي عقارات أكثر[1].

- **سياسة معدل الفائدة الأمريكية:**

وقد نادى بهذه المقاربة عديد الاقتصاديين خاصة الأوروبيين والألمانيين تحديدا،حيث أن إبقاء البنك المركزي الأمريكي أسعار الفائدة في مستوى منخفض جدا ،ولمدة دامت ما بين 2001-2004 ،أدى إلى تنامي الميل نحو قروض الرهن العقاري ،وهو ما خلق فقاعة أسعار المنازل من جهة، ومن جهة أخرى فقد أدت مستويات سعر الفائدة المنخفضة إلى تراجع الميل للادخار ،ما حال دون تمويل مشاريع البنى التحتية ،ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

- **تحرير التجارة:**

ينادي بهذه المقاربة نقاد اللبرالية الجديدة ،عبر التركيز على دور سياسات التحرير في القطاع المالي ،وتعتبر أهم مرحلة في عملية التحرير هي التخلي عن أسعار الصرف الثابتة عام 1973 لصالح تعويم أسعار الصرف ،وقد دعمت عملية التحرير اللبرلة المالية مع وصول Ronald Rigan إلى السلطة عام 1980[3].

- **زيادة رأس المال المالي:**

حيث يعتبر تزايد وتعاظم رأس المال خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إحدى المقاربات المفسرة للأزمة المالية ،على اعتبار أن التسابق المستمر لتحصيل أكبر عائد ممكن في رأس المال ،أدى إلى تراكم للعوائد لدى قطاعات ضيقة جدا من السكان ،ونتيجة الطبيعة الاستهلاكية للمجتمع الأمريكي فقد تم اللجوء إلى الاستدانة أو ما يسمى " القروض الأسرية" ،وأصبح بذلك الاقتصاد الأمريكي ومجمل النمو الاقتصادي يعتمد القروض خاصة الأسرية[4].

- **اللاتوازنات الاقتصادية الأمريكية:**

وسنوجز أهم مظاهر اللاتوازن الاقتصادي الأمريكي فيما يلي:[5]

---

[1]Trevar Evans, Fine Explamation For the International Financial Crisis ,**working paper.**No08, International Economy Berlin, Berlin, 2010, p 13.
[2]Ibid, p 14.
[3]Ibid, P 17.
[4]Ibid, P 19.

[5]جواد كاظم البكرى، مرجع سابق، ص 6889.

*العجز التجاري المتزايد باستمرار منذ سنة 1971 ،حيث يبلغ 1,303 مليار دولار،ليصبح عام 1981 16,172 مليار دولار ،أي بزيادة قدرها 1241% في عشر سنوات بسبب برنامج المجتمع العظيم مع إدارة جونسون (1964-1967) ،وحرب فتنام التي أدت إلى زيادة الإنفاق العسكري وحتى المدني.

*عجز الموازنة الأمريكية منذ 1980-1989 والذي قدر سنة 1982 بحوالي 1 تريليون دولار ،وقد تجاوز سنة 2004 قيمة 6 تريليون دولار، فإلى غاية سنة 1975 كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة دائنة عالميا ،لينقلب الوضع مع سنة 1986 أي أصبحت أكبر دولة مدينة اليابان، السعودية، ألمانيا ودول أخرى بحوالي 12,3% ،وقد قدرت الديون الحكومية الأمريكية ب 55% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1960 و 57% سنة 2000 و51,7% سنة 2004.

* العجز في الحساب الجاري والذي بدأ سنة 1970 ،أين بلغ 1,433 مليون دولار ليتضاعف بعدها خمسين (50) مرة سنة 1990 ،حيث قدر ب 78,96 مليون دولار، وعام 2000 بلغ 444,667 مليون دولار ليصل إلى حدود 476,246 مليون دولار عام 2004.

*البطالة التي بلغت نسبتها في المجتمع الأمريكي عام 1990 حوالي6,81% ،مقارنة ب: 2,1% و 2,4% في اليابان وألمانيا على التوالي، لتشهد معدلات قياسية بعد أزمة 1997 فوصلت عام 1998 إلى حد فقدان 240000 وظيفة صناعية.

- **الاختلالات العالمية:**

ترى هذه المقاربة بأن سبب الأزمة ليست الولايات المتحدة الأمريكية وليست السياسات الأمريكية ،وإنما هو الدول النامية خاصة الأسيوية المصدرة ذات الحسابات الجارية بفوائض كبيرة، أيدت هذه المقاربة الأوساط الرسمية الأمريكية ،وترى بأن الإفراط في المدخرات العالمية يدفع إلى تدفقات كبيرة لرأس المال نحو الولايات المتحدة الأمريكية،وهذا ما ساهم في خلق فقاعة الأسعار كما حدث سنة 2000 ،وهنا يشمل الحديث الرساميل اليابانية الواردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحتى الأوروبية ،لكن بخاصة الجنوب والجنوب شرق أسيوية والصينية تحديدا[1].

[1]Tuvar Evans, Five Explanation For the International Financial Crisis, OP.cit, pp 15, 16.

المطلب الثاني: الإقتصاد العالمي من خطط الإنقاذ إلى التعافي:

الاستجابات الدولية للأزمة المالية العالمية لعام 2008:

تغير خطط الإنقاذ المالي أول وأهم الاستجابات- على الدوام- للأزمات المالية ،حيث تقوم الحكومات بضخ السيولة في الأسواق بعدة سبل ،سواء بعملية " التأميم" أو من خلال القروض أو حتى من خلال الشراكات مع القطاع الخاص ،وهذا ما سنتطرق إليه تاليا في أهم الدول المتأثرة بالأزمة المالية العالمية:

- **خطة الإنقاذ الأمريكية:**

صاغ هذه الخطة وزير الخزانة الأمريكي " هنري بولسون" بعد سلسلة الانهيارات البنكية والمصرفية ،في محاولة لتوفير الحماية للمدخرات والممتلكات العقارية الخاصة بدافعي الضرائب ،وحماية الملكيات وتحفيز النمو الاقتصادي وإنعاش الاستثمار، وقد اعتمدت الخطة بالأغلبية 72 صوت مقابل 13 صوت للمعارضة في مجلس الشيوخ، وتقوم على إنشاء صندوق قيمته 700 مليار دولار لشراء الأصول الهالكة ،وبالتالي المساهمة في رؤوس أموال الشركات والبنوك التي تإن تحت وطأة أزمة السيولة وتهديدات الإفلاس، وتهدف لقطع الطريق أمام استمرار التراجع والتأزم في الوضع ،دون الوصول إلى حالة الكساد العظيم لعام 1929، واعتمدت لتحقيق ذلك على آلية خفض أسعار الفائدة الأساسية والتي وصلت إلى 0,5% ،بالتزامن مع تخفيضات ضريبة وصلت إلى 145% في موازنة 2008 و 515,4% لعام 2009[1].

كذلك فقد تم إنشاء صندوق بقيمة 300 مليار دولار سنة 2008 ،بناءا على قانون أقره الكونغرس ،يوفر قروض ميسرة للمواطنين لتسديد سندات القروض العقارية ،و ،وفق الخطة الأساسية للإنقاذ المالي فقد منحت الإدارة الأمريكية السلطة المطلقة في شراء أصول أو موجودات عقارية من مختلف المؤسسات المالية المتأزمة لمدة سنتين حتى حدود 700 مليار دولار هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن خيار التأميم كان لابد منه مع تعثر العديد من البنوك والمصارف كما حدث مع بنك Fredy Mac عام 2008 ،وتقديم دعم بقيمة 85 مليار دولار لبنك Fany May مقابل امتلاك الحكومة ما نسبة 80% من أسهم البنك[2].

- **الضخ المالي في أوروبا:**

---

[1] علي صلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسية،" الأزمة المالية العالمية حقيقتها، أسبابها، تداعياتها وسبل الفلاح". جامعة الزرقاء الخاصة، د ب ن، 2009، ص 27.
عن الموقع :https://www.fichierpdf.fr/2012/01/03/fichiersans nom/fichiersansnom.pdf

[2] نفس المرجع، ص 27،28.

*بريطانيا أقرت الحكومة فيها استثمار 25 مليار جنيه إسترليني في حصص أسهم البنوك والمؤسسات المالية ،وكذا قام البنك البريطاني Lioyds TSB بشراء بنك HBOS بقيمة 12 مليار جنيه إسترليني ،ويعتبر هذا الأخير واحدا من أكبر البنوك العقارية المقرضة في بريطانيا، كما تم ضخ ما قيمة نصف مليار جنيه إسترليني في فيفري 2007 لإنعاش سوق العقارات الراكد ،فضلا عن تأميم بنك Nothern Rock ،كما قامت بضمان قروض ما بين الشركات قيمتها 250 مليار جنيه إسترليني أي حوالي 450 مليار دولار، وضخ كتلة نقدية لمجابهة أزمة شح السيولة قدرت ب 200 مليار جنيه إسترليني ،يتكفل بتنفيذها بنك إنكلترا و 37 مليار جنيه إسترليني لدعم المصارف الكبرى في بريطانيا[1].

*فرنسا كانت قد اعتمدت خطة إنقاد تقدر ب 360 مليار يورو (491 مليار دولار) لمواجهة أزمة الثقة والسيولة وضمان إعادة تمويل المصارف، في حين أن ألمانيا وفي سعيها لاسترجاع الاستقرار في النظام المالي ،فقد سنت الحكومة الألمانية صندوق بمخصصات قدرت ب 400 مليار يورو أي 540 مليار دولار[2].

*في روسيا تم إقرار خطة للإنقاذ المالي بقيمة 63 مليار يورو ،أي ما يعادل 84 مليار دولار ،كما تم ضخ 37 مليار دولار على شكل قروض طويلة الأجل للبنوك ،وتم إقرار قانون ينص على تخفيض الاحتياطي الإلزامي القانوني للبنوك في خطوة لزيادة السيولة[3].

- **الاستجابة المالية الأسيوية:**

*في الصين تم إقرار جملة من التغيرات ،مثل إلغاء الضرائب على شراء الأسهم، كما تم شراء أسهم لصالح مصارف وبنوك تابعة للدولة من الأسواق المالية ،و تم إقرار خطة إنقاذ مالي قيمتها 4 تريليون يوان ،أي ما يعادل 586 مليار دولار لتحفيز النمو الاقتصادي.

*اليابان كذلك ضخت حكومتها 14,2 مليار دولار في الأسواق لمواجهة أزمة السيولة.

[1] نفس المرجع، ص 29.
[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.
[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

وباتفاق للقوى الكبرى عالميا فقد تم إنشاء صندوق طوارئ قيمته 70 مليار دولار ،باتفاق بين 10 من أكبر بنوك العالم ،للجوء إليه في حالات التهديد بالإفلاس ويكون لكل بنك فيه الحق في الحصول على ثلث قيمته ،كل هذه الإجراءات لتفادي استمرار سلسلة الانهيارات[1].

- **الاقتصاد العالمي من الركود إلى التعافي:**

منذ 2009 مؤشرات عديدة كانت تقول بأن الأزمة المالية قد وصلت إلى النهاية في أغلي البلدان ،فاسحة المجال أمام انطلاق مسيرة التعافي العالمي ،حيث أوحت إحصائيات التجارة والإنتاج الصناعي بأن التعافي قد أخذ مكانه وهذا بالعودة إلى أرقام النشاط الإنتاجي في الصين، أوروبا وأمريكا وعديد البلدان المتأثرة بالأزمة خاصة مع بدايات سنة 2010، إلا أن الخروج من حالة الركود لم يكن على درجة عالية من السلاسة أو حتى الآلية ،حيث أن الملاحظ بخصوص معدلات النمو في الاتحاد الأوروبي قد تراجع في الربع الأخير من سنة 2009 إلى 0,1% ،بعدما كان في الربع الثالث لنفس السنة 0,3% ،كما وصل إلى مستويات سالبة في جمهورية التشيك وإيطاليا وحتى في إسبانيا منغاريا واليونان ،في حين أخدت معدلات التضخم في الانخفاض في كل من أمريكا واليابان، ومع أن معدلات النمو الاقتصادي قد كانت ايجابية في العموم مع أواخر 2009 في أغلب البلدان ،إلا أن الاقتصاديات المتقدمة قد بقيت واستمرت في وضعية ضعيفة وحرجة خاصة عند الحكم عليها من ناحية " رفاه العمال " ،فرغم أن عشرون 20 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أصل ثلاثين 30 قد خرجت من الركود في الربع الأخير من سنة 2009 ،الا ان دولا مثل: التشيك، إيطاليا، البرتغال، كانت قد " تحسنت " معدلات النمو الاقتصادي فيها في الربع الثالث ،لتتخلف عن ركب النمو في الربع الأخير ،وهذا الوضع إن دل على شيء فإنما يدل على ضعف طبيعة التعافي الاقتصادي العالمي[2].

وبخصوص قضية سوق العمل ومعدلات البطالة والتي تعرف إلى حد بعيد الوضع الاقتصادي، فإن أغلبية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ظلت في حالة متأزمة، وليست هي فقط بل مجمل دول العالم باستثناء استراليا، اليابان، كوريا الجنوبية ، المكسيك وبولندا ، وإحصائيا فقد بلغت نسبة البطالة الموسمية في أمريكا لأكثر من ستة أشهر بلغت 41,2% في جانفي 2010 ،بعدما كانت حوالي 22,4 % في جانفي 2009، كما ارتفعت

[1] سميح مسعود، مرجع سابق، ص50.

[2] Sher verick,lyanatul islam, « the great recession of 20082009 :causes conseconces and policy respenses,**IZA Discussion paper**.NO4934,institute for the study of labor,Germany,may 2010,p47

الديون البنكية إلى أكثر من 86% ووصل العجز في الموازنة للناتج المحلي الإجمالي إلى 12,5% عام 2010 مع أزمة ديون حادة في اليونان، ايرلندا، إيطاليا، إسبانيا والبرتغال فمثلا في إسبانيا بلغت نسبة البطالة طويلة الأجل حوالي 19,4% لأكثر من 12 شهرا في الربع الأخير من سنة 2007 لتصبح 29,3% في الربع الأخير من سنة 2009[1].

ولقد أدت هذه الطبيعة الهزيلة والمتذبذبة للتعافي العالمي إلى الدعوة إلى ضرورة إصلاح أو على الأقل تحسين حكم النظام المالي الدولي ،وإيجاد حلول لاحتلال النظام الرقابي والتنظيمي الدولي، فبينما الرقابة على الأسواق المالية استقرت على طبيعتها الوطنية ،فإن المال وباستمرار أضحى متعدد الجنسيات ،وعلى هذا الأساس كانت الدعوة لإيجاد آليات لتحقيق الرقابة على المستوى الدولي والتي تكون من خلال[2]:

- ضرورة تعزيز العمل بين مختلف الوكالات الرقابية الدولية خاصة منها الأوربية والأمريكية،حيث كشفت الأزمة مدى التقادم في البنية اللامركزية للرقابة ،بسبب العلاقات البينية الوثيقة والتي طورت بين مختلف المؤسسات المالية ،مثل البنوك وصناديق التعاقد وصناديق الاستثمار وبين الأسواق مثل سوق الإقراض والإدانة ، رأس المال والمشتقات المالية.
- ضرورة أن تتضمن المبادرات الرقابية والتنظيمية حدودا على عمليات التو ريق المصرفي.
- دور وكالات التصنيف والبنوك كنموذج للتصنيفات الداخلية يجب أن يعاد النظر فيها ،لما يضمه هذا النمط من ميولات " مصلحية ربحية" وحتى غير عقلانية ،لصالح نظام تمثيلي مؤسساتي للمستثمرين ممول عبر مدفوعات العملات وإصدارات الأوراق المالية.

لقد باشر الاقتصاد السياسي الدولي عملية إعادة توزيع القوة والثروة بعد الحرب الباردة ونتيجة الأزمات التي عان منها العالم المتقدم الصناعي في مقابل انفتاح جديد لعالم الجنوب اقتصاديا وسياسيا ومنه انتعاش اقتصادي تأكد مع بداية القرن 21 لينحصر عموما في آسيا –جنوب شرق آسيا– ومع سيطرة اقليمية صينية، هذه السيطرة التي أضحت للواقع مع الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أين أبدت الصين ومجمل الدول الأسيوية مناعة أكبر من نظراتها الغربية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على التراكمات الكبيرة في القوة والثروة التي حازتها هذه البلدان في سنوات عصر التمويل الذهبي وما قبل

[1] Ibid, pp49,59
[2] Sebastian dullien and others ,**the financial and economic crisis of 20082009 and devloping contries.**united nations publication,new york,2010,pp55,56

الأزمة ومنذ بداية القرن 21 وصول إلى انفجارها، حيث تأكدت أكثر من أي وقت مضى أهمية فهوم الاقتصاد السياسي الدولي وتحليلاته للتفاعلات الدولية خاصة بعد تنبؤاته بها منذ أواخر القرن 20 وحتى سنوات 2005– 2006 ما قبل الأزمة مع تفسيرات جدا مقنعة بخصوص أسبابها فتجاوز بذلك التحليلات الظاهرية الاقتصادية البحتة ليغوص في محركاتها في ظل الاقتصاد السياسي الدولي.

الفصل الثالث

الاقتصاد السياسي الدولي حاضرا ومستقبلا: دراسة في تأثيرات الأزمة 2008

لقد أثرت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على مجالات عديدة يعتبر" الاقتصاد السياسي الدولي" اقتصارها الجامح، وعلى اعتبار أن جوهر الاقتصاد السياسي الدولي هو القوة والثروة، ونظرا لواقع حال الاقتصاد السياسي الدولي ما قبل الأزمة فإن البحث في تجليات تأثيره بها (الاقتصاد السياسي الدولي بالأزمة) يستدعي بالضرورة متابعة مسار أو عملية إعادة توزيع القوة والثروة بين القوى الصناعية التقليدية والقوى الصاعدة الجديدة التي تحاول استغلال فرصة الأزمة لتأكيد جاذبيتها الاقتصادية ونفاذها السياسي عالميا هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا المسار كان له من الآثار الجيو إستراتيجية ما يعززه بخصوص الصعود الصيني والتراجع الأمريكي وكذا له ما يدحضه في ظل وضع من التعقد والتشابك في العلاقات الاقتصادية والإستراتيجية حاضرا ومستقبلا (في حدود الدراسة عام 2030).

المبحث الأول: الاقتصاد السياسي الدولي لما بعد الأزمة وإعادة توزيع القوة والثروة

المطلب الأول: توزيع القوة في العالم: تأكيد مسار الانتقال

- **القوة الصاعدة والتصنيف العالمي الجديد**

إن الحديث عن القوى الصاعدة يمنح أعضاء نادي الـ BRIC الصدارة ،المتمثلين في البرازيل، روسيا، الهند والصين مع إضافة جنوب أفريقيا في صيغة الـ BRICS ، حيث تعتبر هذه القوى وأخرى مثل تركيا، أندونيسيا، الميكسيك والأرجنتين في الدعامة لحركية الاقتصاد العالمي حاليا ،وهذا يتوضح من خلال مساهمتها المتزايدة في الإنتاج العالمي من 16 % إلى 22 % في الفترة من 2000-2008 ،مع معدلات نمو عالية، ورغم مشاكلها الاقتصادية المتمثلة في التضخم خاصة لدى الهند ،مع ارتفاع إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى كل من الهند والبرازيل ف،ضلا عن تأخر الملحوظ في مجال تدفق الخدمات في التجارة العالمية مقارنة بالبلدان الصناعية من جهة ،ومقارنة بحجم إنتاجها الصناعي المتدفق في الأسواق العالمية، فضلا عن اعتماد الـ BRIC في النمو الاقتصادي على ميكانيزمات تقليدية مثل التصدير وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،رغم كل هذه المشاكل والتحديات فإن أعضاء النادي وأغلب اقتصادات السوق الصاعدة ،قد دعمت مواقعها في التراتية العالمية للقوى بعد الأزمة المالية 2008 [1].

فالصين تعتبر ثاني أكبر اقتصاد عالمي في حجم الناتج المحلي الإجمالي ،بفضل مزاياها النسبية كأكبر كتلة بشرية في العالم مقدرة بحوالي 1,3 بليون شخص (البليون = المليار) ،حائزة على أعلى معدل نمو منذ بواكير القرن الواحد والعشرين (ق21) بنسبة 10 % ،مقابل 798,5 مليون شخص كقوة عاملة (أكبر قوة عالميا)، أكبر منتج للسلع الاستهلاكية ،في 2010 لتتجاوز بذلك الولايات المتحدة الأميركية التي حازت هذه المرتبة منذ 115 سنة خلت[2].

كما أنها أكبر مستهلك للطاقة وثاني أكبر مستهلك للبترول بعد الولايات المتحدة الأميركية ،وصاحبة أكبر احتياطي للعملة الأجنبية والمقدرة بـ 3,341 بليون دولار ،كل هذا مدعما بناتج محلي إجمالي اسمي قدر عام 2010 بـ : 8,227 ترليون دولار (12,405 ترليون دولار بتعادل القوة الشرائية) ،وبهذا فالاقتصاد الصيني هو ثاني أكبر اقتصاد عالمي،وأكبر اقتصاد جاذبية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الولايات المتحدة الأميركية ،وثاني أكبر مصدر بعد الاتحاد الأوروبي ،وثالث مستورد بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية ،وحسب التقديرات فإن الاقتصاد الصيني سيتجاوز حجما الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2027[3].

---

(1) Ion ignat, gimia virginia bujanca, « power- shifts in the global economy : tronsition towards a multipolar world order », **u s v annuals of economics and public administration .**v.13,issue 2(18),2013,pp28,29.

(2) Ibid, p29

(3) idem

الهند صنفت في المرتبة الثالثة من حيث الكثافة السكانية والثانية في قوة العمل ،وهي صاحبة المرتبة الثالثة في حجم الاقتصاد عالميا بتعادل القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي ،والمقدر بـ 4,68 تريليون دولار عام 2012 ،وفي المرتبة الأولى من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بـ 1,82 تريليون دولار، صاحبة ثاني أكبر معدل نمو اقتصادي بعد الصين في الفترة 2001-2010 حيث كان معدل نموها في 2010 حوالي 11% ،خاصة مع تنامي إسهام مجال الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 56,5 % ، إلا أنها من أفقر البلدان في عائدات رأس المال ،حيث لا تتجاوز حصتها الـ 3,900دولار ،كأدنى نسبة بين أمم القوى الاقتصادية ،فضلا عن ميزة مهمة للاقتصاد الهندي عكس الصيني المعتمد على السوق الداخلي نظرا للكثافة السكانية العالية واتساع حجم الطبقة الوسطى [1].

أما روسيا فتصنف في المرتبة الثامنة (08) عالميا بتقديرات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المقدر بـ 2,08 ترليون دولار ،والخامسة بتعادل القوة الشرائية (2,52 ترليون دولار)عام 2012، كما أنها صاحبة خامس أكبر احتياطات القيمة ،فتحوز على أعلى رأس مال للناتج المحلي الإجمالي بين دول الـ BRIC مقدر بـ 18.000 دولار، والمرتبة الثامنة عالميا في قوة العمل، إلا أن اعتمادها الكبير على الصادرات النفطية والغاز اقتصاديا جعلها في المرتبة الثامنة أيضا في إجمالي الصادرات ،بعد كل من الهند والبرازيل[2] ، وتركيا أيضا قد دخلت التصنيف العالمي للقوى بجدارة ،خاصة إذا ما قورنت بأعضاء الـ BRIC كما يوضحه الجدول أدناه:

العنوان: تركيا وأعضاء الـ BRIC: مؤشرات أساسية لعام 2011:

البلد / المؤشر	الصين	الهند	روسيا	البرازيل	تركيا
الناتج المحلي الإجمالي بالبليون دولار	7,298	1,827	1,850	2,493	774
رأس مال الناتج المحلي الإجمالي	8,386	3,662	16,735	11,769	14,392
إجمالي الاستثمار (% للناتج المحلي الإجمالي)GDP	48,6	35	23,2	20,6	23,8

(1) Ibid, p29.30
(2) Ibid, p.30

المدخرات القومية الإجمالية (% GDP)	51,3	31,6	28,5	18,5	13,8
قيمة الواردات النفطية (بالبليون دولار)	235,75	141,75	0	37,49	54,11
قيمة الصادرات النفطية (بالبليون دولار)	25,12	56,32	277,52	5,17	6,53
معدل البطالة	4,1	9,8	6,5	6	9,8
تعداد السكان (بالملايين)	1,347,3	1,206,9	142,4	194,9	74,7
إجمالي الدين الحكومي (% للناتج المحلي الإجمالي)	25,8	67	11,7	64,9	39,2
ميزان الحساب الجاري (% للناتج المحلي الإجمالي)	2,7	-3,4	5,3	-2,1	-9,9

الجدول رقم:10

المصدر: Ziya Omis, Mustafa Kutlay, « Rising power in a changing Global order : the political Economy of Turkey in age of BRICs »**Third world Quartely**.VOL.34,No,8,Taylor and Francis Group, __, 2013,p 1415 .

إضافة إلى قوة تركيا الموضحة في الجدول ،فإن التصنيف العالمي للبرازيل قد شهد تقدما ملحوظا، فهي سادس (6) أكبر اقتصاد عالمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ،والسابعة بتعادل القوة الشرائية، كما قدر عائد رأس المال ب 12.100 دولار ،وهي اقل من روسيا بذلك واكبر من الهند بثلاث مرات،تمتلك أيضا احتياطي كبير من العملة ،ونظرا للطبيعة الزراعية للاقتصاد البرازيلي فهي اكبر قوة زراعية عالميا في التصدير[1].

- **الثالوث التقليدي ومؤشرات القوة:**

إن التصنيف العالمي لأساطير الاقتصاد العالمي التقليدي: الولايات المتحدة الأميركية، الاتحاد الأوروبي واليابان باتت بعد الأزمة على المحك ،حيث تضاءلت

[1] :Idem.

الفجوة بينها وبين المنافسين الجدد " القوى الصاعدة" ،فبعدما كانت القوة الاقتصادية العالمية متمركزة لدى هذا الثالوث خاصة سنوات 1990- 1999م

كما هو موضح في الشكل أدناه فإن هذا الوضع قد تغير والموضح في التصنيف الموضح في الجدول ادناه:

العنوان: تمركز القوة: الأساطين الثلاث:

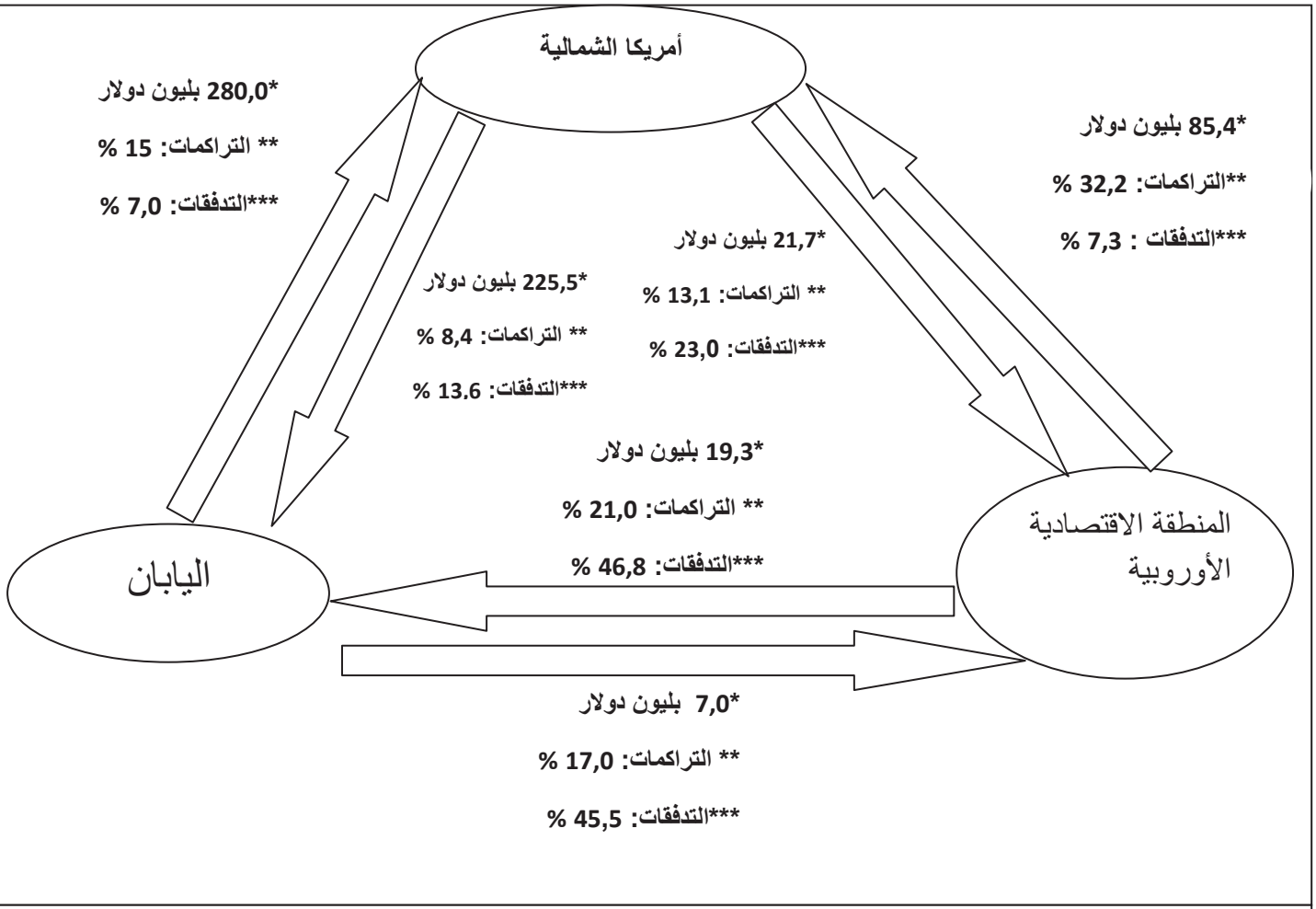

**التركمات = النسبة المئوية من الموجودات الاجمالية المتراكمة

***التدفقات = النسبة المئوية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الشكل رقم:7

المصدر: بول هيرست، جراهام تومبسون ، **مسألة العولمة الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم**.مرجع سابق ،ص 94.

أما معطيات ما بعد الأزمة فتقول بالتوزيع التالي للقوة:

العنوان: القوى الكبرى الأساسية: مؤشرات أساسية لسنة2012:

البلد / المؤشرات	الولايات المتحدة الأميركية	الصين	اليابان	الهند	روسيا	البرازيل	الاتحاد الأوروبي
الناتج المحلي الإجمالي ppp*بالترليون دولار	15,684 (المرتبة1)	12,405 (2)	4,627 (4)	4,684 (3)	2,513 (5)	2,355 (7)	16,092 (1)
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	15,684 (1)	8,227 (2)	5,963 (3)	1,824 (10)	2,021 (8)	2,395 (6)	16,584 (1)
معدل النمو الحقيقي لGDP*	%2,2	% 7,80	% 2	% 6,5	% 3,4	% 0,9	% -0,3
رأس مال ال GDP بالدولار	50,700 (المرتبة14)	9,300 (12)	36,900 (38)	3,900 (168)	18,00 (77)	12,100 (106)	35,100 (41)
تكوين GDP قطاعيا:							
• الزراعة	% 1,10	%10,10	%1,10	%17	%3,90	%5,20	%1,80
• الصناعة	%19,20	%45,30	%26	%26	%36	%26,30	%24,70
• الخدمات	%79,70	%44,6	%72,50	%57	%60	%68,50	%73,40
قوة العمل بالمليون	155 (4)	798,5 (1)	65,55 (9)	486,6 (2)	74,24 (8)	106,3 (6)	230 (3)
معدل البطالة %	8,10	6,50	4,4	8,50	5,70	5,50	10,30
العجز في الموازنة ب %ل GDP	-6,90	-1,60	-9,10	-5,40	0	2,20	_
الدين الحكومي ب %ل GDP	72,50	31,70	213,40	59,60	7,70	58,8	_
الدين الخارجي	**15,93 ثرليون دولار**	**770,8 بليون $ (20)**	**3,024 ثرليون $ (6)**	**376,3 بليون$ (29)**	**631,8 بليون $**	**428,3 بليون $ (27)**	**15,5 ثرليون $ (3)**

	(1)			**(22)**			
معدل التضخم %	2,1	2,6	0,1	9,3	5,1	5,5	2,6
التصدير	**1,564 *$*T (3)**	**2,057 $T (2)**	**$b773,9 (5)**	**298,4 $ b (21)**	**592,6 $ b (9)**	**242,6 $b (25)**	**2,170 $T (1)**
الاستيراد	**2,299 $T (2)**	**1,735 $T (3)**	**830,6 $b (6)**	**500,4 $ *b (4)**	**334,7 $ b (16)**	**223,2 $b (25)**	**2,170 $T (1)**
احتياطي العملة الأجنبية والذهب	$T 150,2 (19)	3,341 $T (1)	b 202,8 $ (2)	287,8 $ b (11)	537,6 $ b (14)	373,1 $ b (8)	812,1 $ b (-)
إجمالي الإشهار الأجنبي الداخلي	$T 2,723 (1)	1,344 $T (2)	b 202,8 $ (25)	229,2 $ b (23)	502,5 $ b (14)	b 69,4 $ (12)	–
إجمالي الإشهار الأجنبي المباشر خارجيا	**4,507 $T (1)**	**502 $b (14)**	**1,049 $T (6)**	**117,5 $ b (28)**	**413,1 $ b (16)**	**b 182 $ (25)**	–
مؤشر جيني Gini	**45 (41)**	**47,4 (29)**	**37,6 (76)**	**36,8 (78)**	**41,7 (52)**	**519 (17)**	**30,7 (112)**

الجدول رقم:11

المصدر: Ion ignat, gimia virginia bujanca, « power- shifts in the global economy : tronsition towards a multipolar world order », **u s v annuals of economics and public administration .**op.cit,p27

- GDP :gross domestic production
- PPP :purchasing power parities(تعادل القوة الشرائية)

T: ثرليون / $: دولار / b: بليون

وحسب ما سبق فإن الولايات المتحدة الأميركية ستستمر في حيازة المرتبة الأولى في حجم الاقتصاد عالميا ،بناتج إجمالي مقدر ب: 15,684 تريليون دولار عام 2012م ،ورأس مال للناتج المحلي الإجمالي قيمته 50,7000 دولار ،أي أنها ومن أصل 229 دولة تحتل المرتبة 14 في التصنيف العالمي، وبعد أن كانت الولايات المتحدة الأميركية تمثل المركز المالي العالمي الأول ولوقت طويل ،فإن الأزمة وتأثيراتها منحت لندن المرتبة الأولى عالميا، أيضا فإن الولايات المتحدة الأميركية تمتلك رابع قوة عمل عالميا بعد الصين، الهند والاتحاد الأوروبي ،هذا الأخير الذي يقدر إجمالي الناتج المحلي الاسمي الخاص به ب: 16,58 تريليون دولار ،و16,09 وفق تعادل القوة الشرائية ppp ،فضلا عن كونه صاحب ثالث قوة عمل عالميا ،وحائز على المرتبة الأولى كقوة تجارية عالمية تصديرا و استيرادا،إضافة إلى كونه أكبر سوق في العالم ،إلا أن نصيب الاتحاد الأوروبي من عائد رأس المال ستنخفض عن نظيره الأمريكي بسبب اندماج الدول الضعيفة في أوروبا الشرقية فيه، هذا بخصوص الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي ،أما اليابان فقد تراجع تصنيفها العالمي إلى المرتبة الثالثة عام 2012م بحساب الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المقدر ب: 5,96 تريليون دولار عام 2012 (4,62 ترليون دولار بتعادل القوة الشرائية) ،وبهذا تراجعت أكثر إلى المرتبة الرابعة بعدما كانت في الثالثة ،ومع ذلك فإن اليابان لا زالت محافظة على مصادر القوة مع رأس مال للناتج المحلي الإجمالي مقدر ب: 36,200 دولار ،مقابل 9,100 دولار للصين و 3,900 دولار للهند، كذلك تحتل المرتبة السادسة بعدما كانت في الخامسة من حيث الصادرات والواردات، والمرتبة التاسعة في احتياطي القيمة للعملة والذهب ،إضافة لامتلاكها قدرات صناعية عالية وقوة عمل ومناطق للإنتاج أو التصنيع التكنولوجي، معدلات بطالة منخفضة نسبيا 4,4% ومعدل نمو مستقر نوعا ما مقدر ب: 2%[1].

المطلب الثاني:إعادة توزيع الثروة والحكم العالمي في عالم ما بعد 2008 :

- **إعادة توزيع الثروة: التركيز والتباعد:**

إن الحديث عن إعادة توزيع الثروة عالميا ،مترجم واقعيا بإعادة تركيز الثروة ،والموضح في الحقائق القائلة بأن حوالي نصف الثروة العالمية مملوكة حاليا من قبل 1% فقط من سكان المعمورة،وأن ثروة هذا ال 1% أغنى أفراد العالم تقدر 110 تريليون دولار ،أي أنها أكبر ب 65 مرة من إجمالي ثروة " الباقي " (99%) من سكان العالم هذا على المستوى العالمي، وبالتخصيص فإن أثرياء الولايات المتحدة الأميركية ال1% سيتأثرون بحوالي 95% من النمو الثروة ،في فترة ما بعد الأزمة المالية وتحديدا منذ سنة 2009 ،في حين أن 90% آخرين يرزحون في الفقر ،وهذا

(1): Ibid. p 27, 28.

الوضع ليس حكرا على الولايات المتحدة الأميركية ،وإنما هو متواجد في مجمل البلدان مع بروز أكبر في الولايات المتحدة الأمريكية[1]، كما هو موضح في الشكل أدناه:

العنوان: نسبة تزايد حصة ال 1% الأغنى من العائد ما بين 1980-2012:

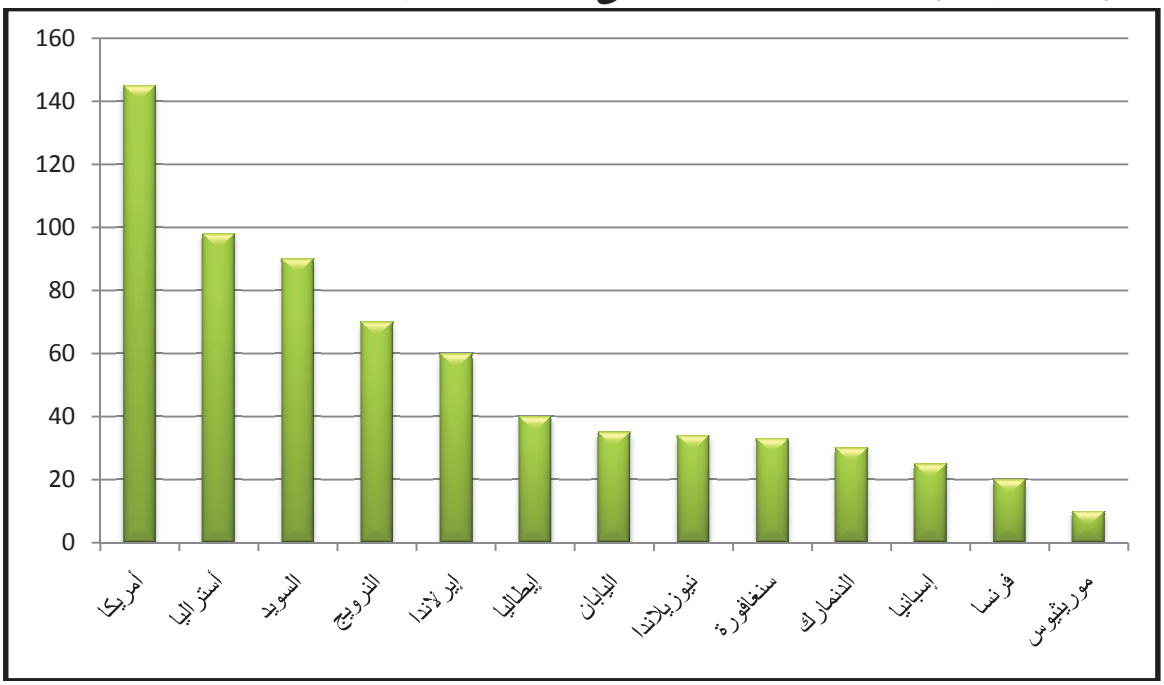

الرسم البياني رقم:3

المصدر: Rrcardo fuentes –neiva ,nick gallasso, « working for the few :political cupture and economic ineouality »,**178oxfam briefing paper.**op.cit,p6

والشكل التالي يوضح كذلك حصة ال1% الأغنى من العائد الوطني ما بين 1980-2012.

(1): Rrcardo fuentes –neiva ,nick gallasso, « working for the few :political cupture and economic ineouality »,**178oxfam briefing paper**. Oxfam GB FOR oxfam international ,united kingdoom,20january2014,pp2,3

العنوان: الحصة من العائد الوطني الموجهة ل1% الأغنى:

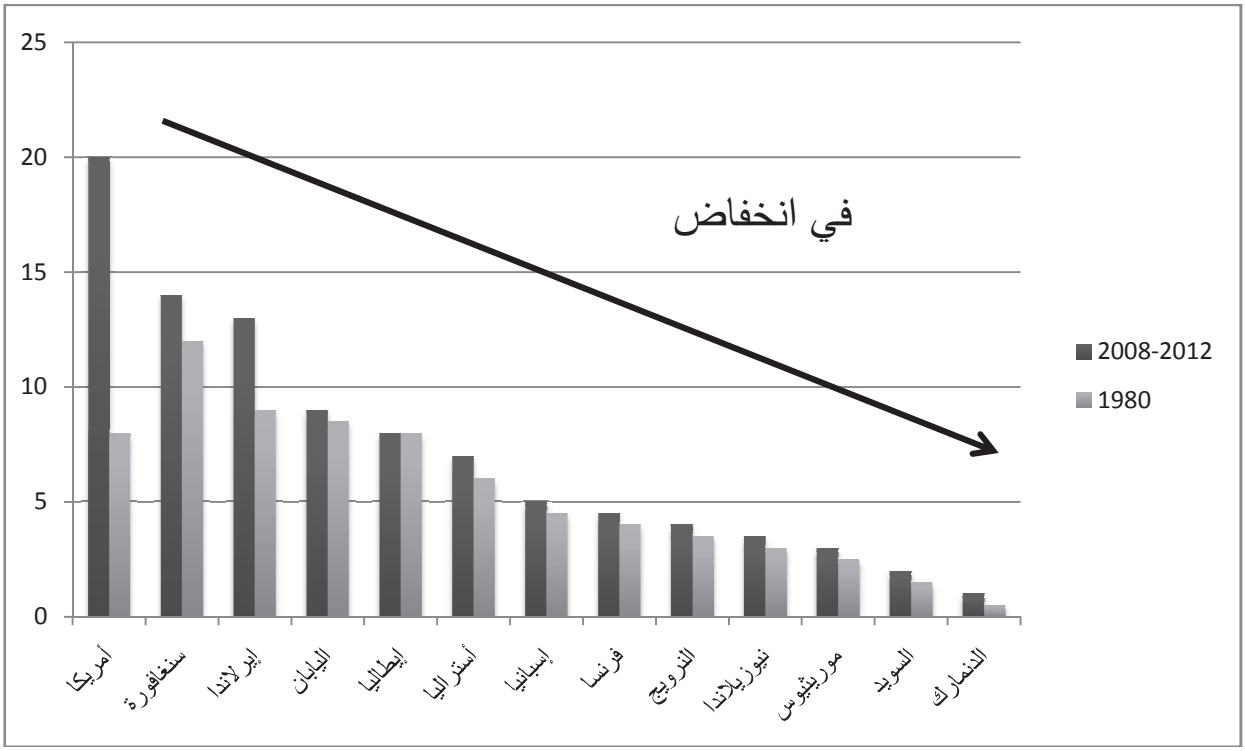

الرسم البياني رقم:4

المصدر: Rrcardo fuentes –neiva ,nick gallasso, « working for the few :political cupture and economic ineouality »,**178oxfam briefing paper**. Op.cit,p2

كذلك فإنه لابد من تسليط الضوء أكثر على هذا التوزيع للثروة ،حيث أنه وعام 2015 كان فقط أغنى 62 شخص في العالم يجوزون ما يمتلكه 3,6 بليون شخص من الثروة عالميا ،كما أن تركز الثروة هذا قد تكرس خاصة في السنوات الخمس أو الست الأخيرة ،حيث انخفض عدد الأفراد الأغنى في العالم من 388 شخص عام 2010 إلى 62 شخص فقط من جهة ،ومن جهة أخرى فإن أولئك 62 شخص قد نمت ثروتهم في ذات الفترة(2010- 2015) بنسبة 44% ،أي تزايد من حوالي نصف تريليون دولار(542 يلون دولار) إلى 1,76 تريليون دولار لسنتي 2010 و 2015 على التوالي ،هذا بخصوص 62 شخص الأغنى عالميا ،أما أفقر سكان العالم فقد تزايدت قيمة ثروتهم فقط بما

نسبته 1% من نسبة الزيادة في الثروة العالمية ،والنسبة الباقية فقد ذهبت إلى ال1% الأغنى في العالم[1].

إن هذه الأرقام تدل على وجود مستويات عالية من اللامساواة في توزيع الثروة على المستوى العالمي ،خاصة لدى الاقتصاديات الصاعدة مثل جنوب إفريقيا، البرازيل، المكسيك، روسيا، الأرجنتين، والصين وتركيا ،بينما تتسم الاقتصاديات المتقدمة بمستويات أدنى من اللامساواة مثل فرنسا، ألمانيا، كندا، إيطاليا، وأستراليا ،في حين ترتفع هذه التفاوتات خاصة بعد برامج التقشف في الاتحاد الأوروبي، خاصة في بريطانيا والبرتغال ،التي تحوز أعلى معدلات اللامساواة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،وهذا راجع بالأساس إلى السياسيات الضريبية ،وتخفيض أو حتى شبه إيقاف للإنفاق الحكومي في الخدمات العمومية ،تحديدا مثل التعليم والصحة والأمن الاجتماعي[2]، والشكل التالي يوضح مستويات اللامساواة في العالم:

العنوان: تقاسم الرخاء:

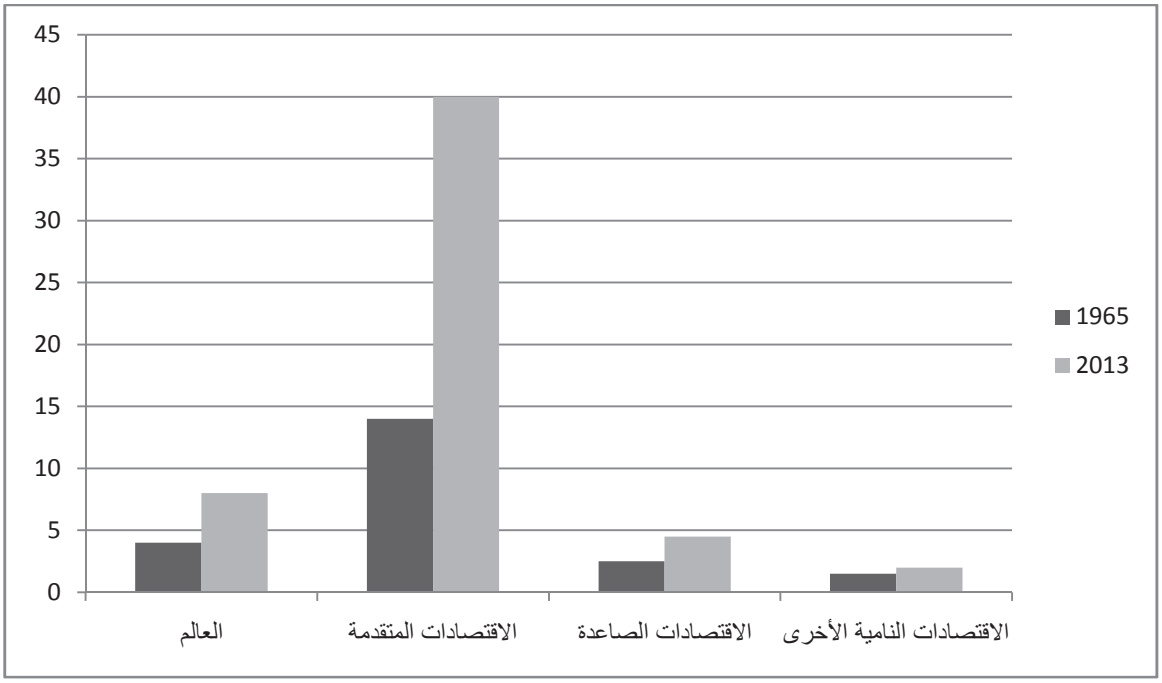

الرسم البياني رقم:5

المصدر:إيهان كوسي ،ازغي اوزترك ،"عالم من التغير :حصر انجازات نصف القرن الماضي"،**التمويل والتنمية:من الماضي نحو المستقبل:مستقبل الاقتصاد العالمي.**العدد51،البنك العالمي،__،ص9.

(1): Deborah hardoom and others , « An economy for the 1% »,**210oxfam briefing paper.** Oxfam GB FOR oxfam international ,united kingdoom,18 january2016,p2

(2): Rrcardo fuentes –neiva ,nick gallasso, « working for the few :political cupture and economic ineouality »,**178oxfam briefing paper.** op.cit,13

ونظرا للتأثيرات الكبيرة للأزمة المالية على التوزيع العالمي للثروة ،فقد تزايد عدد السكان ذوي القيمة الصافية فوق العالية للفرد؟ (UHNWI) بما مقداره 65,335 ،وهي فئة يتجاوز دخل أعضائها أو مجمل ثروتهم20,8 تريليون دولار ،وبهذا فقد تزايد حجم هذه الفئة ب 61% ،وأصبح تعدادهم 172,850 فرد ،بإجمالي ثروة مضافة مقدرة ب: 700 ترليون دولار لعام 2014، وبخصوص فئة " أصحاب مئات المليونيرات" فيقدر عددها ب 38,280 شخص كإجمالي عدد الفئة العالمي ،في حين تزايد حجم فئة " البيليونيرين" بنسبة 82% ما بين 2004 و 2014 ،وارتفعت بذلك من 53 شخص إلى 1,84 شخص[1]، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه:

العنوان: هرم الثروة العالمية لعام 2014:

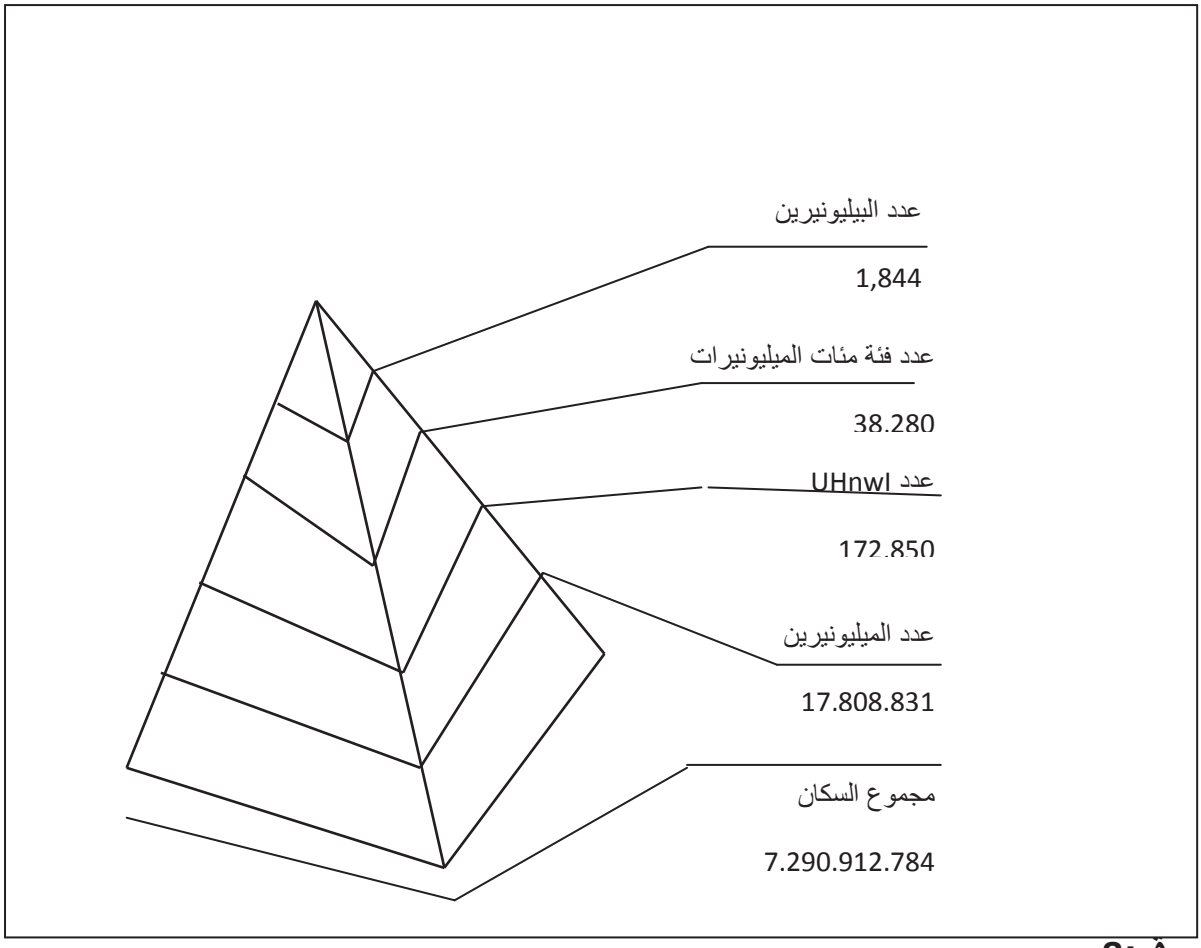

الشكل رقم:8

(1): Grainne gil more , Andrew shirley ,the global perspective on prime property and wealth :UHNWIpopulation growth contineus »,**the wealth report 2015**.knight frank research,__ ,2015,p18

المصدر: Grainne gil more , Andrew shirley ,the global perspective on prime property and wealth :UHNWIpopulation growth contineus »,**the wealth report 2015**.op.cit,p22

ورغم أن معدل خلق الثروة سنويا على المستوى العالمي ليس بالسريع ما بين 2013 حيث كان 2,9% و 3,1% عام 2014 ،فإن هذا المعدل على المستوى الإقليمي سيجل ملاحظات أكثر ،فحوالي 1,419 شخص نقلوا 30مليون دولار إلى آسيا عام 2014 ،كما قدر إجمالي الأصول الصافية ب 5,9 تريليون دولار لآسيا ،مقابل 5,5 تريليون دولار لأميركا الشمالية، ومع ذلك لازال الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى من حيث UHNWI ،بصندوق مدخرات مقيم ب: 6,4 تريليون دولار ،وبذلك فهو يتحكم في أغلب الثروة العالمية ،إفريقيا تتحكم في 0,2 تريليون دولار، الشرق الأوسط 0,7 تريليون دولار، أستراليا 0,4 تريليون دولار، روسيا 0,6ترليون دولار، أميركا الوسطى واللاتينية 1,2 تريليون دولار منUHNWI ،أما فيما يتعلق بالطبقة الوسطى فإن أكثر من 369 شخص ينتمون إليها في الاقتصاديات الصاعدة ،وحوالي 1بليون شخص في البلدان المتقدمة[1].

القوى الصاعدة والحكم العالمي:

إن العالم اليوم يواجه تحولا خطيرا بين تراجع نسبي أوروبي وأمريكي وحتى ياباني ،مقابل صعود نسبي للصين، الهند، روسيا، والبرازيل كفواعل دولية أو عالمية ،ستحدد ملامح مستقبل السياسة العالمية والاقتصاد العالمي ،بالإضافة إلى فواعل إقليمية أخرى مثل تركيا، وجنوب إفريقيا وأندونسيا، فهذه الاقتصاديات الصاعدة أصبحت تؤثر على الطاقة العالمية والمناخ والأمن والتجارة وسياسات الهيمنة هذا من جهة ،ومن جهة أخرى فهذه القوى الصاعدة ضعيفة رغم قوة معدلات النمو الاقتصادي،فهي غير قادرة على القضاء على الفقر مع اختلال كبير في توزيع الدخل والثروة ،ما ولد مشاكل اجتماعية كبيرة تهدد بلااستقرار سياسي على قائمة التهديدات.

وقد أدى الدور الدولي المتزايد للقوى الصاعدة ،مع تزايد وزنها الاقتصادي وقدراتها المالية ،إلى إثارة نقاش حول دورها في الحكم العالمي ،وأكثر من ذلك إلى المطالبة من قبلها بإصلاح مؤسسات Bretton Woods ،وتحصيل قوة أكبر للتأثير على القواعد والترتيبات المؤسساتية للاقتصاد العالمي، كذلك فإنه ومع انفجار الأزمة المالية تنامت النزعة الشكية خاصة لدى هذه الاقتصاديات الصاعدة،بخصوص مدى قابليتها واستعدادها للامتثال للمعايير والقيم التي فرضها ثالوث مؤسسات Bretton Woods ،حيث أنه بعد الأزمة وبخت أنظمة ديكتاتورية مثل الصين وبخت الولايات المتحدة الأميركية ،بخصوص

(1): Ibid, pp18-23

مساوئ نموذجها الاقتصادي وقيمة الأسواق الحرة ،التي أصبحت القوى الصاعدة ترى بضرورة استبدالها بالقيادة الدولاتية للتنمية[1].

وسنتطرق إلى سعي القوى الصاعدة لاستغلال ظرف الأزمة المالية وتأثيرها كفرصة إستراتيجية،لتدعيم قوتها الاقتصادية بتأثير سياسي من خلال ثلاث قضايا أساسية هي: السياسة التجارية، بنوك التنمية وسياسة المناخ.

- **السياسة التجارية:** حيث ترى القوى الصاعدة ومجمل البلدان النامية ،بأن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والمنظمة العالمية للتجارة والمؤسسات المالية الدولية ،ليست إلا دعائم للمصالح الأمريكية تهدف لتكريس المزيد من اللبرالية مفهوميا وواقعيا، وبينما أعلت منظمة التجارة العالمية سقف الطموح كثيرا عند تأسيسها عام 1994 ،إلا أنها وبعد عديد المحاولات الفاشلة لإحياء جولة الدوحة منذ سبتمبر 2013 ،أصبحت تسعى إلى خلق اتفاق على الأقل حول النظام التجاري ،للإبقاء على المنظمة على قيد الحياة والتقدم للأمام ،مع وضع قواعد متعددة الأطراف تحكم عالم التجارة[2].

لقد كان المؤتمر الوزاري التاسع في بالي في سبتمبر 2013 الخاص بمنظمة التجارة العالمية ،كان قادرا على تنظيم التجارة عبر منح القوى الصاعدة والدول النامية خيارات أكثر ،لتحقيق أمنها الغذائي ودعم تجارة البلدان الأقل نموا والمساعدة في مسار التنمية ،ويعتبر أكبر تهديد للنظام العالمي لتقييم قواعد التجارة ،حيث أنه مرهون باستمرار المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية حول الشراكة من أجل الاستثمار والتجارة عبر الأطلسي من جهة ،وبين 12 عضو من الشراكة عبر الباسيفيك، والرهان الأساسي المطروح من قبل الشراكتين ،هو أن القوى التقليدية ترغب في تعديل قواعد الاقتصاد العالمي وفق مقاربة مختلفة ،ترتكز هذه المرة على التكامل الإقليمي العابر للقارات ،ومع الولايات المتحدة الأميركية كمحور إستراتيجي في الشراكتين ،فالاندماج بينها ممكن والأهم أن الشراكتين ليستا فقط بخصوص الزراعة والبضائع ،أو المبادرات الخجولة التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا مع جولة الدوحة ،ولكنها أيضا بخصوص قواعد الاستثمار العابر للحدود، المنافسة، تدبير السياسات، حقوق الملكية الفكرية وإنعاش أهداف الاتفاقية متعددة الأطراف حول الاستثمار[3].

---

(1): Ziya Omis, Mustafa Kutlay, « Rising power in a changing Global order : the political Economy of Turkey in age of BRICs »**Third world Quartely**. op.cit,p37

(2): Robert kappel, « global power shifts and challenges for the global order »,**policy papers.**german institute of area studies,hamberg,2015,pp8,9

(3): Ibid, p9

- **بنوك التنمية:** إن سنة 2014 تعد وبامتياز سنة التنافس الدولي حول بنوك التنمية الجماعية، خاصة البنك العالمي التنمية لآسيا ADBإضافة إلى بنك BRICS (الهند، الصين، البرازيل، جنوب إفريقيا، روسيا) ،الذي أسس في القمة السادسة لدول ال BRICS في جويلية 2014 ،ليتوسع مع أواخر جويلية بانضمام أكثر من 20 دولة أسيوية مثل أندونسيا ،حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين الأعضاء المؤسسين بما فيهم ال20 المنظمين حديثا ،هذه المذكرة تنص على خلق "قاعدة بكين" ،بخصوص بنك الاستثمار في البنية التحتية في آسيا ASian Ifrastructure Invertment Bank وكان رأس ماله 50 بليون دولار، ويعتبر إرساء ال BRICS لبنوك تنمية جماعية أو متعددة الأطراف مكسبا عالميا للتنمية،فهذا سيساهم في إغلاق فجوات تمويل البنى التحتية للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،كما أنها ستفيد في خفت الأصوات المطالبة بإصلاح مؤسسات Bretton Woods التي تتقلص أهميتها ،على اعتبار أنها لن تبقى المصدر الوحيد لتمويل التنمية في البلدان الفقيرة ،كما أنها حركة إستراتيجية للصين في مواجهة الهيمنة الأمريكية ،حيث تعتبر هذه الخطوة ظلا صينيا على الدبلوماسية العالمية[1].
- **سياسة المناخ:** حيث أصبحت التوترات بين القوى الصاعدة والبلدان الصناعية جلية ،بحيث تسعى القوى الصاعدة لجعل البلدان المتقدمة تعترف بمسؤوليتها وتتحملها بخصوص التلوث ،ويبرز دور القوى الصاعدة في قضايا البيئة والمناخ في دور ما يسمى BASIC (البرازيل، جنوب إفريقيا، الهند، الصين)مع مخرجات كونهاجن ،وصولا إلى أنه تم عقد اتفاق بينهم وبين الولايات المتحدة الأميركية يستثني الاتحاد الأوروبي والبلدان النامية الصغيرة ،كما طالبت بالسماح بنقل التكنولوجيا للبلاد الأقل نموا ،وهذا يدل على وعيها المتزايد واهتمامها بقضايا الجنوب ومجمل الرهانات العالمية[2].

المبحث الثاني: التأثيرات الجيواستراتيجية لإعادة توزيع القوة والثروة على العالم:

المطلب الأول:انتقال القوة من الغرب إلى الشرق :دراسة في الاتاحات:

التراجع الأمريكي والصعود الصيني: عرض الأطروحة:

إن أطروحة التراجع الأمريكي والصعود الصيني ليست وليدة الأزمة المالية لعام 2008 ،وإنما تعود لوقت أبكر من هذا التاريخ ،حيث أن " بول كيندي" يعتبر أول وأهم من تحدث عن " التراجع الأمريكي" ،فضلا عن " روبيرت جيلبان" اللذان قدما تحليلات اقتصادية لهذا " التراجع" ، كذلك قدمت تحليلات ثقافية بديلة مع "هنتنجتون" وأخرى عسكرية وحتى دبلوماسية مع "كسنجر هنري" و" زغغينيو برجنسكي" ، إلا أنه ورغم

(1): idem
(2): Ibid, pp9,10

اختلاف عوامل الانهيار -وعلى الأقل التراجع- الأساسية فإنها جميعها في النهاية تقول بوصول " الهيمنة الأمريكية " على العالم إلى نهايتها[1]،ما يؤكد بالتالي حتمية تغير الأوضاع الجيو استراتيجية على المستوى العالمي ،لصالح " الوافديين الجدد" على هرم القوة العالمي.

فبعد أن كانت الولايات المتحدة الأميركية " الأمة غير الممكن الاستغناء عنها" ،بالنظر للتجارب التاريخية بداية من الحرب العالمية الأولى ،التي أكدت الحاجة إلى الولايات المتحدة الأميركية قوية اقتصاديا وماليا" ،وصولا إلى الحرب العالمية الثانية وتأكيد الحاجة إليها لكن قوية عسكريا هذه المرة،أصبحت الولايات المتحدة الأميركية مع الثلث الأخير من القرن العشرين إلى غاية الوقت الحالي في طور الثلاثي تدريجيا ،تبعا لفقدانها " وضع الهيمنة" على الموارد الاقتصادية والقوة العسكرية ،وتاليا الفعالية السياسية والجاذبية الإيديولوجية ،ما تدعم في عصر العولمة الذي أتاح لقوى أخرى أضحت المنافس الولايات المتحدة الأميركية على مصادر القوة ومواردها ،فضلا عن أن خصائص ذات العصر قد خلقت مشاكل اقتصادية دورية وحتى هيكلية في بنية الاقتصاد الأمريكي وحتى العالمي، ونظرا لأن الطبيعة تكره الفراغ فإن هذا التراجع الأمريكي قابله انتعاش وصعود لكن في غير دفة الغرب هذه المرة، في آسيا وتحديدا في أكبر الدول الآسيوية[2].

على إثر المشاكل والأزمات التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي ،فقد انقلبت واحدة من أهم سماته،فبعدما كان يتمتع بمستوى عالي جدا من الاستقلال الذاتي ،أضحى اقتصادا تابعا وبامتياز لكل العالم ،خاصة للبلدان الآسيوية ذات الشعوب النشيطة والثقافة الادخارية ،وبالتالي صاحبة الفوائض المالية الكبيرة هذا على المستوى الاقتصادي ،أما على المستوى السياسي فقد انقلبت الحركية الديموقراطية بين الولايات المتحدة الأميركية والآخرين غير الديمقراطيين ،ذلك أن الديموقراطية وفق المنطق التطوري للتاريخ تتطور حيث هي ضعيفة وتقهقر حيث هي قوية ،وبذلك تحولت الولايات المتحدة الأميركية وأعتى الديموقراطيات الغربية، فرنسا وابريطانيا إلى " أوليغارتيات" ،تسعى لتحقيق مصالح القلة صاحبة القوة والثروة [3] ،وهنا يكمن الخلل فبينما الخطاب الديموقراطي الغربي يؤكد على " الأغلبية " ،كان الواقع يقول بتحكم الأقلية هذا داخليا، أما خارجيا فكان تناقض آخر مفاده ،أن الديموقراطية من أهم ما تعنيه " حرية الاختيار" ،في حين أن الممارسات الأمريكية خارجيا كانت ديكتاتورية أكثر منها ديموقراطية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

ومع التطور التكنولوجي للقرن الواحد والعشرين ،واتساع حجم الكتلة البشرية حول العالم ،وتعدد الفواعل والذي ولد لنا ظاهر " التعقد" في العلاقات الدولية ،فقد أضحت القوة الأمريكية العسكرية والاقتصادية والسياسية " المنحدرة" ،عاجزة عن تحقيق وضع الهيمنة الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ظل وضع من التراجع الدولي للارتقاء في

---

(1): إيمانويل تود، **بعد الإمبراطورية : دراسة في تفسخ النظام الأمريكي.** تر: رجب بودبوس، أكاديمية الفكر الجماهيري والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، د س ن، ص 44

(2): نفس المرجع، ص 51- 58.

(3): نفس المرجع ، ص 56- 58.

التراتبية العالمية للقوى ،وهنا يبرز الحماس الصيني والآسيوي لتعظيم مكاسبهم في اللعبة الدولية ،والاستفادة من مزاياهم النسبية واتاحاتهم الاقتصادية في ظل الهيمنة الأمريكية وضع " الراكب المجاني" ،فآسيا خاصة الجنوب والجنوب الشرقي كانت مستفيدة من وضع الهيمنة ،ولا تدفع تكاليف هذه الاستفادة نظرا لظرف الحرب الباردة ،وبهذا تزايدت معدلات النمو وتضاعفت القدرات الإنتاجية ،في مقابل " تراجع في الاقتصاد الأمريكي" ،ما منحها وزنا نسبيا أكبر على الساحة الدولية اقتصاديا ،تدعم خاصة بعد الأزمة المالية لعام 2008 ،حين أثبتت البلدان الآسيوية بخاصة الصين والهند إضافة إلى أعضاء ال BRIC (الصين، الهند، روسيا، البرازيل) ،قدرتها على تخطي الأزمة والحفاظ على معدلات نمو محترمة جدا ،في مقابل تراجع كبير في معدلات النمو الأمريكية والغربية مجملا ،وهنا عادت إلى الأذهان أطروحة الانهيار الأمريكي لصالح الصعود الصيني والآسيوي ،وفي ظل هذا التغير في موازين القوى على الأقل اقتصاديا ،أضحت الولايات المتحدة الأميركية مجبرة على التفاوض بل وحتى الانصياع للوضع الجديد ،الذي تكرست ملامحه خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008[1].

- **انتقال القوة من الغرب إلى الشرق: تحليل مؤشرات الإثبات:**

يعتبر القرن الواحد والعشرين مزيج من الاستمرار والتغير ،حيث أن وضعية القوى الكبرى في الهراكية العالمية تعاني تغيرات شديدة،فإلى جانب مراكز القوة القديمة ظهرت قوى جديدة ،وأخذت أحجاما ومواقع كبيرة نسبيا في النظام الدولي ،ليصبح هذا الأخير أقرب إلى التعددية القطنية منه إلى الأحادية،وتعتبر الأزمة المالية لعام 2008 آخر أهم"حدث كبير" ،أثر على مسار التغير في مراكز القوة خاصة الاقتصادية ،مع صعود مراكز اقتصادية جديدة قوية وتنافسية مثل الصين ،التي أصبحت مع سنة 2010 ثاني أكبر اقتصاد عالمي طامح إلى تقلد منصب القيادة العالمية إلى جانب الهند،البرازيل،روسيا ودول صاعدة أخرى ،أكدت معدلات نموها ونسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي وزنها العالمي الملفت ،والذي تدعم بعد نجاحها في تخطي الأزمة بأقل الأضرار مقارنة بالمراكز التقليدية للقوة العالمية[2].

فكما تؤكد الإحصاءات المذكورة آنفا – المبحث الأول من هذا الفصل- التنامي الكبير في قوة الصين ومجمل أعضاء الـ BRICS ،مقابل تراجع مشهود في حجم الاقتصاد الأمريكي سواء في الناتج المحلي الإجمالي ،أو في حجم الاستثمارات ومعدلات البطالة والتضخم وغيرها من المؤشرات ،التي تؤكد بما لا يدع مجالا للشك ،بأن الصين تحديدا قد باشرت تحقيق رغباتها في اكتساب وضع " القوة العظمى"على المسرح الدولي بعد الأزمة المالية،كانعكاس لفاعليتها الاقتصادية الكبيرة والمشهودة ،والتي تعتبر تمهيدا للتفوق العسكري الإقليمي بداية ثم العالمي.

---

(1): نفس المرجع، ص 61- 62.

(2): Ion ignat,gimia –virginia bujanca,op.cit,p24

والملاحظ على النموذج الأسيوي عموما والصيني على وجه الخصوص ،في مجال السعي للاستفادة من الظرف التحولي للعالم ،هو اعتمادها على ما أسماه " جوزيف باي" – وإلى حد بعيد- على القوة الناعمة، حيث أن معدلات النمو العالية والمستقرة والمستمرة التي حققتها الصين كانت لافتة للانتباه، كما شكل نموذج النمو الأسيوي المقتدي باليابان " الإوز الطائر" ،المعتمد في بلدان صغيرة مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا ،شكل نموذجا فريدا في التنمية المستجيبة للخصوصية الثقافية وللقيم المحلية دونما إخلال برفاهية المجتمع الأسيوي[1].

إن القول بصعود الشرق يعني أساسا عودة الصين ،والتي أكدها العديد من الملاحظين في فترة ما بعد الأزمة المالية لعام 2008، أكدوا تزايد جاذبيتها في آسيا وفي بلدان نامية أخرى ، حيث أصبح " إجماع بكين" له من القبول ما يكفيه لمزاحمة " إجماع واشنطن" ونموذج وول ستريت بخصوص القوة الناعمة ،وجاذبية هذا الأخير كنموذج اقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا التزايد في " القوة الناعمة" الصينية يتجلى كذلك ،من خلال ارتقاء الثقافة التقليدية الصينية إلى مصاف الثقافة الشعبية العالمية ،لما لها من جاذبية ،كما أنه قد تضاعف مؤخرا عدد تسجيلات الطلبة الأجانب في الصين- تضاعف العدد- عدة مرات ،فضلا عن تزايد إعداد السياح بشكل لافت، إضافة إلى هذا فقد أنشأت الصين المئات من المؤسسات الكونفوشيوسية حول العالم للترويج للغة والثقافة الصينية، كما تزايد البث الإذاعي لإذاعة الصين الدولية على مدار 24 ساعة في اليوم، وفي الفترة 2009-2010 استثمرت الصين في الإشهار الخارجي حوالي 8,9 بليون دولار[2].

هذا على الصعيد غير الرسمي، أما على الصعيد الدبلوماسي فقد زادت الصين من مشاركاتها في الترتيبات متعددة الأطراف ،وكان لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية دور كبير في تحسين صورتها،وإيصال منتجاتها إلى أبعد مكان في العالم ،كما ساهمت في أكثر من 3000 جيش لعمليات حفظ السلام الأممية ،وأضحت أكثر تعاونا في دبلوماسية منع الانتشار لأسلحة الدمار الشامل ،مثل جولات الحوار مع كوريا الشمالية ،وحلت عديد الخلافات والنزاعات الإقليمية مع جيرانها ،وارتبطت بشراكات وعلاقات إستراتيجية مع منظمات إقليمية ،مثل ضمه شرق آسيا مؤخرا، وقد أدت كل هذه الممارسات إلى التقليل من مخاوف دول الجوار من الصعود الصيني " السلمي" ،المركز على العلاقات الرمزية[3]،والمتجاهل للانتماءات السياسية ،والمحايد في علاقاته الاقتصادية والتجارية ،ما منح هذا النموذج جاذبية أكبر خاصة لدى دول الجنوب في أفريقيا، آسيا وحتى أميركا اللاتينية، حيث أن الطبيعة غير المشروطة للعلاقات الصينية مع " الآخر" ،جعلتها محل ترحيب خاصة لدى ديكتاتوريات العالم الثالث بداية من نيجيريا وغيننا مرورا بإيران

---

(1): جوزيف-س ناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية.** تر: محمد توفيق البحيري، مكتبة العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 128، 129.

(2): Joseph s.nye.jr, « americanand chinese power after the the financial crisis »,op.cit,pp144,145

(3): Ibid, p 145.

وصولا إلى الأرجنتين الشيلي والبرازيل وفنزويلا[1]، هذا النموذج الصيني المخالف تماما للنموذج الأمريكي ذو المشروطية المزدوجة اقتصاديا وسياسيا ،والذي أدى إلى نفور عالمي منه ،أنقص في النهاية الكثير من الجاذبية الأمريكية.

وفي ظل ملامح شبه واضحة "لاستراتيجية أمنية صينية " خاصة مع منظمة شنغهاي للتعاون،والتي تمثل تحالفا عسكريا غير معلن بين الصين وروسيا ،إضافة إلى كازخستان قرغستان، طاجكستان، وأوزبكستان مع الهند وإيران كشريكي حوار ،ومنغوليا وباكستان كمراقبين[2]، نجد الارتباك الاستراتيجي واضحا في السياسة الأمريكية منذ بدايات القرن الواحد والعشرين ،حيث لوحظ تزايد غير مبرر في الميولات العسكرية الأمريكية ،في سعي منها لحجب الأنظار عن التراجع الاقتصادي بالتضخم العسكري وفي سبيل ذلك اعتمدت على ثلاثة عناصر هي:

*تلافي الحل النهائي للنزاعات والمشاكل ،للإبقاء دوما على تبرير للتدخل والتواجد العسكري خارج حدودها مثل أي قوة عظمى[3]،لحماية مصالحها ومراقبة الأعداء والمنافسين ،مثل القضية الفلسطينية، الوضع في سوريا، ليبيا، مصر واليمن، الحالة الإنسانية في ميانمار، إفريقيا الوسطى، القوقاز و كثير في المناطق المتأزمة.

*التركيز على القوى الصغيرة مثل كوريا الشمالية، سوريا، العراق، حيث تختار دوما مواجهة الفاعلين الصغار لتأجيل وعي القوى المزاحمة بإمكانية تقاسم الكعكة العالمية في لعبة السيطرة[4].

*تطوير الأسلحة والدخول بالعالم في سياق تسلح لا ينتهي ولا يجب أن ينتهي ،في سعي من الولايات المتحدة الأميركية لاستغلال ميزتها النسبية في التفرد بالقوة العسكرية[5].

*وبهذا فقد استعاضت الولايات المتحدة الأميركية عن الهيمنة الاقتصادية ،بتعظيم القوة العسكرية والاستفادة من هذا التفوق قدر الإمكان للانتعاش الاقتصادي عبر مبيعات السلاح العالمي ،وكذا الاستفادة منه استراتيجيا بتعزيز التواجد الأمريكي في المناطق الحيوية والإستراتيجية في العالم، وقد أدى هذا " النهم" الأمريكي للقوة العسكرية وزيادة الإنفاق العسكري منذ الأزمة المالية إلى إذكاء سباق تسلح عالمي بين القوى التقليدية والمساعدة رغم تأزم الأوضاع الاقتصادية والمالية.

---

(1): روبين ميريديث، **الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا.** تر: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2009، ص 255، 256.

(2): نفس المرجع، ص 267.

(3): إيمانويل تود، مرجع سابق، ص 62.

(4): نفس المرجع ، ص 63,62.

(5): نفس المرجع، ص 63.

المطلب الثاني: الاعتماد المتبادل وتحديات انتقال القوة :

الاعتماد المتبادل بين الولايات المتحدة الأميركية والصين:

إن العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين معقدة إلى أبعد حد ،حيث أن درجة الاعتماد المتبادل بينهما عالية جدا وكذا حدة المنافسة ،كما أنه ورغم أن ليس لديهما عدوا مشتركا ،فإنهما مع ذلك تجمعهما مصالح وتحديات مشتركة مثل الإرهاب الدولي، انتشار أسلحة الدمار الشامل ومختلف أخطار التكنولوجي، الدول المنهارة تأثيرات التغير المناحي، وقد زاد من درجة الترابط كون التهديدات الأمنية غير التقليدية تتطلب التعاون وخلق فرص للحوار وتسيق السياسات بين المتزاحمين[1].

***المصالح المتبادلة:** إن العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والصين قد تطورت كثيرا، الولايات المتحدة الأميركية تستقبل الصادرات الصينية ،والصين تدفع بالدولار الأمريكي وكذلك تدخر به، فهي تمتلك حوالي 2,5 تريليون دولار على شكل احتياطات صرف أجيني لها في الخزانة الأمريكية[2]، وبلغة الأرقام فعام 2012 استوردت الولايات المتحدة الأميركية من الصين بضائع بقيمة 425,5 بليون دولار ،بعدما كانت عام 2007 تقدر ب 321 بليون دولار و 125 يلون دولار عام 2002، كما صدرت ما قيمة 110 بليون دولار من البضائع للصين عام 2012 ،بعدما كانت عامي 2007 و 2002 تقدر ب 63 بليون دولار و 22 بليون دولار على التوالي ،فيما قدر العجز التجاري الأمريكي بالنسبة للصين في ذات الفترات (السنوات) ب 315 بليون دولار ، 258,5 بليون دولار و 103 بليون دولار ،كما زاد التبادل التعليمي بين الصين والولايات المتحدة الأميركية بوتيرة متسارعة، حيث تعتبر الصين خامس(5) وجهة للطلبة الأمريكيين ،وقد تضاعف عددهم (الأمريكيين) ما بين 2004- 2005 و 2010- 2011 ،كما قدر عدد الطلبة الصينيين في الولايات المتحدة الأميركية عام 2011- 2012 ب 194 طالب[3].

إضافة إلى أهمية كبيرة تكتسبها السوق الصينية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية ،والاستثمارات الأمريكية بالنسبة للصين تتمثل في[4]

---

(1): Thomas fingar , fan jishe, « ties that bind :strategic stability in the U.S-china relationship »,**the washingtoon quarterly**.center for strategic and international studies,__ ,2013,p132

(2): Thomas wright , «sifting through interdependence », **washingtoon quarterly.**center for strategic and international studies.__,2013,pp9,10

(3): Joseph s.nye.jr, « americanand chinese power after the the financial crisis »,op.cit,p148

(4): Wayne m.morrison, « china-u.s trade issues »,**CRS report.congressionalresearch serves**.__,__,2015,p7,8

- حسب بعض التقديرات فإنه في الصين عام 2022 ،سيصبح عدد أفراد الطبقة الوسطى 630 مليون ما نسبة 45% من إجمالي سكان الدولة.
- ورغم انخفاض في معدل الاستهلاك الخاص الصيني بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ،إلا أنه يتزايد بوتيرة متسارعة فكان قدنمى ما بين 2002- 2013 بمعدل سنوي مقدر ب 10,3% ،مقابل 2,5% للولايات المتحدة الأميركية.
- تمتلك الصين أكبر شبكة هواتف نقالة في العالم وأسرع أسواقها نموا ،مع 1,9 تريليون هاتف محمول مسجل عام 2015.
- حسب توقعات شركة Boeing فإنه في العشرين (20) سنة القادمة ستحتاج الصين إلى 6,020 طائرة جديدة مقدرة ب 870 يلون دولار ،كما تم عام 2015 الإعلان عن خطة صينية لشراء 300 طائرة ب 38 يلون دولار.
- الصين أكبر مستخدم للأنترنت عام 2015 بعدما كانت تحتل هذه المرتبة عام 2008 بتعداد 668 مليون مستخدم (ضعف سكان الولايات المتحدة الأميركية).
- عام 2009 الصين أكبر منتج عالمي لمحركات السيارات والمركبات وأكبر سوق للسيارات الجديدة ،حيث تنتج 23,7 مليون محرك مقابل 11,7 مليون محرك للولايات المتحدة الأميركية.
- جنرال موتورزو General Motors في تقرير لها ،صرحت بأن مبيعاتها في الصين أكبر بكثير من مبيعاتها في الولايات المتحدة الأميركية بين 2010- 2014 ،حيث وصلت في الصين عام 2014 إلى 9,2 مليون سيارة مقابل 3,5 مليون سيارة في الولايات المتحدة الأميركية.

إن الملاحظ على العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والصين أنها حالة فريدة في التاريخ من المنافسة المتكافلة (تنافس + اعتماد متبادل) ،وهو يميز نوعين من الاعتماد المتبادل؛ حالة اعتماد متبادل ايجابية تدعم التعاون وتخفف التوترات ،وتكون فيها المكاسب متبادلة ويقل الميل إلى استخدام الفعالية الاقتصادية كسلاح من أحد الأطراف ،لأن ذلك يؤثر سلبا على الطرفين ،وهي حالة لمصالح المتبادلة التي ذكرناها سابقا بين الصين والولايات المتحدة الأميركية ،وتوجد حالة سلبية أخرى للاعتماد المتبادل تكون عندما يكسب طرف ما فعالية متجاوزة للطرف الآخر ينحو إلى استخدامها كسلاح اقتصادي وقت الأزمة ،وبذلك

يكون الاعتماد المتبادل لا تماثلي عكس الحالة الايجابية أين يكون تماثليا ،ويتم التعبير عن حالة الاعتماد المتبادل اللاتماثلي في العلاقات الأمريكية الصينية برهانات العلاقة[1].

تتمثل رهانات الاعتماد المتبادل بين الولايات المتحدة الأميركية والصين فيما يلي[2]:

- ❖ تعتبر السندات الصينية في الخزينة الأمريكية مثالا جيدا للاعتماد المتبادل السلبي ،حيث أن الصين دائما تهدد ببيع أصولها الدولارية ما يهدد بانهيار الاقتصاد الأمريكي.
- ❖ قضايا تكنولوجيا المعلومات والخطر الرقمي إحدى أهم أوجه الاعتماد المتبادل السلبي، حيث أن الولايات المتحدة الأميركية تدرك أن الصين تستغل السوق المفتوح لاختراق الشركات الأمريكية ،والقرصنة على التكنولوجيا الجديدة للولايات المتحدة الأميركية لاستخدامها وقت الأزمة، حيث تعتبر الأوساط الأمريكية التكنولوجيا الصينية Huawei تهديدا للأمن القومي كما صرح بذلك مديرCIA و وكالة الأمن القوميMichael Fayden "إنها تهديد مطلق للأمن القومي" ،وقد حظيت هذه التكنولوجيا باهتمام أمريكي كبير خاصة بعد تطورها إثر امتزاجها بالخبرة التايوانية، الألمانية، الهندية والأسترالية.
- ❖ تغيير قضايا الطاقة موضوعا رهانيا بامتياز بالنسبة للصين ،حيث أنها تعتمد على حماية الأسطول الأمريكي لصادراتها النفطية في أعالي البحار ،فحوالي 80% من وارداتها النفطية تأتي عبر البحار.
- ❖ وتبعا لما سلف فإن التراجع الأمريكي والصعود الصيني ،كانا نتيجة " تدهور القوة النسبية للاقتصاد الأمريكي ،تزامنا مع ضعف المستوى الديموقراطي بسبب سياستها الخارجية لفرض الديموقراطية الليبرالية عالميا ،فضلا عن انتفاء الحاجة العالمية لهذه الإمبراطورية" ،إضافة إلى أنها كانت قد ولدت حركية تحولية في العالم أدت إلى تراجعها وستؤدي إلى انهيارها- إذا لم تتم إدارتها ختاما.

- **العالم بين رهانات الصعود الصيني وإمكانيات القيادة الأمريكية:**

إن الصعود الصيني تواجهه العديد من التحديات ،فرغم معدلات النمو العالية والفوائض المالية والجاذبية الاقتصادية ،إلا أن الملاحظ أن الوقت لازال مبكرا على المطامح الصينية في السيطرة ليس فقط العالمية بل و الإقليمية أيضا ،لما تواجهه من تحديات أولها القوة الأمريكية التي لازالت لها من المصداقية والواقعية ما يكفي لتأجيل هذه الطموحات هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه توجد رهانات كثيرة على الصين حلها والتغلب عليها لمواصلة مسيرة الصعود.

---

(1) : Thomas wright ,op.cit,p10

(2) : Ibid, pp11-13

فحسب مؤسسة RAND وفي تقرير Flault Lines in china's Economic Terrain (خطوط الصدع في مجال الاقتصاد الصيني) ،أورد التقرير عدة مخاطر تواجه هذا الصعود بداية من معدلات نموه المغرية وتتمثل هذه المخاطر في[1]:

- ضعف النظام المالي والمشاريع المملوكة للدولة.
- إمكانية انكماش الاستثمار الأجنبي المباشر.
- استهلاك الطاقة والأسعار.
- تايوان والنزاعات الإقليمية المحتملة.
- الموارد المائية والتلوث.
- التأثيرات الاقتصادية للرشوة والفساد.
- البطالة والفقر والاضطراب الاجتماعي.
- فيروس نقص المناعة المكتسبة HIV (الإيدز) والأمراض الوبائية.

هذا فضلا عن أن ذات الرهانات وعوامل أخرى تلعب دورا هاما في تحديد الملامح الإقليمية لمجمل آسيا ،خاصة مع الجوار الإقليمي الصيني لاثنتان من أهم الدول الصامدة الهند وروسيا ،واللتان وإلى جانب الصين إن تمكنوا من تجاوز التحديات سالفة الذكر ،إضافة إلى تحدي حركة تدفق المعلومات للحكومات المتسلطة القائدة لهذه البلدان ،وكذا نظرتها للتواجد الأمريكي في المنطقة ،ومدى التناسب بينه وبين قواتها المتنامية ،فضلا عن القضية الكورية وديناميات الملف النووي الكوري الشمالي ،والتي على القوى الصاعدة في آسيا والهند والصين تحديداوحتى روسيا ،عليها أخذها في الاعتبار في مسار صعودها[2].

هذا كما أنه حتى القوة الناعمة ومصادرها الواضح أن الصين تعول عليها كثيرا ،ليست بذلك النجاح مقارنة بنظيرتها الأمريكية ،فرغم الجهود الصينية فالنتائج لازالت جد متواضعة، فعام 2009 أعلنت بكين عن خطة لإنفاق مليارات الدولارات لتطوير "إعلام عالمي ضخم" لمنافسة Viacom/ Time Warnner/ Bloombing ،في سعيها لاستخدام القوة الناعمة لكسب الأصدقاء بدلا من القوة العسكرية،إلا أن هذه الجهود أحبطت بسبب الرقابة السياسية المحلية ،مثلها مثل محاولاتها لتحويل التلفزيون المركزي الصيني و Yinhua القناة الإخبارية الصينية إلى منافسين لـ CNN و BBC ،وهذا راجع كذلك لضعف الدعاية الصينية وعدم قدرتها على كسب الجمهور الدولي، كما أن هذا الضعف غير مقتصر على الجوانب السياسية فحسب ،فحتى الأفلام الصينية ليس لها من الشعبية ما يكفي إذا ما قورنت بأفلام Bollywood الهندية أو Hollywood هوليود الأمريكية ،وعلى هذا الأساس فواقع الحال يقول بأن القوة الناعمة الصينية لازالت بعيدة عن نظيرتها الأمريكية ،ففي استفتاء قامت به ال BBC عام 2010 في 28 دولة ،حصلت الصين على صورة

(1): National intellligences concil's, « mapping the global futere »,**report of national intellligences concil's 2020 propect**.__ ,washington D.C ,2004,p52

(2): Stanley r.seloan and others,**the use of u.s power :implications for u.s interests.**institute for the study of diplomacy, washington D.C ,2004,p85

إيجابية فقط في إفريقيا ومناطق من آسيا مثل باكستان،في حين كانت صورتها تفتقر كثيرا للجاذبية في الأمريكيتين، آسيا وأوروبا[1].

في حين أن القوة الناعمة الأمريكية على الرغم من أنها تراجعت إلا أنها لازالت جذابة ،فالثقافة كمصدر للقوة الناعمة الأمريكية المصورة في أفلام هوليود ،لها قدرة هائلة على جلب الناس إلى شباك التذاكر ،ذلك أن محتواها ليس فقط أقوى من الاقتصاد والسياسة وإنما هو الذي يحركهما ،وهنا كان التساؤل في الأوساط الأمريكية: هل "هوليود" أهم من "هارفرد"؟ ،والإجابة كانت أن هوليود أكيد أنها ليست بنظافة هارفرد ،لأنها أقوى منها في الوصول إلى الناس ،وهنا تدخل أيضا الرياضات الشعبية الأمريكية وثقافة الوجبات السريعة[2].

وبخصوص القيم والسياسات الوطنية الأمريكية فإنها لازالت تتصدر الترتيب في قضايا التعليم العالي، الاتفاق الصحي الكتب المنشورة، استخدامات الحاسوب والانترنت ،العمالة وميول المهاجرين،رغم أنها تتذيل الترتيب في مسائل العمر المتوقع عند الولادة ،والأمن الوطني والمساواة في الدخل والأمن المجتمعي ،ومع ذلك فهي -الولايات المتحدة الأميركية- أكبر وأول مصدر للبرامج التلفزيونية والأفلام العالمية ،وتستحوذ على 28% من أصل 1.6 مليون طالب مسجلين في جامعات أجنبية، أما على مستوى السياسة الخارجية فالولايات المتحدة الأميركية لها القدرة على حشد التأييد العلمي في قضايا الإرهاب، السلاح النووي ومجمل أسلحة الدمار الشامل وقضايا التجارة[3]،وغيرها وبذلك استطاعت ولازالت قادرة على تحويل فعاليتها الاقتصادية النسبية إلى تأثير سياسي ،مقابل عجز صيني خاصة إقليميا في ذلك.

وعند الحديث عن القوة الناعمة فلابد من إدراج القوة الصلبة ،والتي تقول مؤشراتها بأنه ورغم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي ،إلا أنه وبإجراء مقارنة بسيطة يتضح لنا ،أن الولايات المتحدة الأميركية لازالت متفوقة بفارق محترم ،فبينما الكثافة السكانية الصينية مقدرة بحوالي 20% من سكان العالم ،فهي (الصين) تساهم فقط بما حجمه سبع وتسع ($\frac{1}{7}$ و $\frac{1}{9}$) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ،في حين الولايات المتحدة الأميركية بتعداد سكاني مقدر وبنسبة 6 % ،تنتج ما بين 20% إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما أنه ووفق مؤشرات أو معايير نوعية الحياة فالولايات المتحدة الأميركية في تصنيفها أحسن أربع مرات من الوضع في البرازيل ،وست مرات عنه في الصين ،وأحسن إلى خمسة عشرة مرة عن نظريها الهندي، كما تمتلك الولايات المتحدة الأميركية عام 2011 أربعة من أصل عشر شركات عالمية ،و 22 من أكبر 30 ،و37 من

---

(1): Joseph s.nye.jr, « americanand chinese power after the the financial crisis »,op.cit,p146

(2): جوزيف ناي , مرجع سابق,ص80-82

(3): نفس المرجع، ص82-101

أكبر 50 شركة ،أما مجمل اقتصادات الـ BRICS فلها 4 من أصل 10 ،و 8 من أصل 50 ،و 61 من أصل 500 أكبر شركة عالمية[1].

وحتى بمؤشرات القوة العسكرية فرغم أن صوتها أصبح خافتا جدا في عصر الحرب اللاتماثلية،إلا أن الولايات المتحدة الأميركية لازالت الراعية لأمن أوروبا وأسيا ،وتنفق على الدفاع ما نسبة 45% من مجموع الإنفاق العالمي، ورغم سياسة التحديثات الصينية إلا أن قوتها العسكرية لازالت غير قابلة للمقارنة مع القوة الأمريكية ،ففي مثال واحد هو حاملات الطائرات ؛فبينما تمتلك الولايات المتحدة الأميركية 11 حاملة ، تمكنت الصين فقط عام 2011 من امتلاك حاملة واحدة، فضلا عن أن الأرقام تقول بأن الإنفاق العسكري الأمريكي أكبر 5 مرات عن نظيره الصيني[2].

وعلى إثر ما سبق فواقع ميزان القوة الحالي تمت محاكاته بلعبة الشطرنج ،حيث توجد ثلاثة رقع؛ الرقعة العلي فيها القضايا العسكرية والسياسة ،وهي أحادية في القطب بتفوق ملحوظ لصالح الولايات المتحدة الأميركية، رقعة الوسط فيها القضايا الاقتصادية ،وهنا تتصرف الولايات المتحدة الأميركية أكثر كشريك له أنداد مثل الاتحاد الأوروبي، الصين، اليابان و الـ BRIC ،أما الرقعة السفلية فنجد العلاقات العابرة للقومية أين انتشرت القوة بكل فوضوية ،وأصبح فيها كما استخدام مصطلحات من قبيل " الهيمنة" و" القطبية" موضة انتهت مدة صلاحيتها ،وبذلك فإن العالم الآن في ظل لعبة ثلاثية الأبعاد، الولايات المتحدة الأميركية تسيطر على بعد واحد مع سيطرة مشتركة – تقاسم للأدوار والأعباء- على الصعيد الاقتصادي ،وفوضى وتعقد في بعد ثالث[3].

المبحث الثالث: المشهد ألاتجاهي العالمي في 2030 بين الإمكانات والرهانات:

المطلب الأول: محدد المشهد العالمي لعام 2030:

- **النمو في رأس المال المادي:**

فبالنظر إلى النسب الحالية لعام 2015 لمتوسط الاستثمار السنوي والناتج المحلي الإجمالي،والذي يتراوح مثلا في بريطانيا في حدود 17% وفي الصين حوالي 36% ،فإنه سيستمر في هذا المستوى إلى غاية الفترة من 2025 إلى 2030 ،أين سيتراوح في بريطانيا في حدود 17% كذلك أما إيطاليا وألمانيا فسيكون بنسبة 20% ،والشيء نفسه مع اليابان ، وعموما فإن الرساميل المستمرة ستكون آسيا الباسيفيك وجهتها المفضلة خاصة كل من الهند ، كوريا الجنوبية، اليابان، إندونيسيا وتايلاند ،وبهذا فإن جنوب وجنوب شرق آسيا

---

(1): Michael cox, « power shifts :economic change and the decline of the west »,**international relations.**__,united kingdoom,2012,pp373,375

(2): Ibid , p 376.

(3): جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 200، 201.

هي الوجهة الجديدة للاستثمار بخاصة الصين ومجمل الاقتصاديات الصاعدة إلى غاية 2030 على المدى المتوسط و2050 على المدى البعيد[1].

وبلغت الأرقام فإن كوريا الجنوبية تحوز ما نسبة 23,9% من الاستثمارات ، ولكل من بنغلاديش وإندونيسيا 23% و 23,7% على التوالي في حدود سنة 2030 ،في حين تتراجع نسبة فرنسا من الاستثمارات إلى 15% عام 2025 إلى 2030 ،بعدما كانت سنة 2014 في حدود 2% ،وأستراليا في ذات الفترة (2014- 2030) من 26% إلى 22% ،الولايات المتحدة الأميركية من 20% إلى 16%، لتتراجع حصة بريطانيا كذلك بنقطة مئوية منذ 2025 إلى غاية 2050 ،أي من 17% إلى 16% [2] ،وهذا راجع لأسباب ثقافية اقتصادية وحتى ديموغرافية.

- **النمو في قوة العمل:**

وقد تم استخدام توقعات الأمم المتحدة للسكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 59 سنة كدليل أو مؤشر عن نمو القوى العاملة، وحسب الدراسة (دراسة الأمم المتحدة) فإن جميع البلدان وباستثناء الهند ستشهد تراجعا في حصتها من يد العمل الرئيسية خلال الفترة القادمة ،تحديدا إلى عامي 2030 وحتى 2050 مثل كوريا الجنوبية، إسبانيا، إيطاليا، وحتى الصين ،ولكن في المقابل من ذلك ستتزايد حصة هذه البلدان في الفئة السكانية التي تتراوح أعمارها من الستين(60) سنة فما فوق[3].

وبخصوص النمو المتوقع للسكان في سن العمل فتعتبر أكثر البلدان حظا في ذلك: نيجيريا، الفلبين والهند ،وهذا بفضل ارتفاع معدلات المواليد سنويا ،نوكذا الولايات المتحدة الأميركية لارتفاع معدلات الهجرة، في حين تواجه دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تراجعا في نسبة السكان في سن العمل ،باستثناء كل من بريطانيا وفرنسا حيث من المتوقع أن تكون خطاهما ثابتة في هذا المجال، مع شيخوخة تمس المجتمع الياباني، الكوري الجنوبي، الروسي وحتى الصيني ما سيكون له تأثير أكيد على الناتج المحلي الإجمالي العالمي[4].

---

(1): John hanksworth and others,**the world in 2050 :will the shift in global economic power continued ?**.pricewaterhouse coopers,united kingdoom,fabruary2015,p37

(2): idem

(3): Ibid, p35

(4): Ibid, p36

- **النمو في رأس المال البشري (نوعية العمل) :**

وقد تم اعتماد الأساس في تقديرات رأس المال البشري ،بيانات عن متوسط سنوات الدراسة للسكان الذين تتراوح أعمارهم من 25 سنة فما فوق ،وهذا على أساس مسح التقديرات الدولية لبلدان ذات مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية ،على مدى السنوات الأربع (04) الأولى من التعليم على وجه التحديد ،حيث افترض معدل العائد مقدرا بحوالي 13,4% ،وهذا المعدل بمثابة المتوسط في التقديرات بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء ،وكذلك فمن المفترض أن هذا المعدل سيشهد تراجعا في مستوى المتوسط العالمي للأربع سنوات القادمة إلى حدود 10,1% لتعليم السكان ما فوق سن الثامنة[1].

ففي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن المعدل التقديري لعوائد التعليم وتطوير رأس المال البشري تدور في حدود 6,8% ،وبهذا يمكن الوصول إلى تقديرات لمخزون رأس المال البشري لكل شخص عامل ،كمؤشر يقترب من مؤشرات العامل في الولايات المتحدة الأميركية ،على اعتبار أن الاقتصاد الأمريكي هو النموذج الأساسي أو الاقتصاد القياسي، وعلى هذا الأساس فإنه من المفترض أن يكون متوسط سنوات الدراسة والتكوين مستقبلا مرتفعا في مجمل البلدان المتقدمة والصاعدة على حد السواء عبر استقراء الاتجاهات الكبرى ،على الرغم من افتراض أو توقع تباطؤ معدل النمو في رأس المال البشري خاصة في البلدان المتقدمة ،ما يسمح لدول أخرى مثل البلدان الآسيوية خاصة الهند ، إندونيسيا وحتى روسيا وبولندا، هذا سيسمح لها باللحاق بالركب في المعدلات التعليمية بالأسا[2].

- **التقدم التكنولوجي:**

وهنا من المفترض وجود علاقة بين بلد متخلف وزعيم تكنولوجي، وكذا من المفترض أن هذا الأخير هو الولايات المتحدة الأمريكية ،وبهذه العلاقة تكون للبلد المتخلف القدرة على اللحاق بالركب عبر نقل التكنولوجيا ،بواسطة مشروطية توجيه الاستثمارات إلى رأس المال المادي والبشري[3].

وتعتبر مؤشرات مثل الاستقرار السياسي والانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي وحتى قوة وسيادة القانون، تعتبر المحدد لقياس السرعة النسبية للحاق بركب التطور التكنولوجي في الاقتصاديات الصاعدة، أي أنها مرتبطة بتعزيز الأطر المؤسسية على المدى البعيد ،وهنا يفترض ما قيمته 1,5% كمعدل للتقارب في فجوة إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية ،أو عناصر الإنتاج الكلية مع الولايات المتحدة الأميركية ، هذا علما بأن هذا المشهد

(1): idem
(2): idem
(3): Ibid, p38

الاتجاهي يتجاهل التقلبات الدورية لاعتماده توقعات اتجاه النمو على المدى المتوسط والطويل ،وحتى الصدمات الرئيسية المعاكسة مثل الثورات السياسية والصراعات العسكرية ،وحتى الظروف التي تخرج البلدان من مسارات النمو المتوازن، ما يجعل التنبؤ بمستقبلها شبه مستحيل ،وكذا يتجاهل حدوث أو إمكانية حدوث قفزة مفاجئة إلى الأمام في الحدود التكنولوجية مثل أن يرتفع مستوى نمو إنتاجية العمل في الولايات المتحدة الأميركية إلى حدود 2% سنويا[1].

المطلب 2: المشهد العالمي في 2030: مؤشرات توزيع القوة والثروة:

- **الحجم النسبي للاقتصاديات:**

إن التوقعات تقول بأن الصاعدين أو اقتصاديات السوق الصاعدة- القوى الصاعدة السبعة E7 -ستظل القوة الدافعة للاقتصاد العالمي من 2014 إلى 2030 ،حيث ستنمو قوتها الاقتصادية النسبية بمعدل 3,8% سنويا ،مقابل 2,1% لصالح مجموعة G7 ،وللتوضيح فإن : G7 تضم : الولايات المتحدة الأميركية، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، كندا و E7 تضم: الصين، الهند، البرازيل، روسيا، إندونيسيا، المكسيك، تركيا، ويرجع المعدل الأكبر في النمو في القوى الصاعدة E7 لكل من الصين والهند ،اللتان ستكونان مع الولايات المتحدة الأميركية أكبر ثلاث اقتصاديات عالمية بقيادة الصين ،هذه الأخيرة التي ستتفوق على الولايات المتحدة الأميركية قبل حلول عام 2030 من حيث سعر صرف السوق المتقارب مع تعادل القوة الشرائية رغم عدم يقينية هذه التوقعات[2].

حيث ستكون حصة الصين من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من حيث تعادل القوة الشرائية في حدود 20% عام 2030 ،بعد أن كانت 16,5% عام 2014 ،وترتفع حصة الهند في ذات الفترة 2014- 2030 من 7% إلى حدود 8% ،وبهذا ستتفوق الهند على الاتحاد الأوروبي من حيث حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من حيث تعادل القوة الشرائية ،بينما سينخفض هذا المؤشر لدى كل من كل من أوروبا والولايات المتحدة الأميركية ،من حوالي 33% إلى حوالي 28% إلى 25% عام 2030 ،وهذا التحول في القوة الاقتصادية العالمية إلى آسيا سيكون بطيئا نوعا ما ،وهذا ما سيعيدنا لتاريخ الصين والهند لما سيطرتا على الناتج المحلي الإجمالي العالمي بفضل التعداد السكاني ،والكفاءة النسبية في القطاعات الزراعية في عصر ما قبل الثورة الصناعية[3].

---

(1): Ibid, pp38,39
(2): Ibid, p10
(3): Ibid, p11

وبخصوص تراتبية القوى الاقتصادية العالمية لعام 2030 ،فإن الفجوة بين ثالث أكبر اقتصاد وهو الاقتصاد الهندي كبيرة نسبيا ،فبينما حجم الناتج المحلي الإجمالي الهندي بتعادل القوة الشرائية يقدر بـ: 17,138 بليون دولار ،فإن رابع أكبر اقتصاد وهو الاقتصاد الياباني يقدر حجمه بـ: 6,006 بليون دولار، وعموما فإنه من المتوقع أن تشهد معظم البلدان النامية والاقتصادات الصاعدة ارتفاع أو تحسن في التصنيف العالمي، فإندونيسيا تنتقل من المرتبة العاشرة (10) عالميا عام 2011 إلى المرتبة الخامسة (05) عام 2030 ،والبرازيل من السابعة إلى السادسة، المكسيك من المرتبة 11 إلى المرتبة 09 ،ونيجيريا من المرتبة 20 إلى المرتبة 16، في حين يتراجع التصنيف العالمي للبلدان الصناعية المتقدمة ،فألمانيا تراجعت إلى المرتبة 8 بعدما كانت في المرتبة الـ 5 ،وفرنسا من الرتبة الـ 8 إلى 11 ،وبريطانيا راوحت الرتبة الـ 10 في حين راوحت الولايات المتحدة الأميركية المرتبة الـ 2 من حيث الناتج المحلي الإجمالي تعادل القوة الشرائية (ppp)[1] ،وهذا ما سنوضحه في الجدول أدناه: (الـ GDP بـ ppp بـ $ b$_n$)

العنوان: تصنيف الدولي وفق الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية بالبليون دولار لسنتي 2011 و 2030:

البلد	التصنيف العالمي	حجم الناتج المحلي الإجمالي بالبليون دولار لعام **2011** ppp $ GDP(ppp)	البلد	التصنيف العالمي	GDP بـ ppp (b_n) $) لعام 2030
الصين	1	17,632	الصين	1	36,112
الولايات المتحدة الأميركية	2	17,416	الولايات المتحدة الأميركية	2	25,451
الهند	3	7,277	الهند	3	17,138
اليابان	4	4,788	اليابان	4	6,006
ألمانيا	5	3,621	أندونيسيا	5	5,486
روسيا	6	3,559	البرازيل	6	4,996
البرازيل	7	3,073	روسيا	7	4,854
فرنسا	8	2,587	ألمانيا	8	4,590
أندونيسيا	9	2,554	المكسيك	9	3,985
بريطانيا	10	2,435	بريطانيا	10	3,586
المكسيك	11	2,143	فرنسا	11	3,418

(1): Ibid, p13

إيطاليا	12	2,066	السعودية	12	3,212
كوريا الجنوبية	13	1,790	كوريا الجنوبية	13	2,818
السعودية	14	1,652	تركيا	14	2,714
كندا	15	1,579	إيطاليا	15	2,591
إسبانيا	16	1,534	نيجيريا	16	2,566
تركيا	17	1,512	كندا	17	2,219

الجدول رقم:12

المصدر: John hanksworth and others,**the world in 2050 :will the shift in global economic power continued.** op.cit,p3

- **نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع:**

وهذا المؤشر يحدد عبر عنصرين أساسيين هما: متوسط النمو السكاني ومتوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد المرتبط بنمو إنتاجية العمل . وهنا يتوقع أن يكون متوسط نمو الصين معتدلا ويقدر سنويا بحوالي 3,4 % سنويا خلال الفترة 2014-2030 ،نظرا لعدد سكان الصين المنخفضة بسبب سياسة الطفل الواحد وشيخوخة المجتمع الصيني، وكذلك من المتوقع أن ينتقل الاقتصاد الصيني من اقتصاد قائم على التصدير إلى اقتصاد قائم على الاستهلاك ،ما سيخرج الصين من دائرة الاقتصادات الأرخص لصالح فيتنام، بنغلاديش، الفلبين وأندونيسيا ،وبذلك فإن المنافسة الصينية ستصبح قائمة على الجودة بدل الأسعار (التنافسية السعرية) في أسواق التصدير مثل أوروبا والولايات المتحدة الأميركية لمثالية[1]. والشكل التالي يوضح معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة لعام 2030:

(1): Ibid, pp17.18

العنوان: توقعات النمو لأمم الاقتصادات لعام 2030 (الـ BRIC و الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، أوروبا والعالم):

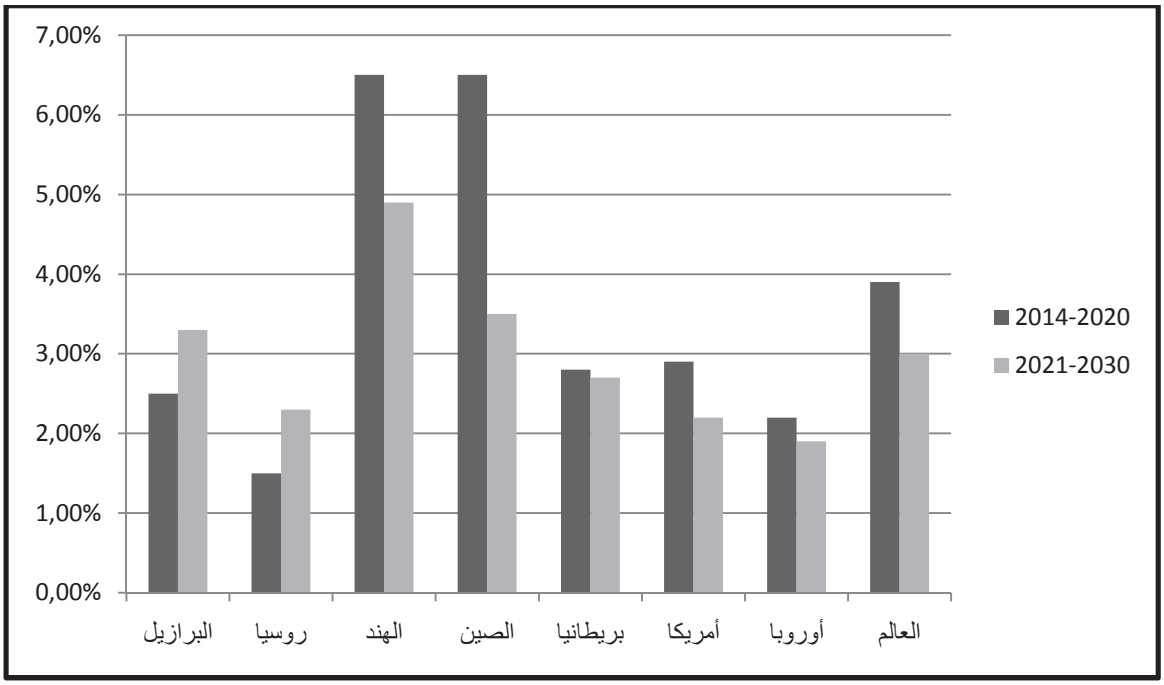

الرسم البياني رقم:6

المصدر: John hanksworth and others,**the world in 2050 :will the shift in global economic power continued.** op.cit,p19

والشيء نفسه مع نمو الاقتصاد الهندي الذي سينمو بمعدل 6,4 % إلى غاية 2020، ليتجاوز بعدها معدل الصين - كما هو موضح في الشكل السابق- بسبب عدد سكان الصين الشباب المنخفض ،وبالتالي ارتفاع وزيادة نطاق وإمكانية اللحاق بالركب من قبل الهند[1] ،وتستمر القوى الصاعدة في قيادة النمو العالمي إلى غاية 2030 كما هو مبين في الشكل أدناه:

[1]: Ibid, p19

العنوان: توقعات النمو العالمي بقيادة الأسواق الصاعدة لعام 2030:

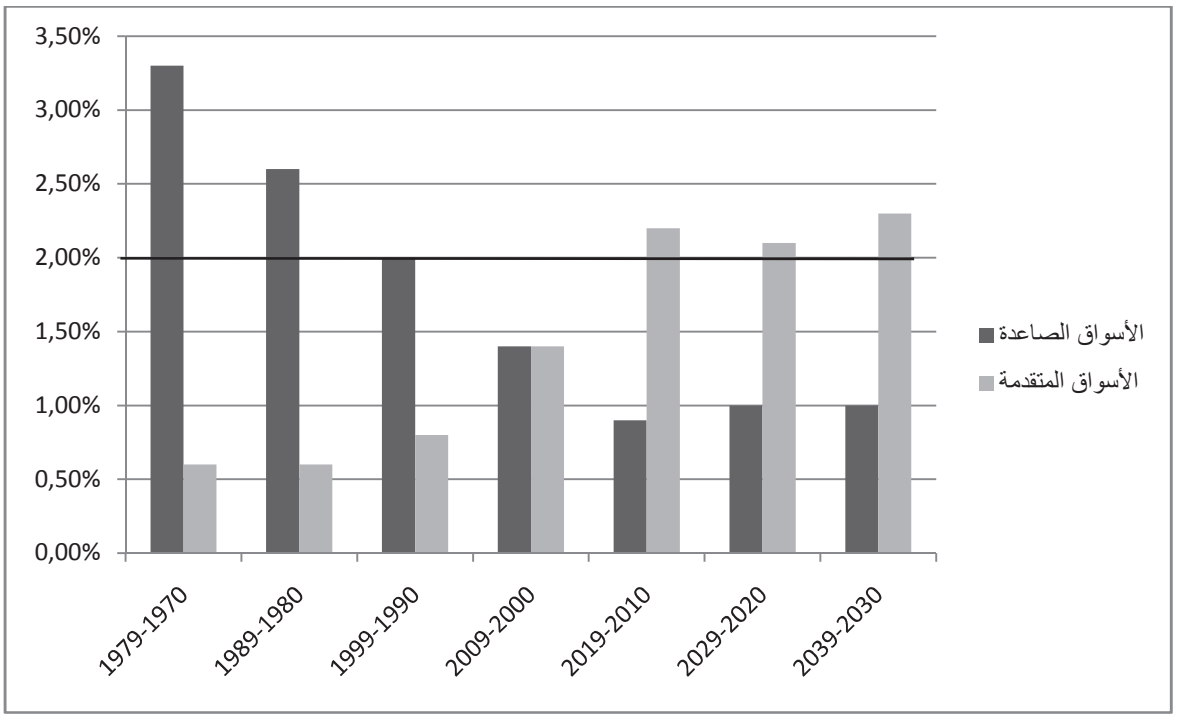

الرسم البياني رقم: 7

المصدر : Karen ward **,the world in 2050 :from the top 30 to the top 100.**economics global research department of HSBC ,united kingdoom, january 2012,p2

- **مستويات الدخل النسبية:**

وهنا تتصدر الولايات المتحدة الأميركية قائمة الترتيب كأعلى مستويات الدخل النسبية عالميا،بينما تتذيل الدول الأسيوية مثل الصين والهند وأندونسيا وحتى البرازيل الترتيب من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد، من حيث تعادل القوة الشرائية إلا أنها ستنخفض تدريجيا، فبينما الفجوة بين الولايات المتحدة الأميركية والصين كانت عام 2014 كانت في حدود 42% ،ستنخفض إلى حوالي 30% إلى 25% في الحدود الزمنية للاستشراف أي سنة 2030 ،والسبب راجع إلى أن هذه الاختلافات في متوسط الدخل قد تراكمت على مدى 250 سنة الماضية ،وتحتاج لإغلاق الفجوة تماما إلى أكثر من 15 سنة وحتى أكثر من 35 سنة أي عام 2050 ،رغم تزايد حجم الطبقة الوسطى في الاقتصادات الصاعدة مثل الهند والصين ،وباتساع حجم هذه الطبقة فالأكيد هو تزايد قوى الاستهلاك ،إلا أنها ستكون مع ذلك أصغر بكثير فهذه الاقتصادات من نظيراتها في الدول المتقدمة والمستقرة[1].

[1]: Ibid, p21.

لقد كان للأزمة المالية العالمية لعام 2008 من التأثيرات ما يكفي للقول بتأكيد مسار تحول القول بتأكيد مسار تحول القوة عالميا من الغرب إلى الشرق سواء بالنظرة الاقتصادية المحصنة (الأرقام والإحصاءات) أو بخصوص تأثيرات هذه الأرقام على الترتيبات الجيو استراتيجية في العالم حيث توضح المؤشرات ثبات خطى القوى الصاعدة لتكديس الثروة وتحصيل القوة على حساب الاقتصادات الصناعية التقليدية وفق منطق المكاسب النسبية وقد كانت لهذه التوزيعات الجديدة انعكاسات مباشرة على انتعاش النقاشات حول الصعود الصيني والأسيوي والتراجع الأمريكي الغربي، إلا أن هذه التحليلات لم تتجاوز حدود المنظور النسبي في فترة ما بعد الأزمة ومن المتوقع أن يستمر الوضع على طبيعته النسبية مستقبلا إلى غاية 2030 وحتى 2050 حيث ستستمر مؤشرات القوة والثروة، الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، الاقتصاد والسياسة في التقاسم بين القوى التقليدية والقوى الصاعدة في انتظار أحداث كبرى لها القدرة على الفصل في حالة التوازن النسبي سالف الذكر.

الخلاصة والإستنتاجات

خلاصة واستنتاجات:

إن الفصل التاريخي الذي كان سائدا بين الاقتصادي والاجتماعي وبين السياسي ،أدى إلى تباطؤ كبير في سرعة تغير النظام الدولي اقتصاديا ولكن سياسيا بالأساس حيث وصل إلى حد الجمود، إلا أن الترابط والتداخل بين المجالين مع ظهور الاقتصاد السياسي الدولي كتحليلات نظرية وكممارسات واقعية ،قد أدى إلى تراجع عجلة التطور والتغير في طبيعة العلاقات التفاعلية، وحتى في الهياكل التي تخلقها ذات العلاقات، فالطبيعة التطورية للاقتصاد السياسي الدولي قد أفادت كثيرا في تحسين تصنيفات ومواقع عديد الدول (القوى الصاعدة) في حين أضرت بأخرى (الغرب) ،فكما كان لآليات الاقتصاد السياسي الدولي للهيمنة دور في صعود أمريكا والكتلة الغربية عبر استفادتهم من سياقات تاريخية وحضارية وحتى إيديولوجية محددة، فإن سياق الأزمة في ظل ذات الآليات قد دعم القوى الصاعدة لتأكيد وتكريس وضعها الجديد في الهراكية الدولية ،خاصة مع تراجع الخطاب النيولبرالي بفعل توالي الأزمات مند سبعينات القرن العشرين.

فرغم أن النيولبرالية جاءت لإبطاء الدورات الاقتصادية فقد أدت إلى تسارعها وتقاربها ،وأكثر من ذلك فمع تزايد التداخل بين المحلي والدولي في ظل العولمة والاقتصاد السياسي الدولي للعولمة فإن النتيجة كانت أزمات ومشاكل اقتصادية أعمق، أدت في نهاية المطاف إلى بداية مسار عالمي لإعادة توزيع القوة والثروة بين بلدان صناعية متقدمة وأخرى نامية وصاعدة ،ويمكن اعتبار الأزمة المالية العالمية لعام 2008 آخر حلقة في سلسلة الأزمات التي عانى منها أو جرائها الاقتصاد السياسي الدولي النيولبرالي ،والتي قادته إلى ركود اقتصادي وتراجع سياسي لمنظوره الراعي (النيولبرالي) ،اختتم بتتويج القوى الصاعدة بالأفضلية وفق منطق الاقتصاد السياسي الدولي عبر حيازتها مؤهلات كبيرة تتيح لها ولو مستقبلا قيادة الاقتصاد العالمي والنظام الدولي ،وهذا راجع لخبرتها الماضية وهنا القصد هو أزمة 1997 تحديدا ،وكذا بفضل الإخفاقات اللبيرالية والنيولبرالية الغربية والأمريكية لتقدم نفسها (القوى الصاعدة) لبلدان الجنوب –على الأقل – كبديل عالمي محايد سياسيا ،غير مهتم إيديولوجيا لكنه فعال اقتصاديا ،في مقابل نموذج غربي متأزم ومثقل بالعداوات التاريخية مع بلدان الجنوب ،بسبب المشروطية المزدوجية لهياكل الاقتصاد السياسي الدولي لما قبل الأزمة.

ومن خضم الدراسة المنجزة والتي مرت بثلاث محطات أساسية :بداية بالإحاطة المعرفية والنظرية للاقتصاد السياسي الدولي ،وصولا إلى الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وواقع الاقتصاد السياسي

الدولي للأزمة وما قبلها ،ختاما بتأثيرات الأزمة على الاقتصاد السياسي الدولي حاضرا ومستقبلا ،فقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تتمثل في:

- تأثر الاقتصاد السياسي الدولي كحقل معرفي وكمقاربة تحليلية بالسياقات التاريخية النظرية والعملية التي واكبها في تطوره، تكامله وكذا انفصاله وكانت النتيجة حالة النتيجة الانفتاح التي يتميز بها.
- إن الطبيعة التورطية والتشعبية للاقتصاد السياسي الدولي في المشاكل والقضايا العالمية ،قد جعل منه مجالا فريدا وله من الأهمية ما يخوله لاختزال كافة القضايا والتفاعلات والبني والفواعل على الساحة العالمية.
- إن اعتماد الاقتصاد السياسي الدولي على التكامل المنظوراتي والتعقد الواقعي ،قد نأى به عن النقد والاستهجان رغم الأزمات تنمو في إطار مجالات اهتمامه، حيث أنها لم تنقص من مصداقية العلمية والعملية ،لأنها ببساطة كانت إختلالات في إطاره الأوسع " النيولبرالية"، ولهذا فإن أزمة 2008 اعتبرت طعنا في التعاليم النيولبرالية المقدسة حول الحرية المطلقة، العقلانية المطلقة وحتى الرغبة في المكاسب المطلقة وهذا كله عكس ما يقول به الاقتصاد السياسي الدولي.
- إن قدرة الاقتصاد السياسي على خلق القوة والثروة ،قد جعلت منه مركز الاهتمام أكاديميا في النقاشات والتحليلات العلمية ،وواقعيا مع السياسات والممارسات الاقتصادية والسياسية الدولية ،في سعي فواعله دولا جماعات وأفرادا لتعظيم المكاسب وتفادي الخسائر أو التقليل من التكاليف.
- على اعتبار أن القوة والثروة جوهر الاقتصاد السياسي الدولي وغايته النهائية ،فإن أي محاولة لفهمه تستدعي بداية وبالضرورة تقصي شكل توزيع القوة والثروة عالميا، وبما أن الاقتصاد السياسي الدولي غير مكتف بدارسة الوضع القائم ،من خلال سعيه لدراسة وتحليل آليات التغير الهيكلي في النظام الدولي ،فلزاما التركيز على نقاط التحول التاريخية – الأحداث الكبرى – في هيكل هذا النظام وليس فقط العلاقات والتفاعلات.
- تعتبر الأزمة المالية العالمية بمثابة اختبار لمدى إصرار القوى الصاعدة على تعظيم مكاسبهم من القوة والثروة العالمية ،والتي كانت قد بدأت مشوارها مع تسعينات القرن العشرين، وهو ما

تأكد في سنوات ما بعد الأزمة ،مع مؤشرات قوية عن إتاحات القوة والثروة التي حازتها القوى الصاعدة على حساب البلدان الصناعية (التقليدية).

- إن عملية إعادة توزيع القوة والثروة في الاقتصاد السياسي الدولي لما بعد الأزمة ،لم تكن " قانعة" بهذا الوضع بل تعدته إلى تأثيرات تجاوزت الأرقام والإحصاءات ،وصولا إلى تأثيرات جيو إستراتيجية أعادت طرح فرضية التراجع الأمريكي الغربي والصعود الصيني الأسيوي بقوة وبكل ما يثبتها ويدحضها ،في إطار حالة من الضبابية في العلاقات بين المتنافسين الأساسيين أمريكا و الصين هذا من جهة.
- ومن جهة أخرى فإن عملية إعادة توزيع القوة والثروة هذه لم تقصر على ماضي وحاضر الاقتصاد السياسي الدولي ،بل تعدته إلى المستقبل في مدياته الثلاث حيث تقول التنبؤات باستمرار التحول في مواقع ومواضع تركز القوة والثروة عالميا من الغرب إلى الشرق لتستكمل في حدود 2030 إلى 2050 ،رغم أن هذه الاستشرافات ليست بالمطلقة ولا باليقينية بل هي تابعة لمدى قدرة الأطراف على إدارة هذا التحول داخليا وخارجيا.

قائمة المراجع

اللغة العربية:

● الكتب:

1. البيلاوي (حازم) ، **النظام الاقتصادي الدولي العام من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،2000.
2. جيلبان(روبرت) ، **الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية** .تر: مركز الخليج للأبحاث ، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ،2004.
3. هيرست(بول) ، تومسون(جراهام) ، **مسألة العولمة الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم**.تر إبراهيم فتحي المجلد الأعلى للصحافة والمشروع القومي للترجمة ، دت ن، 1999.
4. وزنه (كامل) ، **آدم سميث : قراءة في إقتصاد السوق .** معهد الدراسات الإستراتيجية ،د ب ن، د س ن .
5. كاظم البكري (جواد) ، **فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008**. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2011.
6. كينيث جالبريت (جون) ، **تاريخ الفكر الإقتصادي : الماضي صورة الحاضر** .تر:أحمد فؤاد بلبع ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .
7. ميريديث (روبين)، **الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا.** تر: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2009.
8. مسعود (سميح) ، **الأزمة المالية العالمية، نهاية الليبرالية المتوحشة**. المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط ودار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
9. مصباح (عامر) ، **نظرية العلاقات الدولية : الحوارات النظرية الكبرى .** دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2009.
10. ناي (جوزيف) ، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية.** تر: محمد توفيق البحيري، مكتبة العيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007.
11. سعيد محمد الرملاوي (محمد) ، **الأزمة الاقتصادية العالمية، إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية**.دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.

12. سعيد عبود (سامح) ، **في جذور الأزمة الاقتصادية العالمية العمل ورأس المال والدولة**. مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2011.
13. عودة(جهاد) ،**النظام الدولي: نظريات وإشكالات**. دار الهدى للنشر والتوزيع ، عمان،2005.
14. تود (إيمانويل) ، **بعد الإمبراطورية : دراسة في تفسخ النظام الأمريكي**. تر: رجب بودبوس، أكاديمية الفكر الجماهيري والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، د س ن.
15. توفلر (ألفن) ، **تحول السلطة : المعرفة والثروة والعنف على أعتاب القرن 21** . ج1،تر: لبنى الريدي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1990.

• الدوريات:

1. صالح (مفتاح) ، الأزمة المالية العالمية، **أبحاث اقتصادية وإدارية** ، العدد8 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2010
2. كوسي (إيهان) ، اوزترك (ازغي) ،"عالم من التغير :حصر انجازات نصف القرن الماضي"،**التمويل والتنمية:من الماضي نحو المستقبل:مستقبل الاقتصاد العالمي**.العدد51،البنك العالمي،___، 2014.

• الدراسات غير المنشورة:

1. زقاغ (عادل) ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم السياسية تخصص: العلاقات الدولية)**.جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008 ، 2009 .

• المواقع الالكترونية:

2. (صلاح) المناصير علي ، عبد الكريم الكساسية (وصفي) ، الأزمة المالية العالمية حقيقتها، أسبابها، تداعياتها وسبل الاعلاج: جامعة الزرقاء الخاصة، د ب ن، 2009،من الموقع: **https://www.fichier-pdf.fr/2012/01/03/fichier-sans-nom/fichier-sans-nom.pdf**

اللغة الإنجليزية:

- **Books**

1. .lim (Thimothy),**International political economy :An introduction to approaches regimes and issues** . saylor foundation,__,2014
2. .Land S (David),**Wealth and Poverty of Nations: why some are rich and some are so poor**.ww.Norton and company , united nations,1998
3. .Miller C (Raymond) **, International Political Economy:Contrasting World Wiews.** taylor and francise library , new York , 2008
4. .Neuman (Irver), Wever (Ole)**, The Future of International Relations : Masters in Making ?.** taylor and francise library , new York , 2005
5. .Ney (Joseph), Understanding **International Conflicts: an introduction to theory and history.**6th ed , Pearson hangman , united states, 2007
6. .Ney(Joseph),**Power in a global information age : from realism to globalization**_. taylor and francise library , new York , 2004
7. Balaam (David) ,dillman (Bradford) **, Introduction to International political economy .** 5th ed, pearson education on international , united states nations, 2011.
8. dullien (Sebastian) and others ,the **financial and economic crisis of 2008-2009 and devloping contries**.united nations publication,new york,2010
9. Gilpin (Robert), "The Theory of Hegemonic War " ,from : Robert I.Roberrg and Theodore E.Rabb, **the origin and prevention of major wars**_. Cambridge University press,United Kingdoom,1988
10. Gilpin (Robert), **War and Change in World Politics.**Cambridge University Press, new yourk, 1981
11. Green(Duncan)**, From Poverty to Power : how active and effective states can change the world.**2nd

ed,practical action publishing in association with oxfam G B for oxfam international ,united kingdom,2012

12. Guzzin (Stefani)**, Power Analysis as a Critique of Power Politics : Understanding Power and Governance in the Second Gulf War.** EuropeanUniversity,Florence,1994
13. hill (Christopher), beshoff Pamela**, Tow worlds of international relations**. British library cataloguing in publication data, London,2005
14. Keohane (Rober)t,**After hegemony :cooperation and discord in the world political economy.**princeton press,new jersey,1984
15. Krasner (Stephen),"State Power and the Structure of Internationel Trade",from: Jeffry A.Frieden and David A.Lake**, international political economy : perspectives on glbal power and wealth.**4 thed, taylor and francise library , new York , 2003.
16. seloan r (Stanley).and others,**the use of u.s power :implications for u.s interests.**institute for the study of diplomacy, washington D.C ,2004
17. Tamaki (Taku)," Levels of Analysis of the International System" , **An Introduction to International Relations.** Loughborough University institutional Repository,__,2015

- **Reports**

1. National intellligences concil's, « mapping the global futere »,**report of national intellligences concil's 2020 propect**.__ ,washington D.C ,2004
2. , ahearn J d (Raymon), **rising economic powers and global economy trends and issues for congress**. Congressionalresearchservice ,united states, 2011
3. fuentes–neiva (Rrcardo), gallasso (nick), « working for the few :political cupture and economic ineouality »,**178oxfam briefing paper**. Oxfam GB FOR oxfam international ,united kingdoom,20january2014

4. gil more (Grainne), shirley (Andrew),the global perspective on prime property and wealth :UHNWIpopulation growth contineus »,**the wealth report 2015**.knight frank research,__ ,2015
5. hanksworth (John) and others,**the world in 2050 :will the shift in global economic power continued ?**.pricewaterhouse coopers,united kingdoom,fabruary2015
6. hardoom (Deborah) and others , « An economy for the 1% »,**210oxfam briefing paper.** Oxfam GB FOR oxfam international ,united kingdoom,18 january2016
7. ignat(Ion), virginia bujanca (gimia), « power- shifts in the global economy : tronsition towards a multipolar world order », **u s v annuals of economics and public administration .**v.13,issue 2(18),2013
8. lbiner (eriche) , « understanding the 2007- 2008 global financial crisis lessons for scholars of international political economy» , **anaual review of political science.** V14, conada, 2011
9. ward (Karen)**,the world in 2050 :from the top 30 to the top 100.**economics global research department of HSBC ,united kingdoom, january 2012

- **Magasines**

1. fingar (Thomas), jishe (fan), « ties that bind :strategic stability in the U.S-china relationship »,**the washingtoon quarterly**.center for strategic and international studies,__ ,2013
2. Murphy.N (Graingn),.Nelson.R (Douglas), 'International political economy : A tale of two heterodoxies**',British jornal of politics and international relations** .leverhulme centre for research on globalization and economy policy ,__ , __.
3. .Katzenstein.J (Peter) and others**,** " International organization and the study of world politics", **International organization.** Vol.52,No.4 , MITpress,__, 2012.

4. .plessis J (Marthinus),"the changing positions of state and state power in global affairs:views from two schools in international political economy", **scientia militaria**, vl 28, N01, South Africa journal of military studies, __, 1998
5. cox (Michael), « power shifts :economic change and the decline of the west »,**international relations.__**,united kingdoom,2012
6. Gilpin (Robert)**,T**he Political Economy of Multinational corporation :Three contrasting perspectives**.** ***The American Political Science Review*** .Vol. 70, No. 1, princeton university,new jersy,1976
7. J.Cohen (Benjamin)," The Transatlantic divide: why are American and British IPE so different" , **Review of International Political Economy**. taylor and francise library , new York , 2007
8. kappel (Robert), « global power shifts and challenges for the global order »,**policy papers.**german institute of area studies,hamberg,2015
9. Ney S., JR (Joseph), "America and Chinese Power after the Financial crisis",**The Washington Quarterly**. Centre for strategic and international studies, Washington, October 2010
10. Omis (Ziya), Kutlay (Mustafa), « Rising power in a changing Global order : the political Economy of Turkey in age of BRICs »**Third world Quartely**.VOL.34,No,8,Taylor and Francis Group, __, 2013
11. Rasler (Karen), Thomson William,"Global War and Political Economy of StructurelChange"**,Hand book of war studies2**.__ ,__ ,1984
12. wright (Thomas), «sifting through interdependence », **washingtoon quarterly.**center for strategic and international studies.__,2013

- **Working papers**

1. Evans (Trevar), Fine Explamation For the International Financial Crisis ,**working paper.**No08, International Economy Berlin, Berlin, 2010
2. Carles Bresser(Luis), The global Financial Crisis And New Capitalism ?,**working paper**.No592. Levy Economies Institute Of Bard collège, United States, 2010
3. .Davies (Jamessb) And Others, The Level And Dirtribution F Global HouseholdWealth**, NBER working paper series.** National Bureau Of EconomicResearch, Cambridge, 2009
4. verick (Sher), islam (lyanatul), « the great recession of 2008-2009 :causes conseconces and policy respenses‹IZA **Discussion paper**NO4934,institute for the study of labor,Germany,may 2010.

قائمة الأشكال والرسوم البيانية والجداول

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مستويات التحليل و بنى القوة الأربعة	22
02	أطراف النقاش البارادايمي الثالث للعلاقات الدولية	29
03	أبعاد هيكلية القوة حسب susan strange	34
04	مخطط التغير السياسي الدولي	42
05	العلاقة بين الاختراع، التركز الاقتصادي والحرب	45
06	آليات وحركيات الأزمة المالية 2008.	67
07	تمركز القوة: الأساطين الثلاث	83
08	هرم الثروة العالمية لعام 2014.	90

قائمة الرسوم البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تنامي الثروة المالية والاسمية	54
02	توزيع الناتج المحلي الإجمالي العالمي حسب التصنيف الاقتصادي بالنسب المئوية من 1960 إلى 2009	56
03	نسبة تزايد حصة ال 1% الأغنى من العائد ما بين 1980-2012.	86
04	الحصة من العائد الوطني الموجهة ل1% الأغنى.	87
05	تقاسم الرخاء	88
06	توقعات النمو لأمم الاقتصادات لعام 2030 (الـ BRIC و أميركا، بريطانيا، أوروبا والعالم)	108
07	توقعات النمو العالمي بقيادة الأسواق الصاعدة لعام 2030	109

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين الفهوم الثلاثة للاقتصاد السياسي الدولي	18
02	تضارب منضورات الاقتصاد السياسي الدولي حول العلاقات بين الدولة والسوق في المجتمعات الرأسمالية	20
03	معاني القوة الهيكلية والمفاهيم الملحقة	35
04	شبكة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالبليون دولار	36
05	القوة والثروة و الاقتصاد والسياسة	39
06	مساهمة أعضاء نادي الـBRICفي الاقتصاد العالمي (GDP) بالنسب المئوية	57
07	معدلات التموين الصين والهند والبرازيل وبين الدول المتقدمة ما بين 1973- 2008.	57
08	نمو النشاط الصناعي في الاقتصاديات الصاعدة و البلدان المتقدمة ما بين 1973- 2009	58
09	نمو الإنتاج بين الجماعات والأقاليم والقطاعات ما بين 1960- 2008	59
10	تركيا وأعضاء الـ BRIC: مؤشرات أساسية لعام 2011.	81
11	القوى الكبرى الأساسية: مؤشرات أساسية لسنة 2012	84
12	تصنيف الدولي وفق الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية بالبليون دولار لسنتي 2011 و 2030.	107

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الدعاء	
التشكر	
الإهداء	
مقدمة	أ- ز
الفصل الأول : الإقتصاد السياسي الدولي :مقاربة معرفية ونظرية.....	**8- 46**
المبحث الأول : مقاربة معرفية حول الإقتصاد السياسي الدولي.....	**10**
المطلب الأول : ماهية الإقتصاد السياسي الدولي	**10**
* تعريف الإقتصاد السياسي الدولي (الأنطولوجيا).....	**10**
* الإقتصاد السياسي الدولي : التطور وظروف الظهور (الجينالوجيا)	**13**
المطلب الثاني : الإقتصاد السياسي الدولي من المنظورات إلى مستويات التحليل .	**15**
* المنظورات الأساسية للإقتصاد السياسي الدولي	**15**
* مستويات التحليل في الإقتصاد السياسي الدولي	**20**
المبحث الثاني : مقاربة الإقتصاد السياسي الدولي: المضمون والأهمية العلمية...	**22**
المطلب الأول : تأسيس مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي	**22**
* الإفتراضات الأساسية لمقاربة الإقتصاد السياسي الدولي	**22**
* مدارس الإقتصاد السياسي الدولي.....	**24**
المطلب الثاني : الأهمية العلمية لمقاربة الإقتصاد السياسي الدولي بين نظريات العلاقات الدولية	**27**
* المشهد النظري في فترة ما قبل تأسيس مقاربة الإقتصاد السياسي الدولي	**27**
* مقاربة الإقتصاد السياسي الدولي وتجميع الأجزاء (تكامل المنظورات).....	**29**
المبحث الثالث : القوة والثروة في الإقتصاد السياسي الدولي : دراسة في الهياكل والعمليات	**31**
المطلب الأول : القوة والثروة : الخلق ، التوزيع والعلاقة	**31**
* الفهم الإقتصادي السياسي الدولي للقوة والثروة	**31**
* قدرة الاقتصاد السياسي الدولي على خلق القوة والثروة.....	**33**
* العلاقة بين القوة والثروة	**38**
المطلب الثاني : تغير الأنظمة الدولية وتجاذبات القوة والثروة	**40**
* النظريات المفسرة لدينامية الإقتصاد السياسي الدولي	**40**
* آليات التغير الهيكلي في الإقتصاد السياسي الدولي (مصادر التغير).....	**41**
الفصل الثاني: الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وديناميكية الاقتصاد السياسي الدولي.....	**47-77**
المبحث الأول : دراسة لواقع الاقتصاد السياسي الدولي لعالم ماقبل 2008.....	**48**

المطلب 01: النظام الاقتصادي الدولي : توصيف الوضع (دراسة التطور)..... 48
- الهيمنة الأمريكية ونظام بروتن وودز (1944- 1976)..... 48
- ما بعد السلام الأمريكي (1976- 2008)..... 50

المطلب 02: توزيع القوة والثروة في عالم ما قبل الأزمة المالية 2008..... 52
- الثروة: تحديد مواقع التراكم..... 52
- توزيع القوة في العالم ماقبل 2008..... 55

المبحث الثاني:تطور الأزمة المالية العالمية 2008 وفهم الاقتصاد السياسي الدولي..... 59
المطلب الأول: مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي وأزمات النظام الرأسمالي..... 59
- تاريخ الأزمات في الرأسمالي..... 59
- مقارنة الاقتصاد السياسي الدولي والأزمة المالية 2008..... 62

المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية 2008 بين الانفجار والانتشار..... 64
- الرهن العقاري وانفجار الأزمة..... 64
- الأزمة المالية العالمية 2008 وخاصية الانتشار..... 65

المبحث الثالث:الأزمة المالية العالمية لعام 2008 بين التفسير والتفاعل..... 68

المطلب الأول: الجوهر والتمظهر في الأزمة المالية العالمية 2008 68
- الآليات المولدة للأزمة المالية 68
- العوامل المفجرة للأزمة المالية العالمية (المشاكل الاقتصادية)..... 70

المطلب الثاني: الاقتصاد العالمي من خطط الانقاد إلى التعافي..... 73
- الاستجابات الدولية للأزمة..... 73
- الاقتصاد العالمي من الركود إلى التعافي..... 75

الفصل الثالث: الاقتصاد السياسي الدولي حاضرا ومستقبلا: دراسة في تأثيرات الأزمة 2008..... 78- 111

المبحث الأول: الاقتصاد السياسي الدولي لما بعد الأزمة وإعادة توزيع القوة والثروة..... 79

المطلب الأول: توزيع القوة في العالم: تأكيد مسار الانتقال..... 79
- القوى الصاعدة والتصنيف العالمي الجديد..... 79
- الثالوث التقليدي ومؤشرات القوة..... 82

المطلب الثاني: اعادة توزيع الثروة والفرصة الاستراتيجية لعالم ما بعد الازمةالمالية 2008..... 86
- إعادة توزيع الثروة: التركيز والتباعد..... 86
- القوى الصاعدة والحكم العالمي..... 91

المبحث الثاني: التأثيرات الجيواستراتيجية لإعادة توزيع القوة والثروة على العالم..... 93
المطلب الأول:انتقال القوة من الغرب إلى الشرق :دراسة في الاتاحات..... 93
- التراجع الأمريكي والصعود الصيني: عرض الأطروحة..... 93
- انتقال القوة من الغرب إلى الشرق: تحليل مؤشرات الإثبات..... 95

المطلب الثاني: الاعتماد المتبادل وتحديات انتقال القوة :..... 97
- الاعتماد المتبادل بين الولايات المتحدة الأميركية والصين..... 97
- العالم بين رهانات الصعود الصيني وإمكانيات القيادة الأمريكية..... 100

المبحث الثالث: المشهد ألاتجاهي العالمي في 2030 بين الإمكانات والرهانات.. 103

المطلب الأول: محدد المشهد العالمي لعام 2030:..... 103
- النمو في رأس المال المادي..... 103
- النمو في قوة العمل..... 104
- النمو في رأس المال البشري (نوعية العمل)..... 104
- التقدم التكنولوجي..... 105

المطلب 2: المشهد العالمي في 2030: مؤشرات توزيع القوة والثروة..... 105
- الحجم النسبي للاقتصاديات..... 105
- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع..... 107
- مستويات الدخل النسبية..... 109

خلاصة واستنتاجات..... 116-113
قائمة المراجع..... 124-117
قائمة الأشكال..... 126
قائمة الرسوم البيانية..... 127
قائمة الجداول..... 128
الفهرس..... 132-129